وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te'ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم: التاريخ والآثار

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

هيئة الأركان العامة 1960-1962

دراسة في الهيكلة والتنظيم والتأطير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبة:
رحيمة عولمي

إشراف الأستاذ:
د. عبد الرحمان بن عطا الله

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. ذوادي فرادي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. عبد الرحمان بن عطا الله	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د. مجيد مهني	أستاذ محاضر ب	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية

2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شـــكـــروتـــقـــديـــــر

عملا بقوله تعالى في محكم تنزيله <<**ولا تنسوا الفضل بينكم**>> البقرة (الآية 237)

أتقدم بخالص الشكر وجزيله للدكتور بن عطاالله عبد الرحمان على قبوله الإشراف على هذه الرسالة أولا، ثم على ما تفضل به عليّ من توجيه ونصح خلال فترة إنجازي لهذا البحث، وهو ما ذلل أمامي الكثير من العقبات التي واجهتني، فله مني أسمى عبارات الشكر والامتنان.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى أساتذتي الكرام، أساتذة قسم التاريخ الذين استقيت منهم العلوم والمعارف طيلة مشواري الدراسي.

تمنياتي لهم بموفور الصحة والعافية.

الإهـــــداء

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه

أما عن فرحة التخرج فلا اقتباس يصفها ولا كلام يعبر عنها

أجمل لحظة هي أن تحقق ما صبرت وتعبت لأجله

أهدي ثمرة جهدي الى اللذان أوصاني الله بهما برا وإحسانا

الى روح أبي رحمه الله أوفي بوعدي ثم الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها بالصحة والعافية

كما أهدي هذا العمل لعائلتي الصغيرة، للزوج الكريم سندي ومسندي

وضلعي الثابت الذي لا يميل الذي تحمل معي عناء البحث والتعب

الى قرة عيني أولادي تاج الدين، أيهم، أيسم أهدي هذا العمل وأستسمحهم عن كل تقصير بدر مني دون قصد

كما لا أنسى في هذا المقام كل باسمه إخوتي وأخواتي وأخص بالذكر أختي نهلة التي لن أنسى فضلها ما حييت

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

تصريح شرفي

يتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة) : علمي رحيمة رقم التسجيل : 210940162290

صاحب بطاقة التعريف رقم : 11037891S المؤرخة في : 2018/08/15

الصادر عن بلدية / دائرة : مرسط - تبسة

والمسجل في ماستر : تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان : حصيلة الأحكام العامة لجيش التحرير الوطني 1960-1962، دراسة في الهيكلة والتنظيم والتأطير

تحت إشراف الأستاذ (ة): بن عطاالله عبد الرحمان

أصـــرح بشـــرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من الســـرقة العلمية ومكافحتها، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في: 2023/05/28

توقيع المعني

مصادقة البلدية

على الإمضاء
بتاريخ : 28 مايو 2023
مرسط في :
رئيس المجلس الشعبي البلدي
من رئيس المجلس الشعبي البلدي
بتفويض من منسه
رئيسة مكتب رئيس الادارة الاقليمية
إمضاء

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

1- باللغة العربية:

الرمز	معناه
ص	صفحة
د – ط	دون طبعة
د – س – ن	دون سنة نشر
ط	طبعة
تر	ترجمة
ج	جزء
د – م – ن	دون مكان النشر
مر	مراجعة
م – و – ث – ج	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
ح – ج – م	الحكومة الجزائرية المؤقتة
ج – ت – و	جيش التحرير الوطني
ل – ت – ت	لجنة التنسيق والتنفيذ

2- باللغة الأجنبية:

C.C.E	Comité coordination et 'exécution
C.N.R.A	Conseil National de la Revolution algérienne
E.M.G	Etat – major général
G.P.R.A	Gouvernement provisoire de la république Algérienne
CIG	Comité interministériel du guerre
Com	Comité des opérations militaires
EMO	Etat – major de l'ouest
EME	Etat – major de l'est
P.P.A	Parti populaire algérien
M.T.L.D	Mouvement de la triomphe pour les libertés démocratiques
O.S	Organisation secrète
P	Page
Op.cit.	Opus cita un

مقدمة

مقدمة:

عرفت الثورة الجزائرية عشية اندلاعها ظهور هيئات قيادية، كانت البداية مع بروز اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي كان لها الدور الفعال للتحضير وإعادة التنظيم ودعم النشاط المسلح وتوحيد القاعدة النضالية.

ومع تسارع الأحداث واتساع الثورة وشموليتها برزت عدة مشاكل تنظيمية أدت بقادة جبهة وجيش التحرير في اجتماعهم الوطني الأول بواد الصومام 20 أوت 1956 على تشكيل نواة الحكم في الجزائر وذلك بإنشاء الهيئات القيادية العليا للبلاد والمتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ التي باشرت مهامها بتنظيم إمكانيات الثورة ومصادرها داخليا وخارجيا.

إلا أنه مع بروز خلايا جيش متمركزة على الحدود تمثل القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني والدرع الواقي للثورة الذي تعتمد عليه في أغلب المهام خاصة من ناحية الإعداد والتأطير والتدريب العسكري باعتبار الحدود مناطق دعم لوجستيكي.

إلا أنه وبانتشار الفوضى والعصيان وظهور بعض المحاولات الانقلابية وعدم قدرة اللجنة الوصية على الجيش، ثم الوزارة المسؤولة ومع اشتداد الخناق على الداخل جراء سياسة التطويق الاستعمارية وكذا فشل تجارب قيادية في ضبط الأمور وجد القادة العسكريون الحل في استحداث هيئة خارجية من أجل تدعيم الثورة وتيسير الأمور للمناضلين وفك الخناق على الداخل وحل مشكل التسليح.

- أسباب اختيار الموضوع:

دفعتني مجموعة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع أذكر منها:

- رغبتي الشديدة في البحث حول موضوع يخص الثورة الجزائرية كونه مجال اختصاصي.
- كما كان اختياري لهيئة الأركان والتركيز عليها جاء لعدة اعتبارات منها الدور الكبير الذي لعبته هذه القيادة في غضون مدة لا تتجاوز العامين.

- الرغبة في تغطية المساحات المتعلقة بدور قيادة عملت على الصعيدين العسكري والسياسي في خدمة الثورة خاصة وأن ظهورها كان خلال فترة من أصعب مراحل الثورة وهي مرحلة مجيء ديغول.
- الرغبة في دعم المكتبة الجامعية بإنتاج يخص هذا الموضوع الذي لاحظته حسب اطلاعنا عدم توفره في دراسات أكاديمية سابقة خاصة من الجوانب التي تناولتها على الأقل.

- إشكالية البحث:

✓ يعتبر موضوع دراسة هيئة الأركان موضوع صعب وحساس ومتشعب لاعتباره موضوع موسوعي، وفيما يخص الإشكالية الرئيسية لهذا البحث فتتمحور في محاولة إبراز الدور الذي لعبته هيئة الأركان في إعادة تنظيم وتأطير وفرض الانضباط بين قوات الجيش المتمركزة على الحدود الشرقية والغربية.

سأحاول الإجابة عنها من خلال طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية سأذكر منها:

- كيف ظهرت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني كقيادة ثورية عسكرية وكيف استطاعت فرض نفسها على الصعيدين العسكري والسياسي؟
- ما هو الدور الذي لعبته هذه الهيئة في مجال دعم الثورة وكيف كانت مجالات إمداداتها عبر كافة الجهات الحدودية؟
- كيف كانت استراتيجيتها في مجابهة السياسة الاستعمارية؟
- كيف كان دورها على الصعيد السياسي من خلال مشاركتها في المفاوضات؟

- المنهج المتبع:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اتبعت عددا مهما من المناهج:

- المنهج الوصفي: الذي اعتمدته في عرض الوقائع والأحداث التاريخية ووصفها وصفا كرونولوجيا وكذلك حسب الإطار المكاني.

- المنهج التحليلي: وقد سلكته في دراسة وتحليل الأحداث التاريخية والمادة الخبرية التي وظفتها في هذا العمل وكذا تحليل بعض القرارات والآراء.
- المنهج المقارن: وظفته في بعض مواطن الخلاف والمقارنة على شاكلة دور كل من لجنة العمليات العسكرية الشرقية ونظيرتها في الغرب والمقارنة بين القادة العسكريين حول استراتيجية كل واحد في تسيير المهام الموكلة له.
- المنهج الإحصائي: اعتمدت عليه في إحصاء عدد الأسلحة التي كانت بيد الثورة خلال فترات معينة ومختلفة، كذلك إحصاء عدد أفراد الجيوش والفيالق التي كانت في آخر فترة من عمر الثورة.

- أهم المصادر والمراجع:

وكمحاولة للوصول الى إجابات شاملة عن الإشكاليات المطروحة اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- الوثائق المكتوبة: التي اعتمدت عليها من خلال كتابات محمد حربي في كتابه "وثائق الثورة الجزائرية".
- المذكرات الشخصية: التي كانت طرفا بارزا في الأحداث حيث عاصرتها وأذكر منها مذكرات على كافي، مذكرات خالد نزار، مذكرات الطاهر الزبيري وغيرها من المذكرات الشخصية التي لا يسعني المقام لذكرها كلها.
- الكتابات المصدرية: ومنها ما هو معرب خاصة كتابات بن يوسف بن خدة، علي هارون، عمر بوداود، محمد تقية...، وكذا كتابات مصدرية كتبت باللغة الفرنسية أذكر: كتاب بن يوسف بن خدة "حول أزمة صائفة 1962" وكتاب فرحات عباس "تشريح حرب".
- الكتابات المرجعية: اعتمدت بصفة خاصة على كتاب محمد حربي "جبهة التحرير الأسطورة والواقع" وكتابات رابح لونيسي خاصة كتاب "الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين" وكذلك كتابات صالح بلحاج "أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965".

- خطة البحث:

قسمت هذا العمل الى مقدمة ومدخل تمهيدي بالإضافة الى ثلاث فصول أردفتها بخاتمة ومجموعة من الملاحق ذات الصلة المباشرة بالموضوع.

حيث حاولت في البداية التمهيد للموضوع عن طريق التطرق الى الظروف التي أدت الى التحول من النضال السياسي الى العسكري، وبداية بوادر العمل المسلح ثم تفجير الثورة ثم انتقلت الى الفصل الأول الذي حمل عنوان الهيئات العسكرية لجيش التحرير الوطني على الحدود 1958-1960 الذي قسمته الى ثلاث مباحث تناولت فيها تأسيس جيش الحدود وأعماله في الثورة ثم تشكيل قيادة الأركان الشرقية والغربية ثم العوائق وتشديد الرقابة على الحدود.

أما الفصل الثاني فقد خصصته لدراسة هيئة الأركان كقيادة وليدة مرحلة حساسة كان عنوانه: الظروف العامة والدوافع الاستراتيجية لتشكيل هيئة الأركان العامة، والذي قسمته الى ثلاث مباحث حمل المبحث الأول عنوان بوادر تشكيل هيئة الأركان العامة أما المبحث الثاني فتناولت فيه تشكيل قيادة هيئة الأركان العامة أما المبحث الثالث فخصصته لدراسة الهياكل التنظيمية لهيئة الأركان العامة.

أما الفصل الثالث والأخير فقد تمحور حول نشأة الصراعات وبوادر الانقسام وأثره على العمل الثوري، أدرجت تحته ثلاث مباحث الأول بعنوان الصراع بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب، والثاني بعنوان الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، أما في الأخير تناولت في المبحث الثالث نتائج الصراع وأثره على المسار الثوري.

وأنهيت عملي بخاتمة أجبت من خلالها على جميع التساؤلات التي انبثقت عن الإشكالية لأصل الى أهم النتائج المتحصلة، وألحقت العمل بملاحق أساسية تدعم الموضوع المدروس، وفي الأخير أرجوا أن أكون قد وفقت في هذا العمل كما أرجوا أن أكون قد استوفيت الموضوع حقه وبذلك فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فحسبي أنني عملت والله من وراء القصد.

- صعوبات البحث:

كأي بحث في طور الإنجاز تواجه صاحبه مجموعة من الصعوبات إلا أنها لم تقلل من عزيمتي في العمل على إتمامه:

- صعوبة الحصول على المادة العلمية خاصة بموضوع بحثي تناول جانب دقيق جدا من جوانب هيئة الأركان والمتمثل في التنظيم والتأطير والهيكلة الشيء الذي صعب وجود دراسات تناولت هذا الجانب بشكل معمق.

مـــدخـــــل

مدخل:

يقف المتتبع لتاريخ الجزائر منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى تحقيق الاستقلال (1830-1962) على حالة من المقاومة المستمرة للجزائريين ضد الاستعمار، باستعمال مختلف الأساليب، المسلحة عن طريق المقاومات الشعبية، والسياسية التي تمثلت في عمل الأحزاب والجمعيات السياسية، ونتيجة لمجازر 08 ماي 1945 أيقن الشعب الجزائري عقم النضال السياسي، فبدأت المساعي لتفجير الثورة، من خلال تشكيل تنظيم سري شبه عسكري[1]الذي تم تأسيسه في المؤتمر السري لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية(MTLD) في 15 فيفري 1947، حيث تقرر البدء في تأسيس عدة فروع له عبر كامل التراب الوطني، وبالتالي بدأ الانضمام إلى الحركة المسلحة من أجل تكوين مجموعات مسلحة عسكرية مختصة في المناورات واستعمال السلاح والقنابل، بل وتكوين علاقات مع جزائريين مجندين في الجيش الفرنسي وحثهم على الانضمام إلى المنظمة السرية.[2]

يذكر الرائد عمار ملاح أن المنظمة الخاصة شكلت تنظيما مغلقا، ذات عدد محدود يتراوح بين 1000 و1500 مناضل مع الاستقرار حول الألف في نهاية فترة التأسيس.[3]

لم تكن الخبرة تعوز أعضاء المنظمة الخاصة، لأنهم كانوا قد اكتسبوا فنون الحرب بما في ذلك حرب العصابات، وإنما الشيء الذي كان ينقصهم هو الوسائل، ويقوم التدريب على برنامج يطبق بكل سرية وصرامة حيث كان يتم أيضا لبس الأقنعة ووضع أغطية للوجه.[4]ولا تتم التدريبات التطبيقية إلا إذا سمحت الظروف.

---

[1] المنظمة الخاصة: أطلقت عليها تسميات عديدة منها: "المنظمة السرية" أو "شبه العسكري" أو "الجناح المسلح" في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية كما أطلق عليها اسم "العظم" و "المخ" وكلها تسميات صحيحة.
ولكن التسمية الأصح هي "المنظمة الخاصة" وهذا استنادا للمناضل أحمد مهساس الذي يعد من أبرز مسئوليها.
أنظر: مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال أفريقيا الى جبهة التحرير الوطني (54-1962). دار الطليعة، الجزائر،2003، ص50.

[2] حسن بومالي، "المنظمة السرية تتبنى الكفاح المسلح"، الذاكرة. العدد2، سنة1995م، ص177.

[3] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954م. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص34.

[4] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م. منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،1994، ص238.

كان التنظيم يحرص جيدا على مراقبة سير الأعمال باستمرار وتطبيق الأوامر والمداومة على حضور الاجتماعات واحترام الوقت والنظام وفي هذا يذكر أحمد بن بلة في مذكراته <<ليس المال هو ما تفتقر الجزائر، ويجب أخذه حيث ما وجد في مكاتب البريد وفي المصارف، لنكن منطقيين مع أنفسنا، فإذا كنا مستعدين لان نجازف بأرواحنا في هجوم عنيف على المحتل فإننا لن نقف جامدين متهيّبين أمام خزائنه المالية>>.[1]

فتح بذلك بعض أعضاء المنظمة الخاصة مثل أحمد بن بلة وحسين آيت حمد ومحمد خيضر الطريق لتجاوز الأزمة المالية وبالتالي شراء الأسلحة وتخليص الحزب من ديونه، وبعد تفويض من الحزب إثر اجتماع اللجنة المركزية في شهر ديسمبر 1948م تم مهاجمة مركز بريد وهران ليلة 05 أفريل 1949م، ورغم خطورة العملية إلا أنها لم تعد إلا بمبلغ قدره (307000) فرنك عكس ما كان متوقعا.

والمهم أن هذه العمليات وغيرها مثل عملية كاشرو<<cachrou>> [2]بمعسكر ومحاولته تفجير تمثال الأمير عبد القادر الذي أقامه الحاكم العام<<نايجلان>> والهادفة إلى إظهار الأمير عبد القادر بمظهر المستسلم لفرنسا والقانع بوجودها بالجزائر، وإخفاءً من نايجلان لسياسته القمعية للجزائريين لهي دليل على الرغبة الملحة لرجال المنظمة الخاصة على رفع السلاح واسترجاع الحرية.[3]

أعلنت فرنسا بعد هذه الحادثة عن اكتشافها المنظمة رسميا، وقامت باستجوابات مكثفة استغرقت قرابة أسبوعين، وبممارسة التعذيب تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض على المئات من المناضلين (ما يقارب 400 مناضل)، منهم المسئولون مثل أحمد بن بلة وجيلالي رقيمي قائد تنظيم العاصمة، وعمار ولد حمود عن منطقة القبائل، وبلحاج جيلالي (مدرب وطني)، وحمو بوتليليس قائد المنطقة الوهرانية، وأحمد محساس قائد

---

[1] أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة. تر: العفيف الأخضر، ط3، منشورات دار الأديب، بيروت،1981م، ص82.

[2] عملية كاشرو "cachrou": هي عملية قام بها أفراد المنظمة الخاصة، وبعد المناضل محمد مروك الابن البار لمدينة مليانة العقل المدبر للعملية والفاعل الرئيسي لها، في محاولة لتفجير النصب التذكاري للأمير عبد القادر بعد أن أصدر حزب (MTLD) منشورا قبل تاريخ التدشين وزعه سويح الهواري حسب المؤرخ جيلالي بلوفة، هدفه تنوير الرأي العام جاء فيه الاستنكار بنوايا الاستعمار وأن هذا التدشين إهانة معنوية للجزائريين. كاشرو حاليا: سيدي قادة. أنظر: ولد النبية كريم، (كاشرو-ذاكرة الأمير عبد القادر والمنظمة الخاصة (L'OS)عام1949). المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مخبر تاريخ الجزائر، مكتبة إرشاد للطباعة والنشر، عدد خاص، مارس 2012، ص14.

[3] Mahfoud Kaddache, Le Nationalisme Algérienne, questions Nationale, Politique Algerienne,1919-1920, société nationale d'édition et diffusion,1980, P780.

سابق لمنطقة الجزائر الجنوبية وآخرون. بينما تمكن بعض المسؤولين الأعضاء من مجلس القيادة العامة من الإفلات من تحريات الشرطة وهم:

محمد بوضياف، بن مهيدي، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، وقد تم إصدار 200 حكم، وصل إلى حدّ 10 سنوات سجن، والمنع من الإقامة، والحرمان من الحقوق المدنية، وغرامات بملايين الفرنكات.[1]

ارتسم في الحزب موقفان: أنكرت قيادة حزب الشعب الجزائري (PPA-MTLD) وجود منظمة خاصة لتجنب الحل، واغتنم الاستعمار الفرصة للتنكيل به إلا أنه وحسب بودة فان الحاج شرسالي الذي كان أحد أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية هو صاحب الفكرة الثانية التي أيدها الحزب وهي:<<مؤامرة استعمارية تهدف الى تدمير الحركة الوطنية>>.[2]

لم يفكر في تعويض المنظمة بعناصر جديدة من المناضلين وإنما اتخذ قرار يقضي بحل المنظمة نهائيا، ولم يكتفي بذلك فمنذ 1951 سلك اتجاهات إصلاحية تمثلت في المشاركة في الانتخابات، وقد أصبح المناضلون الذين كانوا ينطلقون للعمل المسلح يتساءلون كيف انتهى بهم الأمر ليصبحوا باعة جرائد، إلا أن صلابة أعضاء المنظمة الخاصة الذين لم ينكشف أمرهم قد تمردوا على هذا الوضع الذي فرض عليهم من قبل قادة الحزب.[3]

في أفريل 1953 وغداة انعقاد المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، أعضاء الجناح العسكري في الحزب إعادة تشكيل المنظمة الخاصة، وتزامن ذلك مع مشكل قيادة الحزب الذي أدى إلى انفجاره فبرز اتجاهين متصارعين داخل الحزب: المصاليون والمركزيون.

---

[1] أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة. تر: الحاج مسعود محمد عباس، دار القصبة الجزائر، 2002، ص359.

[2] أحمد بودة، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون (المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954). الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، مج1، ج3، 1982، ص184.

[3] حسن بومالي، المنظمة السرية تتبنى العمل المسلح، الذاكرة. ع2، الجزائر، المتحف الوطني للمجاهد،1995، ص177.

في الوقت الذي التزم أعضاء (L'OS)الحياد[1] وازداد الخلاف حدة بين الطرفين في خريف 1953 مما أجبر الحيّاديين الى تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA) والتي برزت للوجود بصفة رسمية بتاريخ 23 مارس 1954م والتي تضمن إعلانها:

- المحافظة على وحدة الحزب ودفعه بقوة الى العمل الثوري الجاد.

- إصلاح الحزب ووحدة قيادته.

- جعل اللجنة الثورية للوحدة والعمل نواة ثورية.

- عقد مؤتمر تحضره كل الأطراف وتكوين لجنة تعمل من أجل التحضير للثورة.[2]

كما أكدت القيادة التنفيذية على مبدأ القيادة الجماعية، والعمل على استمرار الاتصال بقيادة منطقة القبائل بهدف إدماجهم في العمل الثوري، وكلف بمهمة الاتصال بكريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران كل من مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف، وتم اطلاعهم على ما تم التوصل إليه في اجتماع (الإثني والعشرون).[3]

ومن جهة أخرى باشرت لجنة الخمسة عملها على المستوى الخارجي وكان لا بد من الاتصال بالوفد الخارجي بالقاهرة لاطلاعه على أهم المستجدات والأحداث الجارية منذ شهور داخل الوطن، وكان ذلك عن طريق لقاءات جمعت كلاّ من محمد بوضياف المسؤول عن التنسيق بين الداخل والخارج وأحمد بن بلة الذي أبدا تأييده وموافقته على العمل المبذول. ومن هنا تبين مساعي محمد بوضياف ورفاقه الذين يقومون بمجهودات ومساعي واتصالات للحصول على إجماع المناضلين، وكذا الحصول على الإمدادات المالية والمادية وفي مقدمتها السلاح.

[1] عن تفاصيل أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الممثل للتيار الثوري. أنظر: أحمد مهساس، المصدر السابق، ص367.

[2] محمد لحسن زغيدي، مجازر 08 ماي 1945م، الذاكرة. ع2 المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995، ص94.

[3] محمد عباس، ثوار عظماء. مطبعة دحلب، الجزائر، 1992، ص ص21 -22.

كما تم تقسيم البلاد إلى مناطق وتوزيع المسؤوليات على أعضاء اللجنة كالتالي:

- المنطقة الأولى: (الأوراس) بقيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه شيحاني بشير.
- المنطقة الثانية: (الشمال القسنطيني) بقيادة ديدوش مراد ومساعده زيغود يوسف.
- المنطقة الثالثة: (القبائل) بقيادة كريم بلقاسم ومساعده عمر أُو عمران.
- المنطقة الرابعة: (ناحية مدينة الجزائر) بقيادة رابح بيطاط ومساعده سويداني بوجمعة.
- المنطقة الخامسة: (ناحية وهران) بقيادة العربي بن مهيدي ومساعده عبد المالك رضوان.

وبعد آخر اجتماع قبيل اندلاع الثورة المسلحة الذي اكتسى هو الآخر أهمية تاريخية خاصة وقد عقد بنفس المنزل الذي انعقد فيه الاجتماع السابق ببلدية رايس حميدو (بوانت باسكاد سابقا) غرب العاصمة وفيه وضعت اللمسات الأخيرة لمشروع الثورة المسلحة والتحرير النهائي لبيان أول نوفمبر، كما تم فيه اختيار اليوم والساعة وتم الاتفاق عليه للأسباب التالية:

- أن هذا التاريخ ملفت للانتباه كونه يمثل غرة الشهر.
- يخلد عيدا للقديس.
- يصادف عيدا إسلاميا وهو يوم الاثنين، فهو من فضائل الأيام يوم مولد رسولنا.

كما تم اخذ صورة تذكارية لأعضاء المجلس الثوري (أنظر الملحق رقم 01)، وبعد الانتهاء غادر منسق الاجتماع محمد بوضياف متوجها للقاهرة، حاملا معه وثائق وبرنامج العمليات.

وفي الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة أول نوفمبر 1954م الموافق لـ 06 ربيع الأول 1374هـ حدث الانفجار العظيم الذي قاد البلاد الى الاستقلال، وتلا ذلك صدور بيان عن قيادة الثورة الجناح السياسي المتمثل في جبهة التحرير الوطني[1]،عرف ذلك ببيان أول نوفمبر 1954 الذي أذيع عبر إذاعة صوت العرب بالقاهرة، التي

[1] يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19و20. ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،1996، الجزائر، ص120.

لعبت دور المؤثر الفعال في رفع معنويات المكافحين من أبناء الشعب، وبذلك أعطيت الإشارة الأولى لانطلاق أولى العمليات العسكرية بقيادة الجناح العسكري للقيادة وهو جيش التحرير الوطني.

يمكن تقسيم الفترة العمرية للثورة الجزائرية التي استمرت حوالي سبع سنوات ونصف الى مراحل:

1-المرحلة الأولى: مرحلة الانطلاقة (1954-1956)

تعد هذه المرحلة من أصعب مراحل الثورة التحريرية، وتكمن الصعوبة في كيفية إقناع الشعب الجزائري والرأي العام العالمي بشرعية الثورة وكيفية تأمين السلاح والمال اللازمين لاستمرارها وترسيخها وإنجاحها، وكيفية ابتكار التنظيمات والمؤسسات الضرورية لتسييرها، كما تعد هذه المرحلة القاعدة الصلبة التي ارتكزت عليها الثورة فبنجاحها تأتي مراحل أخرى وتسير الثورة نحو الهدف المنشود. ولهذا ارتكز "العمل خلال هذه الفترة على تثبيت الوضع العسكري وتقوية ومدّ الثورة بالمتطوعين والسلاح، والعمل على توسيع إطارها لتشمل كافة أنحاء البلاد"[1]، وعليه فقد أخذ الجزائريون بأسلوب حرب العصابات ونصب الكمائن وشن الغارات كون هذه العمليات تتطلب مجموعات قليلة العدد خفيفة السلاح ما جعل جيش التحرير يحقق غالبية أهدافه من خلال هذه الاستراتيجيات التي ميزت خصوصية المرحلة الأولى. ولعل أهم معركة انتصر فيها جيش التحرير الوطني هي معركة الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 م حيث اعتبرت مرحلة حاسمة في مسيرة الثورة، حيث قام زيغود يوسف بتنظيم هجمات في شمال قسنطينة والتي استمرت من 20 إلى 27 أوت أشرك فيها أبناء الشعب، ومجموع العمليات المنفذة هو 39 عملية على مختلف أنحاء الشمال القسنطيني حيث استهدفت مزارع المعمرين ومراكز الشرطة وأعمدة الهاتف والكهرباء، كما قاموا بتخريب السجون.

وبهذا كان هجوم 20 أوت بمثابة انطلاقة جديدة للثورة، أذهلت العدو[2]، كما أكدت على التفاف الشعب بجيش التحرير، كما نجحت في فك العزلة على الأوراس وتأكيد استمرارية الثورة وشموليتها ومواجهتها

[1] مسعود مزهودي وآخرون، ثورة التحرير الوطني مبادئ وأخلاق. تر: إشراف محمد ميموني، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص24.

[2] علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري (1946-1962). دار القصبة، الجزائر، 1990م، ص74.

بذلك استراتيجية سوستال[1] الهادفة الى فصل الشعب عن الثوار والتضامن مع الشعب المغربي الشقيق في ذكرى نفي الملك محمد الخامس، كما استطاعت لفت انتباه الرأي العام الدولي للقضية الجزائرية من خلال مشاركة جبهة التحرير في مؤتمر باندونج.

2-المرحلة الثانية: مرحلة التنظيم والشمول (1956-1958)

بعد أحداث 20 أوت 1955م وما نتج عنها على الصعيد الداخلي والخارجي عسكريا وسياسيا جاءت الذكرى الأولى لتفتح آفاقا جديدة للثورة التحريرية بانعقاد مؤتمر الصومام الذي يعتبر حدثا تاريخيا كبيرا فقد كانت الوضعية عبر التراب الوطني تتسم بعدم التنسيق فكل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته والاتصالات شبه منعدمة، والأسلحة المطلوبة غير متوفرة، ولم تكن هناك قيادة موحدة، يضاف إلى ذلك الصراعات على الزعامة بين الداخل والخارج، كل هذا استدعى ضرورة اللقاء.[2]

أمام تطور متطلبات الثورة التحريرية داخليا وخارجيا عسكريا وسياسيا قررت قيادة الثورة الإسراع بعقد مؤتمر لتقييم الفترة السابقة والتحضير للفترة اللاحقة، فتم عقد مؤتمر الصومام بقرية "إيفري أوزلاقن" بواد الصومام بالمنطقة العسكرية الثالثة، حيث خرج المؤتمر بوثيقة اعتبرت الوثيقة الثانية بعد نداء نوفمبر أهم ما جاء فيها التنظيم العسكري الجديد أي هيكلة الجيش.[3]

كما تمخض عنه خلق قيادة دائمة للثورة تمثلت في:

- تعيين " المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA" يتكون من 17 عضو دائم و17عضو غير دائم، كما اتفق على أسمائهم واتفق الجميع على صلاحيات هذا المجلس.

[1] جاك سوستال: نصبه رئيس الحكومة إدقار فور كحاكم عام على الجزائر، من أصول يهودية من المتعصبين على فكرة الجزائر فرنسية ومن المدافعين على مصالح المعمرين، بدأ نشاطه في شهر أفريل، قدم عدة مشاريع إصلاحية وعسكرية لحل القضية الجزائرية، استعمل أسلوب الحرب النفسية، قام بتأسيس مدرسة وطنية للإداريين، تم عزله في جانفي 1956، انظر محمد عباس، تصريح بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962. ص135.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص105.

[3] المصدر نفسه، ص105.

- تعيين "لجنة التنسيق والتنفيذ CCE"[1] وهي قيادة جماعية للثورة تقوم بشؤون الثورة ومراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولها الحق في مراقبة مختلف اللجان وتتكون من خمسة أعضاء: عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب.

الاتفاق على مبدأين أساسيين هما:

1- أولوية الداخل على الخارج.

2- أولوية السياسي على العسكري.[2]

إعادة تقسيم الجزائر إلى ست ولايات كل ولاية مقسمة الى مناطق وكل منطقة الى نواحي وكل ناحية الى قسمات وكل قسمة الى دوائر، والدوائر الى مشاتي، ونجد على رأس كل وحدة إقليمية وحدة قيادة منظمة.[3]

شهدت هذه المرحلة ارتفاع حِدّت الهجوم الفرنسي المضاد للثورة من أجل القضاء عليها، إلا أنها ازدادت اشتعالا وعنفا بسبب تجاوب الشعب معها، وأقام جيش التحرير مراكز جديدة ونشِطت حركة الفدائيين في المدن ومن ثمّ ازدادت الخسائر في صفوف الجيش الفرنسي، كما تمكن جيش التحرير من إقامة بعض السلطات المدنية أيضا حيث تدعّمت الثورة بالشباب المثقف من الجامعات ومن معهد بن باديس بقسنطينة ومن الجامعات والمعاهد العربية في تونس والمغرب ودول المشرق العربي.[4]

وبعد أربع سنوات من الحرب والامتحان الطويل الذي عرفته مسيرة الثورة وبعد تفكير عميق قررت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تنحل وتشكل أول حكومة مؤقتة في 19 سبتمبر 1958 م، حيث تدعمت بعنصرين جديدين هما: بن يوسف بن خدّة بعد إقصائه من لجنة (ت ت)، و أمحمد يزيد الذي كان ممثلا لجبهة التحرير في الأمم المتحدة.[5]

---

[1] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية1954 -1962. طاكسي كوم، الجزائر، 2011، ص241.

[2] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1962-1954م. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص146.

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية. ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص31.

[4] مسعود مزهودي وآخرون، المرجع السابق، ص85.

[5] سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات سعد دحلب. الجزائر، 1986، ص ص78-80.

3-المرحلة الثالثة: مرحلة حرب الإبادة (1958-1960)

انتهجت فرنسا في هذه الفترة سياسة العصا والجزرة، حيث أصبحت المواجهة بين القوة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني تستدعي صرامة وشجاعة وقد زود الجانب الفرنسي بأحدث الآلات التدميرية، كما استعمل الجانب الدعائي المشوش، ومن هذا المنطلق عرض ديغول[1] مشروعه: سِلم الشجعان (l'échelles des braves) في 23 أكتوبر 1958، الذي قوبل بالرفض من قبل الثوار باعتباره استسلام وليس سلم، كما جاء بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المستعجلة في محاولة لفصل الثورة عن الجماهير وما هي في حقيقة الأمر إلا خدعة، وعند فشل سياسته ظهر الوجه الحقيقي بشن هجمات على المعاقل الجبلية للثورة بقوة تتراوح ما بين برومير "brumaire" في القبائل الكبرى، والتاج "couronne" في الونشريس والمنظار والأحجار الكريمة وغيرها.[2]

وفي هذه الفترة بلغ القمع البوليسي حدّه الأقصى في المدن والأرياف وفرضت على الأهالي المعسكرات والاعتقال الجماعي فتقام المحتشدات إضافة الى اتباع سياسة الأرض المحروقة، لعزل الثوار عن الشعب وإقامة خط شال وموريس (أسلاك شائكة مزروعة بألغام) لقطع الإمدادات.

وفي هذه المرحلة فرنسا ترد بأساليبها فستعمل حق المتابعة فكانت مجزرة سيدي يوسف في 08 فيفري 1958. وعلى الصعيد السياسي طرحت القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وفي مؤتمر الشعوب الإفريقية بـ "آكرا" ولاقت التضامن والدعم الكلي.[3]

[1] ولد شارل ديغول في مدينة ليل عام 1870 وتوفي 1970، تخرج من مدرسة سانسير العسكرية، وقع أسير الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم أطلق سراحه، كان عضوا في وزارة المارشال بيتان، تقلد عدة مناصب، أبعد عن السلطة سنة 1946، وبعد اشتداد الحرب في الجزائر عاد للسلطة سنة 1958، قام بعدة مشاريع للتمسك بالجزائر أهمها مشروع تقرير المصير1959، قاد محادثات إيفيان.

[2] عيسى صيودة، مراحل الثورة التحريرية. مجلة الجيش، العدد25 ،1975، ص ص37-38.

[3] محمد الصالح الصديق، الجزائر بلد التحدي والصمود. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1999، ص132.

4-المرحلة الرابعة: مرحلة المفاوضات والاستقلال (1960-1962)

خلال هذه الفترة الهامة والحاسمة من عمر الثورة التحريرية حاول الفرنسيون حسم القضية الجزائرية عسكريا لكنهم لم يفلحوا في ذلك لأن جذور الثورة كانت قد تعمقت وأصبح من الصعب القضاء عليها، ورغم هذا الواقع فقد قام الفرنسيون بعدة حملات عسكرية ضخمة على مختلف مناطق الوطن لكنها جميعا باءت بالفشل وتكبد الجيش الفرنسي خسائر فادحة.

كما تشكل أول هيئة أركان عامة لجيش التحرير الوطني والتي بفضلها أصبح الجيش أكثر تنظيما وتطورا في عدته وعتاده وكان ذلك في جانفي 1960، وتم تعيين العقيد محمد بن إبراهيم بوخروبة المعروف ثوريا وسياسيا بهواري بومدين أول رئيس للأركان لهذا الجيش.[1]

كما شهدت هذه الفترة جولات من المفاوضات مع الطرف الفرنسي حول مسألة الاستقلال والشروط الواقعة تحته، كما شهدت مجموعة من الصراعات والنزاعات حول الشرعية والسيادة التي كانت ظاهرة جليا خلال دورات المجلس الوطني للثورة في لقاءاته الأخيرة في طرابلس بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة حول تأسيس المكتب السياسي وعدة قضايا أخرى.

جرى الاستفتاء في الجزائر في الأول من جويلية 1962 حيث أجابت الأغلبية الساحقة بنعم على السؤال المطروح التالي: هل ترغب في أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا وفق الشروط المطروحة المحددة. أصبح أحمد بن بلة الزعيم الأول لجبهة التحرير وأول رئيس للجمهورية الجزائرية.[2]

[1] مسعود مزهودي وآخرون، المرجع السابق، ص88.

[2] بيرنارد ليدويج، ديغول ما له وما عليه. تر: محمد سميع السيد طلاس، الدراسات والترجمة والنشر، دمشق، د س ن، ص ص 255-256.

الفصل الأول: الهيئات العسكرية لجيش التحرير الوطني على الحدود

الفصل الأول: الهيئات العسكرية لجيش التحرير الوطني على حدود (1958-1960)

أولت جبهة التحرير الوطني عناية فائقة لهيكلة وتطوير وتنظيم الجيش عن طريق التدريب وامتلاك الأسلحة المتطورة، باعتباره عصب الثورة الجزائرية وعمودها الفقري، وكانت ضرورة ملحة من أجل تطوير أساليب كفاحه وجعله جيشا نظاميا حسب ما تقتضيه المراحل القادمة من عمر الثورة، وحتى يستطيع القيام بمهام على أكمل وجه.

فتكونت على الحدود فرق من المجاهدين منذ البدايات الأولى للثورة، الذين اتخذوا من الجبال المتاخمة للحدود قواعد خلفية وملجأً آمنا للرجوع إليها بعد عمليات نصب الكمائن والهجومات، والتي تعززها بانضمام العديد من أبناء هذه المناطق الحدودية للثورة.

المبحث الأول: تأسيس الحدود وأعماله في الثورة

المطلب الأول: لمحة عن جيش التحرير الوطني على الحدود

إن الحديث عن جيش التحرير الوطني على الحدود قد يختلف عن جيش التحرير الوطني في الولايات، الذي استمر جيشا لم يتحول إلى جيش نظامي شديد البأس والقوة ومعزول عن الجماهير، حيث ترجمة هذه الصفة في سلوك عدد من قدة الداخل في التواضع والإيثار، ذلك بأن الظروف والخلفيات التي تحكمت في نشأة وتطور جيش الحدود منذ شرعت قيادة الثورة في تشكيل أولى وحداته على الحدود التونسية والمغربية في نهاية 1957[1] وكانت تختلف كثيرًا عن مثيلتها بالنسبة لجيش التحرير الوطني على أرض المعركة.[2]

لقد بدأت مشكلة الحدود سنة 1957 بوضع الأسلاك الشائكة المكهربة،[3] خاصة في ظل غياب جهاز رسمي بشرف ويرافق مراقبة وتنظيم القواعد الخلفية للثورة خارج الحدود في السنة الأولى والثانية للثورة، وهي الفترة التي تدفقت فيها أمواج من اللاجئين على الحدود الشرقية والغربية، فأدى تدهور التنظيم إلى ظهور نوع من فقدان الطاعة والانضباط والعيش في كنف مجموعات تطغى عليها فكرة الجهوية،[4] وقد ساهم في تفاقم الوضع سياسة التطويق الحدودية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية من خلال إنشاء خطي شال وموريس،

---

[1] يجب التمييز بين مشروع إنشاء القواعد الخلفية للثورة وبين التحول إلى التفكير في إنشاء جيش خارجي مع نهاية 1957، حيث كانت أول خطوط في هذا الاتجاه عندما التقى مصطفى بن بولعيد بأحمد بن بلة في طرابلس في 15 أوت 1954 لمدة 20 يوم، وتقرر خلالها إنشاء قاعدة طرابلس التي أوكلت لها مهمة توفير السلاح والدعم اللوجستيكي لجيش التحرير بعد الانطلاقة، خاصة وأن الكل كان يعلم صعوبتها، بل متخوفين منها أحيانا. للمزيد أنظر: عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 222.

[2] يقتصر التمايز في هذا الموقف على التمايز الإستراتيجي وليس الإيديولوجي، فصحيح الاختلاف كان واضحا (كما سنبينه لاحقا) في التركيبة والعدة ومستوى الانضباط وحتى طبيعة الولاء للقيادة، إلا أن ذلك لا يعني تكوين فكرة تنطوي على تكامل ضمني اتجاه جيش الحدود، أو الإنقاص من دوره التاريخي، فالطبيعة التكاملية بين جيش الحدود وجيش الولايات لا يمكن نفيها. أنظر: تطور جيش التحرير الوطني من 1858- 1960، مجلة تاريخ المغرب العربي، العدد7، جامعة الجزائر2، 2017، ص 43.

[3] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في الحركة الوطنية والثورة المسجلة، تر: محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص 291.

[4] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى أنموذجا. المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007، ص 368.

وانطلاق عمليات شال الجهنمية مما أسهم في خنق الثورة بسبب عدم وصول عمليات الإمداد بالعتاد والسلاح لولايات الداخل، ما أدى الى انقطاع الاتصالات.[1]

أمام هذا الوضع لم تقف لجنة التنسيق والتنفيذ عند حدود إعادة تنظيم القواعد العسكرية على الحدود[2] بل انعطف اهتمامها نحو التفكير في مشروع تشكيل جيش خارج التراب الوطني، وجاء هذا الاهتمام بعد أن قررت قيادة الثورة التحريرية مغادرة الوطن بعد معركة الجزائر 1957.

فرأت إمكانية القيام بذلك بالاعتماد على الوحدات العسكرية الماكثة على الحدود للولايات، وانتقاء بعض اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب لتجنيدهم، وتشجيع المجندين في الجيش الفرنسي على الفرار والالتحاق بالجهتين الحدوديتين، والتي كانت في بعض الأحيان تصل إلى العمقين التونسي والمغربي بالقرب من العاصمة التونسية، وفي ضواحي الدار البيضاء.

يذكر محفوظ قداش أن بداية تشكيل جيش التحرير الوطني على الحدود كان بعد استقرار 200 مجاهد بالحدود الشرقية، ثم ارتفع العدد إلى 1200 مجاهد في جويلية 1956م.[3]

وقد أصطلح على تسمية جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود "بجيش الحدود" وهو ذلك الجيش الذي تواجد وتمركز على كامل الحدود الجزائرية الشرقية والغربية من الشمال إلى الجنوب من أجل تزويد الثورة بالرجال والسلاح والمؤنة، ومواجهته خطر العدو الفرنسي وهناك من يحتفظ على استعمال مصطلح جيش الحدود ويفضل تسميته ب "جيش التحري الوطني المرابط على الحدود".

---

[1] سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960- 1961. دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 58.

[2] شرعت في إعادة هيكلة القواعد الخلفية وإنشاء مجموعة من الدوائر العسكرية التي أوكلت لها مهام التموين والتسليح. أنظر:
Mouhamed Harbi, une vie de bout, T1, mémoire politique, 1945-1962, casbah, Alger, 2001, p261

[3] يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود الشرقية. أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراسي، الجزائر، 04/03/02 جويلية 2005، منشورات م. و ب، د.ج، ث، 1ن 1954 الجزائر، طبعة منقحة 2010، ص 130.

وبما أن جيش التحرير الوطني متواجدة فعلا على الحدود وخارج التراب الوطني، فقد طرح ذلك إشكالية: هل يجعل منه ذلك جيشا لاجئًا؟ ويجيب على ذلك محمد اليحياوي بأن وجود قسم من جيش التحرير على الحدود لا يجعل منه بكل تأكيد من حيث الكيان الحقوقي جيشًا لاجئًا، لأنّ وحدة القيادة ووحدة التنظيم تجعله من الجانب الحقوقي جيشا قوميا خاضعًا " وإن كان خارج الحدود الوطني" إلى القواعد التي تسوده في الداخل،[1] فجيش التحرير الوطني المرابط على الحدود الجزائرية اضطرته ظروف الحرب إلى مجاورة الحدود، ولكن هناك شبه استمرار جغرافي بل طبيعي لجيش التحرير لذا يمكن القول أنه ما من جيش في العالم كان حقوقيا أكثر جدارة بالوضع الذي اكتسبته بموجب قواعد الحقوق الدولية من حكمتي تونس والمغرب، أي الحصانة حيال السلطات المحلية،[2] وبتعبير آخر لأنه يملك كامل التصّرف في وحداته ومستقل تماما عن إدارة الدولة المجاورة رغم أنه فوق أراضيها، ولكم مع الالتزام بعدم الإخلال بالأمن والاستقرار السائد في البلد المجاور أو المساس بالحريات العامة والخاصة له، أو التدخل في شؤونه بأي وجه كان.

قامت قيادة الثورة بتعيين شبه قيادة مشتركة في الشمال التونسي، جزائرية تونسية بمساعدة السلطات التونسية، مهمتها تسهيل تموين جيش التحرير الوطني في جميع الميادين، بما فيها الاهتمام بالجرحى والمصابين وتوفير مراكز للراحة للمجاهدين، واستمر هذا النشاط بانتظام وكان من خلاله تكوين وتدريب عناصر جديدة من جيش التحرير على الحدود التونسية أغلبها من المهاجرين واللاجئين الجزائريين، ويتم إرسالها إلى الداخل خاصة الولاية الأولى من أجل تدعيم صفوف الثورة.[3]

وبهذا الصدد أدلى لاكوست بتصريح بأن جيش التحرير الوطني صار جيشا نظاميا وصل تعداده حوالي 15 ألفًا، إضافة إلى قوة احتياطية تشتمل على ما يقارب 10 ألاف من الاحتياطيين في نهاية 1957، كما

[1] محمد اليحياوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960- 1961. ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 79.

[2] نفس المصدر، ص 79.

[3] يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص130.

أكدت القيادة العليا الفرنسية بالجزائر أن جيش التحرير صار يضم 35 ألف مجاهد نظامي و30 ألف احتياطي،[1] ونستكشف من هذه التصريحات أن صدى الثورة توغل في قلوب الجزائريين.

واعتماد جيش التحرير الوطني أساليب حرب العصابات، لمعرفته التامة للمناطق ولمسرح العمليات المختلفة، الشيء الذي مكنه من التنقل والتحرك بسرعة وإلحاق خسائر معتبرة في صفوف العدو،[2] والملاحظ أن الثورة لم تكتف عما عندها من الإطارات بل تم التخطيط بإحكام للاستفادة من خيرات المجندين في الجيش الفرنسي ومن أسلحتهم وفي هذا الشأن وجهت حملة واسعة لتشجيعهم على الالتحاق بالثورة ونجحت الكثير من المبادرات عبر التراب الوطني، ويمكن أن نشير على سبيل المثال إلى حملة الفرار من مراكز البطيحة قرب سوق أهراس[3] حيث نسق السعيد لاندوشين مع محمد عواشرية وعبد الرحمان بن سالم لفرار كتيبة عدد أفرادها 130 جنديا تحت قيادة ضابط فرنسي منهم 106 جزائري والباقي فرنسيون وتم أثناء الفرار التخلص من الجنود الفرنسين وغنم كمية كبيرة من الأسلحة[4] وكذا عملية الفرار من مركز الصبابنة التي نفذها سي الزوبير بالقرب من مغنية، وعملية فرار القناصلة الجزائريين من نخبة الجيش التونسي في منطقة بن سرور ببوسعادة والذين التحقوا بأسلحتهم بجيش التحرير الوطني،[5] وامتدت عمليات الفرار إلى المجندين المحاربين بالصحراء، ففي تيممون نفذت كتيبة المهاري عملية فرار يوم 15 أكتوبر 1957 من مركز حاسي صاكة وأخذوا معهم 75 قطعة سلاح.[6]

كما اعتمدت القيادة على إرسال الكثير من أبناء الجزائر إلى بلدان المشرق العربي للتدريب والتكوين في المعاهد والكليات العسكرية وكانوا يتلقون أنواعا عديدة من التدريبات على فنون القتال المختلفة وأنواع

---

[1] جريدة المجاهد، 1957/01/21، ع 13، ص5.

[2] جريدة المجاهد، 1958/05/07، ع 23، ص 06.

[3] إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية. د ط، دار البحث، قسنطينة، 1992، ص 110.

[4] تتمثل الكمية التي حصل عليها أفراد الجيش في بنادق، رشاش، مدفع هاون عيار 60 مم، مدفع هاون عيار 80 مم، 45 رشاش طومسون أمريكية، 45 بندقية حربية من نوع قاران، 4 مدافع بازوكة، ومسدسات وعدة أكياس وصناديق للذخيرة الحربية، كما استولوا على 8 أجهزة إرسال تم نقل الغنائم بواسطة 48 بغلا. أنظر: إبراهيم العسكري، المرجع نفسه، ص 110.

[5] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954- 1962. صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة بمناسبة احتفالية الذكرى 50 للاستقلال، دار ابتكار للنشر والتوزيع، ص 154.

[6] إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 112.

الأسلحة والتخطيط والإعداد للمعارك حيث نشأت قيادات مدربة باستطاعتها مواجهة الحرب الكلاسيكية والحرب المنظمة، وهذه القيادات هي التي خلقت تنظيم وحدات جيش الحدود منذ عام 1957،[1] كما ساعد في ذلك الخبرة التي سخرها الضباط الفارين بانضمامهم لجيش التحرير الوطني بالحدود كالنقيب شابو والضابط بوعنان، حيث قام شابو بتعليم الجنود استخدام جميع أنواع الأسلحة الفردية والجماعية كالبنادق المختلفة والسلاح العادي والنصف الآلي، والآلي الإنجليزي منه والألماني، كما تدربوا على استعمال الهاون 81 أمريكي منه والفرنسي، وبعد دراسة الأسلحة نظريا يتم تطبيقها ميدانيا، وذلك بالفك والتركيب ودراسة تأثيرها في الميدان وضد الطيران والتدريب على الألغام ومعرفة أنواعها وطرق استعمالها والحقول المختصة لها والعلامات الدالة عليها وطرق تفاديها وتفكيكها وإعادة زرعها من جديد في طريق الجنود الفرنسيين.[2]

إضافة إلى التدريب على سلاح البازوكا[3] والهاون 81 الذي يستطيع تحطيم الثكنات والآلات بكل أنواعها ومدافع عيار 75 أمريكي، والتدريب على الدفاع الشخصي وكيفية الاحتماء من الأسلحة الغازية والنابالم، كما تم تعليم المجاهدين بعض أنواع الرياضة التي تكسب الجسم صلابة وقوة، وتحمل الجهد أثناء العمليات العسكرية المختلفة وحمل الأسلحة والمؤونة وغير ذلك.[4]

المطلب الثاني: إنشاء لجنة العمليات العسكرية

من بين الأوضاع الجديدة والتطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية في إطارها الهيكلي والتنظيمي، خاصة وحدات الجيش التحرير الوطني: إنشاء جهاز "الكوم" أو ما يسمى بلجنة العمليات العسكرية بشقيها الشرقي والغربي، وتتمثل مهمتها الأساسية في التنسيق بين قوات جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج،

---

[1] الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة. ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986، ص 471.

[2] يحياوي مدني، ذكريات بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957- 1958. دار هومه، الجزائر، 2010، ص 196.

[3] هي قذائف صاروخية مضادة للدبابات (سلاح فردي أو جماعي) تكون على شكل أنبوب يرمي القذائف الصاروخية، تسمى هذه القذائف (الأسلحة عديمة الارتداد)، معجم المصطلحات العسكرية (مادة بازوكا).

http://www.mod.gou.sy.com/index, Php nod: 110, 07/03/2023.

[4] يحياوي مدني بن العربي، المصدر السابق، ص 196.

وتأمين عمليات عبور السلاح[1] كانت لمهام المكلفة إليها: التحضير لمتابعة عمليات العبور وتخريب السّد المكهرب، وهي ذات قيادتين واحدة بالحدود الشرقية ومقرها (غار الدماء) بتونس وتتوالى الإشراف على الولاية الأولى والثانية والثالثة والقاعدة الشرقية ووحدات الجيش المتمركزة بالحدود التونسية ويشرف عليها محمدي السعيد والثانية مقرها وجدة بالمغرب وتتولى الإشراف على الولاية الرابعة والخامسة والسادسة تحت قيادة بومدين.[2]

ويذكره حساس أن فكرة إنشاء قاعدة بالشرق ومثيلها بالغرب كانت من تخطيطه وكان ذلك قبل اندلاع الثورة، فقد سبق وأن اجتمع بحسين كول وبوذا غداة انفجار المنظمة الخاصة ورأوا أن من الأخطاء التي وقعوا فيها هي عدم اعتماد قواعد خلفية في تونس والمغرب تكون ملجأ لعناصر المنظمة وقواعد للدعم اللوجستيكي.[3]

وحين تقدم كريم بلقاسم بمشروعه لإنشاء قيادتين للعمليات الحربية واحدة في الشرق وأخرى في الغرب، قوبل بتأييد يشوبه الكثير من الحذر ثم تحول إلى رفض كامل بعدما أعلن عن المرشحين للقيادة: محمد سعيد ودهيليس سليمان (الصادق)، خاصة من قبل بوصوف وبن طوبال، فالثنائي الذي اختاره كريم بلقاسم ينحدر من منطقة واحدة وتم تعيين هواري بومدين على رأس القاعدة الغربية و دهيليس سليمان نائبا له،[4] وضمت في الشرق العقيد محمدي السعيد رئيس وممثلا للولاية الثالثة والعقيد عمار بن عودة ممثلا للولاية الثانية والعقيد لعمودي ممثلا للولاية الأولى، والعقيد عمارة بوقلاز ممثلا للقاعدة الشرقية.

وبهذا يكون قد تمّ تمثيل كل الولايات على مستوى هاتين اللجنتين اللتان تم تبنيهما،[5] حيث تكون هذه الهيئة العسكرية موحدة وتشرف على جميع هيئات الجيش التحرير الوطني بالداخل وعلى الحدود من

[1] جمال يحياوي، الظروف العامة لمعركة سوق أهراس الكبرى. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار العلمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2014، ص 28.

[2] صالح بن نيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي – المقاومة المسلحة 1830-1962. دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص، ص 427، 428.

[3] لمجد ناصر، أحاديث مع أحمد علي، أحد مهندسي ثورة التحرير. دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 95-96.

[4] مصطفى هشماوي: جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومه، الجزائر، د ت ن، ص 106.

[5] محمد حربي: الأسطورة والواقع (1954- 1962)، تر: كميل داغر، دار الكلمة بيروت، لبنان، 1983، ص 181.

أجل وضع المخطط العسكرية اللازمة على أسس متينة ولذلك تبنت "ل .ت. ت" فكرة كريم بلقاسم التي دعت إلى إنشاء لجنة العمليات العسكرية في 10 أفريل 1958،[1] والتي تعتبر النواة الأولى لهيئة الأركان العامة بصفة خاصة، وجيش التحرير الوطني على الحدود بصفة عامة لأن المشكل الأساسي في الداخل يتمثل في عدم التزود بالسلاح خاصة الولاية الثانية والثالثة والرابعة بها.[2]

إذن هدفها في الأساس كان تنظيم العمليات العسكرية وكيف تتم المعارك وكيف تنصب الكمائن وكيف يقوم الجيش بهجوماتهم على المعسكرات بكيفية يتم الإشراف والتخطيط لها، فعند تلقي قيادة الناحية معلومات عن تحركات العدو، تقوم بدراسة الأوضاع المختلفة[3]، وعلى ضوء تلك الدراسة تقوم بوضع خطة عسكرية مع مراعاة جميع الاحتمالات لتعطي أمرًا بنصب كمائن للعدو، وكثيرًا ما كان العدو يتفاجأ بالهجوم على مراكزه ليلا، بناءً على الخطط الموضوعة من قبل القيادة، وكانت هذه الخطط تتكرر من وقت لآخر، وتحقق انتصارات عديدة لتنفيذها في آن واحد وفي عدة مراكز، الأمر الذي يحدث ارتباكا في صفوف العدو ويزعزع ثقته بنفسه.

المطلب الثالث: تركيز القيادة وتوزيع المهام داخل لجنة الشرق والغرب

بعد أن حُمل كريم بلقاسم مسؤولية فشله من طرف بعض رفقائه في منع جيش الاحتلال من مدّ الخطوط الشائكة المكهربة وجد الحل في لامركزية المسؤوليات بإسناده المهمة إلى قيادة لجنة العمليات العسكرية[4] التي تشكلت كما يلي:

- لجنة الشرق: بقيادة العقيد محمدي السعيد ويساعده محمد العموري والعقيد بوقلاز والرائد عمار بن عودة عضو مجلس قيادة الولاية الثانية.

[1] خامس سامية، النشاط الثوري ومسألة الحدود التونسية الجزائرية 1954-1962. أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2012- 2013، ص 107.

[2] جمال يحياوي، الظروف العامة لمعركة سوق أهراس الكبرى، (معركة سوق أهراس الكبرى 26 أفريل 1958). منشورات، م، و، د، ب، و ث، 1 نوفمبر 1954، الجزائر، 2014، ص 29.

[3] الجنيدي خليفة وآخرون، ج1، المرجع السابق، ص 471.

[4] محمد عباس: ثوار عظماء. دار هومه، الجزائر 2013، ص 226.

- لجنة الغرب: بقيادة العقيد هواري بومدين ويساعده العقيد الصادق دهيليس وكلا اللجنتين موضوعتين تحت إشراف كريم بلقاسم بصفته عضو لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفا بجيش التحرير الوطني، وبقينا تحت إشرافه حتى عين وزيرًا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958.[1]

كان لإنشاء لجنة العمليات العسكرية الرغبة في تجاوز الجهوية، أول مبادرة بهدف تحقيق الانسجام بين مختلف وحدات وقيادة جيش الوطني، وعدم الوقوع مرة أخرى في قمع نتائج مؤتمر الصومام والأولويات، لكن العوائق الذاتية كارتباط الوحدات بولاياتها الأصلية وإشكالية الولاءات الشخصية، أثرت على تشكيلة هذه اللجنة التي جاءت تعبيرًا عن موازين قوى داخل لجنة التنسيق والتنفيذ[2] فاختير أعضاؤها ببراعة، وهذا ما يفسر بروز الخلافات بين الباءات الثلاث حتى في تشكيلتها، وإن خلصوا في الأخير إلى مبدأ التمثيل الجهوي بين الولايات الذي اقترحه بن طوبال، وتمرير فكرة التوازن بين اللجنتين كاقتراح من طرف بوصوف.[3]

وبناء على هذه الاقتراحات تشكلت لجنة العمليات العسكرية التي كانت تحمل أسباب فشلها في تشكيلتها، خاصة وأن محمدي السعيد قائد لجنة العمليات العسكرية الشرقية اقترح هيكلة قيادية لم يسند فيها أي مسؤولية للثلاثي: بن عودة، بوقلاز والعموري،[4] فبن عودة الذي اعتبر نفسه أنه الأولى بقيادة اللجنة من محمدي السعيد بحكم الأقدمية في الكفاح، وأنه عضو مجموعة 22 التاريخية[5]، كان في خلاف مع محمدي السعيد، والعموري مع محمود الشريف سلفه في قيادة الولاية الأولى، وبوقلاز في خلاف مع بن عودة[6] الذي كان ينسق مع بن طوبال من أجل تحييده.[7]

---

[1] بوغلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة 1 نوفمبر 1954 معالمها الأساسية. دار النعمان، الجزائر، 2012، ص 451.

[2] محمد عجرود، أسرار حزب الحدود 1957-1958. منشورات الشهاب، الجزائر 2007، ص 102.

[3] اتهم كل من بن طويل بوصوف كريم بلقاسم بالجهوية، بعد أن عين محمدي السعيد على اللجنة الشرقية والصادق دهيليس على اللجنة الغربية وبعد معارضة شديدة استبدل الصادق دهيليس بالعقيد هواري بومدين ليكون نائبه. أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع. ص 181.

[4] محمد عباس، المرجع السابق، ص 227.

[5] محمد زروال، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية. المصدر السابق، ص 377.

[6] محمد عجرود، المرجع السابق، ص 102.

[7] الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1 ملامح حياة 1929-1979. تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، 2011، ص 121.

كان لانفراد محمدي السعيد بالسلطة الفعلية لنفسه ولمساعديه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، سببا كافيا إلى اقتراح هيكلة بديلة، من خلال تكليف العقيد لعموري بالتنظيم والإمداد، أما العمليات العسكرية فكلف بها عمار بوقلاز، ويتولى عمار بن عودة الاستخبارات، وعرضت على الثلاثي كريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف فوافقوا عليها رغم تحفظ العقيد ناصر.

وقام العموري مع رفاقه، في الهيكلة الجديدة بتوحيد الجيش وبعدة عمليات عسكرية منسقة أهمها 5جويلية 1958، وديرت هذه العملية دون موافقة قائدهم، وكان الهدف منها تحطيم خط موريس من الشمال إلى قربته الرديف التونسية بالجنوب، وأُستعمل فيها لأول مرة سلاح البنغالور، وقد أحدثت صدى واسعا في الجرائد اليومية وكذا صحافة العد ونفسه.[1]

واتخذت قيادة العمليات مدينة الكاف بتونس مقرًا لها، وفي أفريل عقدت أول اجتماعها حيث حددت لنفسها مهام وأهداف منها تدمير الأسلاك الشائكة، وتخريب آبار النفط والقضاء على أنصار بلونيس، كما درست وضعية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي واتفق على تسويتها دون أخذ رتبهم بعين الاعتبار، ودرست مسألة عودة الضباط القادرين على العمل في الجزائر من أجل تنشيط الكفاح المسلح، وتناولت قيادة العمليات العسكرية في اجتماعها الثاني بتاريخ 2 جوان 1958 مشروع تأسيس الحكومة، وكان الرأي الغالب أن مسألة كهذه ينبغي أن يصدر الحكم فيها من مجلس الثورة عكس الاتجاه الأقوى في "ل. ت. ت" الذي يرى بأنه ما من داعي لاستدعاء المجلس الذي كان قد فوض اللجنة في دورة أوت 1957.[2]

بالنسبة للجنة العمليات العسكرية بالغرب التي ترأسها العقيد هواري بومدين فإنه استطاع في ظرف قصير أن ينظم الفرع المسند إليه تنظيمًا متميزًا على أسس عصرية كالدقة في التخطيط والانضباط في ممارسة النشاطات العسكرية المختلفة، إضافة إلى تطوير أجهزة الاستعلامات والإمدادات، كما تمكن من اختيار معاونيه في جو يسوده الانسجام والتعاون بين الجميع[3]، أما نظيره في الجهة الشرقية محمدي فلم

[1] محمد عباس، ثوار عظماء. مرجع سابق، ص 227.

[2] عمار بومايدة، بومدين وآخرون. دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 61.

[3] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر. ج 2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999، ص 104.

يحالفه الحظ في نجاح المهمة المسندة إليه إذ وجد صعوبة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم وقام كل واحد بعمله مستقلا عن رئيسه[1]، ويظهر بوضوح عجز قيادة العمليات العسكرية بالشرق عن استيعاب المتغيرات العسكرية الجديدة ولم يكن لها بعد نظر لما وقع من أحداث، إضافة إلى عدم قدرتها على بسط هيبتها على وحداتها لارتباط هذه الوحدات بولاياتها الأصلية، وأيضا التنافر الحاصل بين أفرادها[2]، كذلك عدم التكيف مع المعطيات الجديدة للحرب، حيث كانت وحداتها مشكلة من خليط غير متجانس من فئات مختلفة، لم تتبلور لديها فكرة الاندماج مع بعضها البعض وفق مفاهيم مشتركة، الشيء الذي جعلها تفشل في مهامها،[3] ورفضت الولاية الثانية أن تسيرهم هيئة متمركزة في الخارج كموقف مبدئي، إذ كانت ترى في ذلك إهانة للثورة ولجيش ت. و، فليس من المنطقي أن تسيّر هيئة من الخارج عمليات عسكرية بالداخل لأنها مقطوعة عن وحدتها وبعيدة كل البعد عن ميدان المعارك، وتوقع الكثير أن لا تعمر هذه اللجنة نظرًا لانعدام الانسجام والترابط بين أعضائها.[4]

وبعد أسبوع من العملية السالفة الذكر، التي قاموا بها لتخريب خط موريس فوجئوا باستدعائهم إلى القاهرة من قبل كريم بلقاسم المكلف بشؤون الحرب ومعه كل من بن طوبال وبوصوف، وبعدة أسئلة قاموا بتقديم تقارير تشرح أسباب فشل قيادة العمليات العسكرية، وعلى إثرها قرّر الثلاثي اتخاذ إجراءات بوقف العقيد ناصر ثلاثة أشهر ووقف العقيد بن عودة ثلاثة أشهر مع نفيه إلى لبنان بتهمة السلوك المنافي لأخلاقيات الثورة، وتجريد عمار بوقلاز من رتبته ونفيه إلى بغداد.[5]

---

[1] المصدر السابق، ص 104.

[2] محمد عجرود، المرجع السابق، ص ص 102- 103.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع. المصدر السابق، ص 181.

[4] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946- 1962). ط2، منقحة ومزيدة، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص ص 280، 281.

[5] بشير يلاج وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1989). ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 523.

- أنظر أيضا: محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 228.

- اختلفت آراء الباحثين حول تنزيل الرتب: فتنزيل رتبة العقيد العموري إلى رائد، هناك من يقول تم التنزيل إلى نقيب، كذلك حول مناطق النفي لكل من بن عودة (سوريا أو لبنان)، وبوقلاز (السودان أو بغداد) والرأي الأرجح وهو المعتمد من طرف محمد حربي باعتباره كان موجود بالقاهرة وقريب من كريم بلقاسم، حيث كان عضوًا في وزارة القوات المسلحة، أنظر: محمد عجرود، أسرار الحرب الحدود 1958. منشورات الشهاب، 2014، ص 104,

واجتمعت "CCE" في سبتمبر 1958 لوضع نقاط تسد الفراغ الذي تركه حل "ل. ع. ع" وتمثلت فيما يلي:

- ضرورة تطوير مدارس للإطارات في المغرب وتونس، مع تكليف ضباط أكفاء بالإشراف عليها.
- تشجيع فرار ضباط آخرين بعد إقناعهم.
- إنشاء هيئة أركان على مستوى "ج. ت. و" من أجل توحيد وتطوير الجيش الذي تسند له مهمته القيام بعمليات منسقة بين ولايتين أو أكثر.
- تشجيع عمليات تبادل الوحدات من أجل الدعم والتموين.
- تطبيق مبدأ تحويل الضباط من ولاية إلى أخرى والتقاء الضباط من مختلف الولايات.[1]

وحسب فرحات عباس فإن جماعة الشرق " أي تنظيم الشرق" كان أكثر إخفاقا، فكان رجال محمدي السعيد يطلقون النار ويقومون بعمليات غير منظمة أو مخطط لها، الأمر الذي أحدث فوضى كبيرة، وعلى إثرها صدرت عقوبات ضدهم،[2] أمّا علي كافي فيرجع سبب فشل العمليات العسكرية هو ابتعادها عن ميدان الحرب، فكيف يمكن لقيادة في الخارج مقطوعة عن وحدتها أن تُسيّر عمليات عسكرية في الداخل.[3]

وبالتالي فإن التجربة العسكرية للجنة العمليات العسكرية لم تُعمَّر كثيرًا، إذا دامت حوالي 06 أشهر تقريبا، وحملت هذه العقوبات في طياتها بذور خلافات وصراعات ستطفو في المستقبل القريب للعلن.

[1] بشير يلاج، المرجع السابق، ص 523,

[2] عباس فرحات، تشريع الحرب. تر: أحمد منور، سلسلة المترجمات، ط خاصة بوزارة المجاهدين، دار لميك، الجزائر، 2010، ص 324.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص ص 280-281.

المبحث الثاني: تشكيل قيادة الأركان الشرقية والغربية (EME- EMO) 1958

المطلب الأول: دورها في تنظيم الجيش داخليا وعلى الحدود

أعتبر تعيين قيادتين للأركان الأولى بالشرق بقيادة محمدي السعيد، والثانية بالغرب بقيادة هواري بومدين في 01 أكتوبر 1958 كأول مرسوم تصدره الحكومة المؤقتة مباشرة بعد تأسيسها في 19 سبتمبر1958،[1] وتم وضع "غار الدماء" بالأراضي التونسية كمقر لقيادة الأركان الشرقية و "وجدة" بالأراضي المغربية كمقر لقيادة الأركان الغربية[2]، وجاء هذا القرار بعد أقل من شهر من حل لجنة العمليات العسكرية، وذلك حفاظا على وحدة الجيش وهياكله ونظمه والعمل على تطويره، وإفشال المخططات الفرنسية الهادفة للقضاء على الثورة وتتكون قيادة الأركان الشرقية من العقيد محمدي السعيد قائدًا،[3] يساعده الرائد مولود إدير تحت إشراف كريم بلقاسم وعمر أو عمران، وتشرف على الولايات الأولى والثانية والثالثة[4]،مع تعيين علي منجلي قائدَا للحدود بمقتضى اجتماع 08 أكتوبر 1958، وقد يرجع هذا التوزيع في المسؤوليات حسب جليبار ميني Gillert Meyier أنَّ كريم بلقاسم أبقى على رفقائه من منطقة القبائل على رأس هيئة الأركان في الشرق بينما تشكلت قيادة الأركان الغربية من العقيد هواري بومدين قائدًا، ويساعده الصادق دهيليس وقائد أحمد وتتشرف على الولايات الرابعة والخامسة والسادسة.[5]

لقد ألزمت القيادة العليا للثورة بموجب مرسوم الحكومة المؤقتة الصادر في 01 أكتوبر 1958 والقاضي بإنشاء هيئة الأركان الشرقية والغربية ألزمتها بأن يكون موقعها بالداخل، وعلى هذا الأساس اتخذ كريم بلقاسم قراره بوجوب دخول الوحدات المرابطة على الحدود قبل تاريخ 25 أكتوبر 1958.[6]

---

[1] محمد تقية، الثورة الجزائرية. تر: عبد السلام عبد العزيز، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010، ص468.

[2] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين. المصدر السابق، ص 291.

[3] إنّ ما يثير الباحث في هذه المسألة: هو إعادة استدعاء محمدي السعيد وتعيينه قائدا على هيئة الأركان في الشرق، وكأنه أثبت الانضباط والانسجام وقوة التنظيم سابقا على غرار العقيد هواري بومدين الذي أبعد تعيينه على رأس هيئة أركان الغرب بجدارة باتفاق العديد من الكتابات، وأن محمد السعيد قد عين بحكم الجهوية وأنه الذراع الأيمن كريم بلقاسم، كما قال العموري، قبائلي مثله. أنظر: حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين معلم، ج1، حرب التحرير الوطنية، تر: محمد بن محمد بكي، دار القصبة للنشر، الجزائر 2011، ص. ص 193. 176.

[4] حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين معلم (حرب التحرير الجزائرية). ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2014، ص175.

[5] عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، ط1، دار المغرب الإسلامي، الجزائر، 1997، ص447.

[6] مسعود عثماني، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب. دار الهدى الجزائر، 2012، ص ص 399-400.

ولكن وجود الحكومة المؤقتة ومكتب جبهة التحرير الوطني التي تمثل السلطة الفعلية للثورة خارج الحدود (في القاهرة) بعيدًا عن أرض المعركة وعن امتدادها في الحدود الشرقية والغربية[1] وإدراك هؤلاء القادة أن الحكومة لم تكن معنيّة بالعمل العسكري كما كانت مهتمة بالعمل السياسي بقيت هذه القيادة تسيّر شؤون الوحدات من على الحدود إلى غاية اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائري في جانفي 1960.[2]

عانت الثورة الجزائرية منذ بدايتها وإلى غاية 1957 من غياب جهاز رسمي يراقب وينظم القواعد الخلفية خارج الحدود، ما أدى لوجود شبه وحدات غير نظامية ظلت هائمة على الحدود حتى أن بعض أفراد جيش التحرير الوطني دخلوا في مناوشات مع الجيش التونسي، زادت مشكلة الحدود حدّة سنة 1957 وذلك بوضع الأسلاك المكهربة في ظل ضعف التكوين العسكري لهذه الوحدات،[3] فانقطع الاتصال بين وحدات جيش التحرير الوطني في الداخل والقيادة في الخارج[4] حتى ذهب البعض بوصف الوضع على الحدود أثناء هذه الفترة (1958) بالكارثي[5]، إضافة إلى التذمر من سياسة التخلي التي كانت تطبق من قيادة الثورة بالخارج اتجاه الداخل، راح قادة الثورة في الداخل يطالبون بعودة وحداتهم التي أدمجت في وحدات جيش الحدود، ووجود مسؤولي الولايات على رأس هذا التنظيم وهو ما كان في اعتقادهم يشكل تناقض مع أولوية الكفاح المسلح التي تستدعي وجود قادة الولايات بالداخل، كما استنكروا الفشل الذريع الذي انتهت إليه لجنة ع-ع في ميدان إمداد الداخل بالسلاح بحيث لم تتمكن من تمريره لأي ولاية.[6]

بالرغم من المحاولات الترقيعية التي انتهجتها الحكومة المؤقتة خلال ظهورها، حيث استحدثت وزارة التسليح والتموين العام وأسندت قيادتها إلى العقيد محمود الشريف[7]، بعد أن ورثت نفس المهام التي كانت على

---

[1] المصدر السابق، ص 485.

[2] محمد تقية، المصدر السابق، ص 470.

[3] أحمد مسعود سيدي علي، دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الإمداد خلال الثورة التحريرية (1958- 1960). مجلة البحوث والدراسات، العدد 14، السنة 9 صيف 2012، ص 295.

[4] المرجع نفسه، ص 299.

[5] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص 69.

[6] أنظر رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 أكتوبر 1958، علي كافي، مذكرات، نفس المصدر السابق، ص 306.

[7] عبد الرحمان عمراني، التسليح أثناء الثورة التحريرية. منشورات المركز الوطني وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 100.

عاتق دائرة التسليح والتموين العام في عهد عمر أوعمران، ثم قامت مع مطلع شهر أكتوبر 1958 بحل التنظيمين السابقين الذكر واستبدلهما بقيادتي أركان شرقية وغربية، وعلى الرغم من ذلك فإن وضعية الإمداد لم تشهد تحسن بالداخل بل إن الوضع ازداد سوءًا، ويكفي التدليل على ذلك بالاستعانة بالشواهد التي أقرها مسؤولو الثورة بالخارج، ففي تقرير عسكري وجهه العقيد محمود الشريف إلى لخضر بن طوبال بتاريخ02 سبتمبر1959،[1] تم استعراضه في المجلس الوطني للثورة بطرابلس في دورة 17ديسمبر1959-18 جانفي 1960، لتقييم حصيلة النشاط العسكري للثورة.

حصر هذا التقرير مجموع مختلف أنواع الأسلحة والذخيرة التي كانت بحوزة الثورة في الخارج بالمخازن التونسية والليبية والمصرية، فضلا عمّا تم حجزه ومصادرته من طرف السلطات التونسية، دون الإشارة إلى المخازن المتواجدة في الجهة الغربية بالأراضي المغربية.

ويرى حربي السبب الذي أدى إلى التضايق والفوضى على الحدود حيث يزدحم المقاتلون، يرجع بالأساس إلى المعرفة الضعيفة لقيادة جيش التحرير الوطني بالقضايا العسكرية،[2] وجهلهم للشروط السياسية والاجتماعية واحتقارهم للسياسة،[3] مما أدى إلى عدم الانسجام بين قادة التنظيم الواحد، ذلك أن مبدأ الجهوية والعشائرية والولاءات الشخصية خاصة بالجهة الشرقية كان له الأثر البالغ في الثورة، وعلى أساس هذا المبدأ أعلن الرائد محمد عواشرية والعقيد أحمد نواورة عن حق الولاية الأولى والقاعدة الشرقية في مراقبة القواعد في الحدود بدءًا بلجنة العمليات العسكرية ثم قيادة الحدود الشرقية والغربية وأخيرًا قيادة الأركان العامة.[4]

---

[1] مجلة البحوث والدراسات، العدد 14، السنة 9 صيف 2012، ص 296.

[2] يدلل حربي هذا الموقف أن رد فعل قادة جيش التحرير الوطني على بناء حظ موريس اتسم بالهزال الذي لا يصدق، حيث سأل السكان في الحدود الشرقية المسؤولين العسكريين إذ كان عليهم التصدي وعدم الانصياع لأوامر الجيش الفرنسي والمساعدة في بناء الحاجز فأجابوهم " اشتغلوا وادفعوا لنا حصة من مردود عملكم، نحن بحاجة لموارد مالية"، أما في الحدود الغربية فقد عرض النقيب محمود على القيادة خطة تدمير الحاجز الوليد فأجابته "ليست الأسلاك الشائكة عائقا دون اجتياز الحدود" وقد بذل كل ما بوسعه ليوضح أن العوائق ستكون محروسة، لكن عبثا حيث أن القيادة كانت تعتبر تلك وسيلة لوقف تدفق اللاجئين الجزائريين وأنها ستكون غنائم حرب. أنظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ص 179.

[3] محمد حربي، المصدر نفسه، ص 179.

[4] عبد الرزاق بوحارة، ينابيع التحرير، أجيال في مواجهة القدر. تر: صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006، ص 277.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية لمواجهة جيش الحدود

باشرت القيادة العسكرية للجيش الفرنسي في تطبيق أولى خطوات الحرب المضادة بواسطة تكثيف العمليات العسكرية المتتالية على العديد من المناطق، وبصفة خاصة الأولى والثانية والتي ترى فيها أنها معاقل مهمة لتمركز وحدات جيش ت. و وأنها المصدر الرئيسي للإمداد بالسلاح والذخيرة وقد أفصحت العديد من التقارير الاستخباراتية عن محاولات عديدة لإدخال السلاح عن طريق الحدود، لذلك كثفت سلطات الاحتلال دورياتها وأقامت المراكز وأبراج المراقبة لمتابعة قوافل الأسلحة والقضاء على وحدات جيش التحرير، ولم تتوقف تلك الحملات داخل التراب الجزائري بل امتدت حتى عمق التراب التونسي والمغربي، وكذلك كل من يساعد وحدات الجيش كما وقع مع السلطات الليبية عند تحذيرهم بمغبة مساعدة الثوار الجزائريين وبضرورة مصادرة الأسلحة المهربة ومعاقبة المتورطين.[1]

تعرضت وحدات جيش ت .و في تحركاتها إلى متابعة ورصد من مصالح الاستخبارات الفرنسية بالإضافة إلى التقارير المقدمة من ضباط المصالح الإدارية المختصة (SAS)، وكذلك عيون الحركى والقومية على سبيل الذكر التقرير الفرنسي لشهر نوفمبر 1957 الذي يوضح عمليات الترصد والمراقبة[2] عن حجم الخسائر المختلفة لتتم عملية الدراسة والتقدير لتنظيم وضبط الإمكانيات وفق ما هو مستجد.

عملت القيادة الفرنسية بكل جهد من أجل إخماد الثورة قبل أن تشتد أكثر، ودعمت مراكز المراقبة في الحدود بترسانة عسكرية ومدفعية في عدة مناطق من النواحي الحدودية، فرغم الحصار والرقابة المشددة إلاّ أن جيش ت. و. استطاع في العديد من المرات أن يعبر الحدود رغم الصعوبات التي واجهته، وظلت القيادة الفرنسية تخفي عن الرأي العام هزائمها كما كانت تضخم انتصاراتها عن طريق تهويل أرقام القتلى والجرحى في صفوف جيش التحرير الوطني، واعتبرت سنة 1957 سنة حققت فيها أبهر الانتصارات من خلال إخماد صدى معركة الجزائر وبث الكراهية للثورة في نفوس الجزائريين.[3]

---

[1] الغالي غربي، جيش التحرير الوطني. أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 350.

[2] بو بكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 119.

[3] عبد الرزاق بوحارة، المرجع السابق، ص. ص 214-215.

إن الأثر الذي أُستقر عن الاعتداء الذي تعرضت له قرية سيدي يوسف في 12 فيفري 1958 وما نجم عنه من ضحايا أبرياء من المدنيين العزل، وما خلفه من تدمير للبنية التحتية للقرية، قدمت فرنسا يوم 14 فيفري شكوى بعنوان الموقف الناجم عن العون الذي تقدمه تونس للثوار الجزائريين للقيام بعمليات عسكرية انطلاقا من أراضيها، موجهة ضد وحدة الأراضي الفرنسية وسلامة أراضي وممتلكات المواطنين الفرنسيين، كما اتهمت السلطات الفرنسية الرئيس التونسي بورقيبة بأنه يتعمد إظهار نفسه غير قادر على صيانة النظام على الحدود الفرنسية التونسية وطالبت بإدانة التعاون الذي تقدمه تونس للثوار الجزائريين.[1]

وهددت السلطات الاستعمارية الفرنسية باحتلال تونس من جديد للقضاء على القواعد الخلفية لجبهة التحرير الوطني وجيشها، وهذا يقودنا إلى القول إن الجيش قام بدور هام في إرباك قادة فرنسا وإفساد مخططاتهم.[2]

وحتى نهاية سنة 1959 لم يكن باستطاعة الهجومات المضادة على الحواجز المقامة إلاّ أن تكون مبادرة فردية، فمنذ عمليات تدمير أجزاء من الأسلاك الشائكة، قامت القوات الفرنسية بتنظيم مراقبة أكثر قوة وأكثر حصانة وعند اكتشاف تحركات وحدات جيش التحرير الوطني، تقوم عناصر تدخل متحركة موجودة بأعداد كبيرة باعتراض وحدات ج. ت. و، تتحرك في نفس الوقت الذي تتقدم فيه الأعمال في الخطوط الشائكة، وتتولى المدفعية والطيران العمل الباقي عند اكتشاف تحركات عناصر الجيش أو وحداته.[3]

ولتدعيم الحواجز وحمايتها من ضربات وحدات وعناصر جيش. ت. و. المنتشرة على طول المنطقة الحدودية الشرقية تم في شهر أوت 1959 إرسال كتيبة 21 مشاة المنتمية للفرقة السريعة السابعة مكانيك لحراستها ضمن محيط المنطقة الممتدة من الونزة شمالا إلى نقرين جنوبا عند تخوم الصحراء.[4]

---

[1] حبيب حسن اللولب، العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف (08 فيفري 1958)، جريمة إنسانية، التداعيات والنتائج على الثورة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، المجلد04، العدد01، مارس2020، ص242.

[2] عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 217.

[3] خالد نزار، يوميات الحرب. طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 132.

[4] شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في حرب التحرير الجزائرية 1954- 1962 المنطقة الحدودية الشرقية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص 400.

وتكون مراقبة الحدود بحلول الليل، حيث يتم القيام بالتمشيط في الشبكة بواسطة عنصر مدرع، ثم القيام بإعداد نقاط مراقبة دقيقة، وبعدها يتم الوصول وإنشاء كتيبة المشاة المحمولة، كما يقوم المهندسون الكهرو ميكانيكيون والطيران بالرصد والمراقبة ويكون الجميع في حالة تأهب حتى حوالي الساعة الواحدة صباحا.

كما اعتمدت القوات الاستعمارية على العمليات الاستطلاعية، وعمدت إلى أسلوب الجوالة لاستكشاف آثار المجاهدين العابرين للحدود، واستطاعت على طول الخط الشائك من تتبع تحركات ومخابئ المجاهدين وملاجئهم السرية، وركزت على تفتيش المشاتي والدواوير كما داهمت السكان العزل واقتحمت بيوتهم.[1]

المطلب الثالث: العمليات العسكرية على الحدود

اضطلعت الهيئات العسكرية لجيش التحرير الوطني على الحدود بتنظيم عمليات عسكرية مشتركة ما بين ولايتين أو أكثر، وتشجيع التبادل ما بين الولايات فيما يخص الوحدات القتالية من أجل تصعيد العمليات العسكرية على الحدود،[2] ومن هذه العمليات على الحدود الشرقية وبالتحديد على مستوى السد المكهرب سدّ موريس، الذي دارت بين أوائل ديسمبر 1957 وبداية جانفي 1958 حوالي ثلاثون معركة، ومن بين تلك المعارك: معركة جبل توشة التي خسر فيها العدو عدد كبير من القتلى والجرحى وأسر خمسة عناصر من جنوده، كانت هذه المعركة سببا مباشرا لهجوم العدو بطائراته يوم 08 فيفري 1958 على قرية سيدي يوسف التونسية التي تعرضت لقنبلة من 25 طائرة وقد أسفر هذا الهجوم الإجرامي على سقوط عشرات الشهداء والجرحى من التونسيين والجزائريين، وعن تدمير ثلثي القرية إضافة إلى مسجدها ومدرستها.[3]

[1] مناصرية يوسف وآخرون، المرجع السابق، ص. ص148- 150.

[2] نقصد بالهيئات العسكرية على الحدود في الفترة الممتدة من 1958- 1960 هيئتا: لجنة العمليات العسكرية في الشرق والغرب التي لم تعمر طويلا، ثم هيئة أركان الشرق والغرب التي خلفت لجنة العمليات العسكرية والتي استمرت إلى غاية 1960، تاريخ إنشاء هيئة الأركان العامة. أنظر: محمد تقية: الثورة الجزائية، ت: عبد السلام عزيزي، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010، ص 469.

[3] خليفة بولحراف، طلائع الأولى لجيش التحرير الوطني. الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجيل الأبيض ولاية تبسة، 24 مارس 1999، ص 91.

كرد على قنبلة ساقية سيدي يوسف قام جيش التحرير الوطني المرابط على الحدود التونسية بتنفيذ عمليات هجومية على مراكز العدو كما تمَّ إسقاط العديد من الطائرات، فقد خسرت وحدة سلاح الجو بتبسة خلال أسبوعين ثلاثة من قادتها.

وإثر أحداث التمرد الفرنسي في 13 ماي 1958 قامت وحدات من جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية بهجوم مباغت على خط موريس والمواقع الفرنسية، ودارت معركة بين الطرفين، استعمل فيها العدو جميع أنواع السلاح، وكان من نتائجها أن قتل ما يزيد عن 300 جندي وضابط من المظلين وقوات الإنزال، من بينهم العقيد "جانيبار" قائد المظليين ونائبه بعد إسقاط طائرتهما، واستشهد 470 مجاهدًا من بينهم الشهيد يوسف الأطرش.[1]

ومن أجل تصعيد العمليات العسكرية أكثر على الحدود نجد عملية 05 جويلية 1959 على الحدود الشرقية التي استهدفت نسف الخط المكهرب موريس من البحر شمالا إلى "الرديف" جنوبا، وهي العملية التي أستعمل فيها لأول مرة سلاح البنغالور.[2]

أدى تصاعد الهجومات التي شنها جيش التحرير الوطني على مستوى الحواجز والمناطق الحدودية إلى تثبيت فرق القناصة، حيث هاجم ج. ت. و. في جويلية 1959 العديد من المراكز منها: مركز القرادة، أعراب، العموري، عين الكرمة، روم السوق، والمركز N28، وكذلك

مركز la croix، واعتبرت عملية الهجوم على مركز " عين الزانة" من أكبر عمليات جيش التحرير الوطني التي كبّدت خسائر فادحة بالنسبة للجيش الفرنسي، حيث أبيدت حامية الموقع على آخرها،[3] وكان ذلك ليلة 13- 14 جويلية.

[1] خليفة بولحراف، المرجع السابق، ص. ص، 95- 96.

[2] للمزيد من التفاصيل حول العمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير الوطني من أجل اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الشرقية في الفترة الممتدة ما بين58-59. أنظر: محمد تقية، المصدر السابق، ص. ص 471- 473.

[3] محمد عباس، المرجع السابق، ص 315.

أما على الحدود الغربية فقد كشفت قيادة الأركان الغربية أن أعمال قيادة الهيئة تتلخص فيما يلي: شن وحدات الجيش التحرير الوطني سنة 1959 المزودة بمختلف أنواع الأسلحة هجومات لنسف أقسام الأسلاك الشائكة ومناوشة المراكز العسكرية التي تسهر على حراسة ومراقبة الحواجز.[1]

هذا وقد امتدت العمليات العسكرية إلى الجهة الصحراوية، وتمثلت هذه الحملات في كمائن ضد القوافل العسكرية للجيش الفرنسي التي ألحقت بها خسائر كبيرة، كما أثبتت التواجد الجزائري في المناطق النائية ادعاءات ديغول الذي أراد فصل الجزائر عن صحرائها.[2]

وهكذا توالت هجومات فرق ج. ت. و. على الوحدات الفرنسية، فكانت هجوم نهاية سبتمبر بالحدود الشرقية والذي أطلق عليه اسم ديدوش مراد، وفشلت عملية التهدئة، ثم كان هجوم بمناسبة عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة أواخر شهر نوفمبر 1959 التي أعطي لها اسم عميروش وشارك فيها سبعة فيالق من المنطقتين الشمالية والجنوبية، حيث تم استعمال أسلحة جديدة ومتنوعة وصلت من العراق إلى الثورة.[3]

[1] محمد تقية، المصدر السابق، ص 471.

[2] Mouhamed Khelladi, op.cit. p229.

[3] صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي – المقاومة المسلحة (1830- 1962). دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص 364.

المبحث الثالث: العوائق وتشديد الرقابة على الحدود

المطلب الأول: فشل كريم بلقاسم في تشكيل جيش الحدود

إن فشل مسعى كريم بلقاسم في رغبته نحو القيادة باللجوء إلى التوحيد صفوف جيش التحرير الوطني تحت سلطته لم يأتي بصورة حاسمة من طرف منافسيه الرئيسيين بصفوف وبن طوبال وإنما جاءت العقبة الفعلية من القادة الميدانيين،[1] خاصة بعد أن طلبت هيئة أركان الشرق التي كانت تعتمد على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، طلبت من أفراد جيش التحرير الوطني الذين كانوا قد أثبتوا شجاعة وقدرات عسكرية وتقنية كبيرة في الميدان أن يعاد تدريبهم تحت إشراف هؤلاء الضباط الفارين.[2]

والجدير بالملاحظة في هذا السياق أن مظاهر الرفض لسياسة كريم بلقاسم العسكرية في إدارة جيش الحدود كانت متعددة المستويات، واتخذت أوجهًا مختلفة في الكثير من الأحيان تجلت في رفض أوامر الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من طرف جنود وضباط القاعدة الشرقية، بل أدى بهم الأمر إلى الهروب أو الالتحاق بالجيش الفرنسي،[3] كما دخلوا في مناوشات مع الجيش التونسي أسفرت عن غلق الحدود تماما من طرف الحكومة التونسية أواخر عام 1959.[4]

لقد جوبهت محاولات تعيين بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي على رأس وحدات تابعة لوحدات الولايات عند الحدود بالرفض، كما تعرض عدد من هؤلاء إلى الضرب والإهانة من طرف الجنود، وبدأ

---

[1] أثارت سياسة التحالف السلطوية في الحكومة المؤقتة الكثير من الضغائن خاصة من قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية الذين اعتقدوا بأن هدف كريم بلقاسم من جيش الحدود الشرقية هو جعله أداة في يده تفرض سلطته، وهذا ما جعل العديد من العقداء يخططون لعملية انقلابية أيدها ضباط الولاية الأولى والقاعدة الشرقية تستهدف الحكومة المؤقتة وإزاحة كريم بلقاسم عن السلطة. أنظر: بوعلام محمود، ص 124 وأيضا: Mouhamed Harbi, une vie de bout, T1, mémoire politique, 1954, 1962, éditons casbah, Alger, 2001, p. p, 282-285.

[2] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص ص 134-135.

[3] إن أجواء الانشقاق والتمرد وعدم الانضباط والتفكك التنظيمي كانت واضحة للعيان على الحدود الشرقية سنة 1959 بحيث تمرد فيلق (حمة لولو) ودخل في مناوشات مع الحرس التونسي، واستسلم (علي حنبلي) للجيش الفرنسي على رأس 156 جندي في ديسمبر 1959 بعد التمرد الذي أعلنه في 21 مارس 1959، واعتصم جنود المنطقة السادسة في جبل الشعانبي من ماي 1959 إلى جانفي 1960 يقودهم عثمان الجيلالي احتجاجا منه على سجن مسؤوليهم، وتمرد فيالق القاعدة الثلاث في النصف الثاني من عام 1959، للمزيد حول الموضوع أنظر: الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري. ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص ص 208- 210.

[4] Mouhamed Harbi, une vie de bout, op.cit. p282.

هذا الأمر عندما تم طرح مخطط إيدير في صيف 1958، وكأن كريم بلقاسم كان يحاول التورية على فشله الذريع في التنظيم العسكري وفي تفعيل نشاط جيش التحرير الوطني على الحدود في شتاء وربيع 1958 عن طريق توجيه رفاقه في لجنة التنسيق والتنفيذ نحو مخطط عسكري ضخم من حيث الحجم وبعيد المدى دون شك، وهو ما كان يفهم منه أن كريم كان يريد الحصول على فسحة كبيرة من الوقت لتثبيت موقعه كقائد أعلى لجيش التحرير الوطني.[1]

فشل كريم بلقاسم في المساعي التي بذلها من أجل خلق جيش قوي على الحدود ويرجع ذلك إلى ثلاث محاور:

1- اعتماده على العقيد محمدي السعيد الذي لم يكن يتوفر على الكفاءات التي تؤهله للقيادة، فكان من المفترض على كريم بلقاسم أن يجد له وظيفة أخرى غير وظيفة قيادة الأركان الشرقية خاصة بعد فشله في قيادة لجنة العمليات العسكرية الشرقية.[2]

2- الاختلاف الشديد والمتزايد لجيش الحدود في عملياته العسكرية التي كانت تهدف إلى تدمير الأسلاك الشائكة واختراقها وبالتالي تراجع وتيرة إدخال السلاح إلى الولايات.

3- فشل فرض الانضباط على الحدود أمام تزايد انهيار معنويات الضباط والجنود الذين لم يعودوا يثقوا في الحكومة المؤقتة،[3] حيث زاد اشتداد التأزم العسكري على الحدود والتأزم السياسي في صفوف الحكومة المؤقتة، ما أدى إلى استنجاد هذه الأخيرة بالقادة العسكريين للثورة ودعوتهم إلى عقد اجتماع مصيري في القاهرة في منتصف أوت 1959.

كانت الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال سنة 1958 حرجة جدًا حيث تلقت ضغطًا عسكريا من طرف الجيش الفرنسي وفرق الأمن بمختلف وحداتها حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية

[1] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 225.

[2] حسين بن معلم، المصدر السابق، ص ص193-194.

[3] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 126.

الفرنسية التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية، وقد عانى القادة في الداخل من السياسة الفرنسية، وبهذا أصبح حماس أول نوفمبر يتناقص.[1]

كما نجد أن قوات جيش التحرير الوطني قد تعرضت لخسائر كبيرة في الأرواح داخل الوطن وعلى الحدود المسيجة التي حالت دون تسرب الأسلحة إلى الجزائر.[2]

ونتيجة لذلك كتب العقيد أوعمران في 08 جويلية 1958 رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ جاء فيها "إن الوضع خطير" أي أن الوضعية العسكرية مقلقة للغاية بحيث فقدت الثورة السيطرة وتلاشت النزعة الثورية لدى القادة، كما سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى العسكريين[3]، وانشغال كريم بلقاسم على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني، الأمر الذي جلب له عدة مشاكل واتهامه بالجهوية حيث بدأ يفقد نفوذه داخل صفوف جيش التحرير، مما جعل قادة الثورة يحاولون طرده بدعوى فشله في إيجاد حل للأزمة الخانقة التي تعاني منها الثورة آنذاك وفي مقدمتها مشكل التسليح.[4]

المطلب الثاني: مشكلة السلاح

يعتبر الحصول على السلاح من أصعب المهمات التي أوكلت لعناصر ج. ت. و على الحدود، فالحصول على السلاح والذخيرة كانت تكتنفه عدة مخاطر خاصة بعد إنشاء حواجز الموت، ولهذا كان جيش التحرير على الحدود مُدركًا تمام الإدراك للدور الذي أسند له، فحاجة الثورة للأسلحة تزداد يوما بعد يوم لضمان استمراريتها لمواجهة مخططات الاستعمار، لذا كان لزاما على قادة جبهة وجيش التحرير إرساء منظومة فعلية عملية لتغطية حاجة جيش التحرير للأسلحة والذخيرة ومختلف التجهيزات المستعملة في القتال، وقدّ بذلوا في ذلك جهودًا معتبرة وتحملوا صعوبات كثيرة.

[1] محمد العربي الزبيري، لمن الثورة التحريرية 1954-1962. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 91.

[2] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1945-1962. القافلة ن و ت، الجزائر، 2013، ص 431.

[3] Alistair Horne, Histoire de la guerre d'Algérie, E spéciale, ministère des Moudjahidines, éditons Dahlab, Alger, 2007, p329.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص93-94.

فانطلاقة الثورة التحريرية كانت صعبة وبإمكانات محدودة، لكن سرعان ما ازدادت قوة وأحدثت تغييرات جوهرية على جميع الأصعدة، وكان جانبها العسكري أبرز صورها، وكان العمل المسلح وسيلة لتحقيق الأهداف المسيطرة في بيان أول نوفمبر، وعزم الجيش التحرير الوطني على مواصلة الكفاح حتى تحرير وتنمية القدرات المادية والمعنوية لوحداته القتالية وتوسيع صيت جبهة التحرير بين الجماهير.[1]

اقتضى تطور الثورة إيجاد ميكانيزمات جديدة من أجل مسايرة المراحل القادمة وتحديد المسؤوليات، كما أن ارتفاع عدد المجندين استوجب وجود قوات تخترق الحدود لجلب الأسلحة ونقلها للداخل،[2] ونظرًا لانفتاح الحدود الشرقية على تونس وليبيا وامتدادها على مسافة 460 كم، مع ما تتوافر عليه هذه الحدود من الشمال إلى الجنوب من تضاريس مختلفة، سمح ذلك إلى حدما بحرية التنقل من وإلى الداخل لتهريب السلاح، وقد كانت كل من تونس والمغرب بحكم الجوار تعد قواعد حيوية للمجاهدين الجزائريين، حيث كانوا يستعملون أراضيهم للإقامة والراحة والعلاج والتدريب ووضع الخطط وشن الهجومات على مراكز العدو، والقيام بعمليات التخريب للأسلاك الشائكة،[3] كانت بعض المراكز في بداية الأمر تستقبل أفراد جيش ت. و لتوفير العلاج للمصابين والمرضى وتوفير الراحة لأفراد الوحدات العسكرية التي تقصدها، ثم تحولت لتصبح مراكز تخزين واستقبال الأسلحة المتدفقة من الخارج لتنقلها القوافل الآتية من الولايات الداخلية إلى مراكزها.[4]

وتشير التقارير الفرنسية إلى الجهود الكبيرة المبذولة من قبل جبهة التحرير الوطنية لتنظيم التموين بالأسلحة والذخيرة للمجاهدين بالداخل، حيث أصبح العمل ممكنا بعد حصول تونس على الاستقلال، إذ عملت الحكومة التونسية على دعم المجاهدين الجزائريين، واستطاع العقيد محمد أوعمران تنظيم أشغاله في

[1] بوجابر عبد الواحد، الجانب العسكري للثورة الجزائرية (الولاية الأولى- المنطقة الخامسة- الأوراس النمامشة). د. ذ، الجزائر، د س، ط، ص ص 12-17.

[2] مجلة الجيش الوطني الشعبي، ع 188، ذو الحجة 1399، نوفمبر 1979، الجزائر، ص13.

[3] حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح، مرجع سابق، ص 229.

[4] الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة. ج1، المرجع السابق، ص 469.

تونس وإنشاء قواعد تخزين على طول الخط الممتد من سوق الأربعاء في الكاف إلى تاجروين وتالة والقصرين و تالابت، كما عملت ل. ت. ت على توحيد المجاهدين وتنظيم عملية جلب الأسلحة والذخيرة.[1]

ورغم ما قدمته السلطات التونسية من مساعدات كبيرة لتسهيل نقل السلاح وتذليل الصعوبات أما قوافل التسليح إلاّ أنها في بعض الأحيان تقوم باعتراض عناصر المجاهدين وتفتك منهم الأسلحة كما جاء في أحد تقارير محمود الشريف التي رفعها للجنة التنسيق والتنفيذ، ومنها قيام السلطات التونسية في غار الدماء تجريد المجاهدين من 3 رشاشات وبندقيتين، كما قام معتمد فريانة بحجز03 بنادق اشترتها منطقة تبسة بحجة أنها مسروقة من الجيش التونسي، زيادة على ذلك تدخل محافظة الشرطة التونسية ابن شعبان لحجز 20 بندقية وأموال وأسلحة أخرى.[2]

كما ورد في هذا التقرير تجاوزات أخرى قامت بها بعض السلطات التونسية منها تدخل والي الكاف ومعتمد تاجروين لإطلاق سراح 05 جواسيس كانوا قادمين من الجزائر تم القبض عليهم من قبل عناصر ج. ت. و بالحدود، وتدخل معتمد ساقية سيدي يوسف في شؤون مسؤولي جيش التحرير زيادة على المضايقات التي يتعرض لها جنود جيش التحرير على الحدود فيما يخص رخص قيادة المركبات والأوراق الرسمية التي يحملونها، كما قام معتمد فريانة بالسماح لأربعين سيارة عسكرية فرنسية، بعبور الحدود لتقديم النجدة للقوات الفرنسية على الحدود وإلقاء القبض على المسلحين الجزائريين وتعريضهم للتعذيب بدل تسليمهم للمسؤولين الجزائريين حسب ما تم الاتفاق بشأنه بين الجانبين فيما يخص تنقل الجنود الجزائريين في الأراضي التونسية.[3]

كما يذكر الشاذلي بن جديد أنهم كانوا يعانون مضايقات من الحرس التونسي وبعض سكان الحدود عند اجتياز الحدود، وأنهم تعرضوا لمساومات بخصوص السلاح والذخيرة والمؤونة،[4] وأنشأت وزارة التموين

[1] طلاس مصطفى، العسلي بسام، الثورة الجزائرية. ط1، دار طلاس، دمشق، سوريا، 2003، ص 150.

[2] عبد الله مقلاتي، محمود الشريف، المرجع السابق، ص ص 86-87.

[3] المرجع نفسه، ص 87.

[4] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 132.

والتسليح للقيام بأنشطة ثورية هامة تتعلق أساسًا بالاحتياجات العسكرية والتنموية لجيش التحرير الوطني،[1] وتزويد الهيئات الحكومية الأخرى بمختلف التجهيزات الضرورية،[2] ولهذا الغرض عمل العقيد محمود الشريف (أنظر الملحق 02) على اقتناء شاحنات جديدة وتوسيع القواعد الموجودة بإنشاء ورشات لإصلاح وصيانة السيارات بمختلف أنواعها.[3]

ومما لاشك فيه أن الواقع العسكري للثورة بداية من 1958 لم يكن في حقيقة الأمر يبعث على التفاؤل بالنسبة لقادة الثورة العسكريين، في ظل الانعكاسات التي كانت لها آثار وخيمة على مختلف عمليات الإمداد بالسلاح جراء إنشاء الإدارة الاستعمارية للسدود المكهربة،[4] وقد عبر محمود الشريف عن استياءه الواضح من نشاط وزارة القوات المسلحة أثناء اجتماع الحكومة في 29 جوان 1959 واتهم كريم بلقاسم صراحة بأنه السبب في انتشار الفوضى على الحدود،[5] على الرغم من مسؤوليتهما المشتركة في سرعة الفعالية التي ظهرت فيها الأسلاك المكهربة،[6] حيث صرحا يوم 05 ماي 1958 قائلان: "إن الأسلاك المكهربة تخلق صعوبات جدية لجيش التحرير".[7]

ورغم هذه الصعوبات التي تواجه عمليات التموين والإمداد بالسلاح إلاَّ أن الوزارة المسؤولة عملت على توفير الاحتياجات التموينية للجنود، كطاقم الحلاقة والخيط وعلب الثقاب وتخزين الألبسة والمواد

---

[1] محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر. ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 155.

[2] نجاة بيّة، المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954-1962، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2003-2004، ص 158.

[3] عبد الرحمان عمراني، التسليح أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 100.

[4] الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954- 1962. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008- 2009، ص 181.

[5] فرحات عباس، المصدر السابق، ص ص 357- 358.

[6] يذكر حربي من خلال تصريح العقيد عمر أو عمران مسؤول التسليح في تقرير إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في 08 جويلية 1958 أن الجيش التحرير الوطني تعرض خلال عمليات العبور في ظرف ثلاثة أشهر (من أفريل إلى جوان 1958) إلى فقدان600 جندي. أنظر:

Mouhamed Harbi, les archives de la révolution algérienne, op.cit., pp, 189-194.

[7] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 179.

الغذائية داخل المخابئ، وتوزع بعد ذلك حسب مطالب واحتياجات مسؤولي النقائب عند الحاجة كأيام التمشيط التي تُطَوَقُ فيها المنطقة.[1]

أما في يخص التسليح قررت الوزارة شراء 6 شاحنات (مرسيدس) بالمقطورة، حمولة كل واحدة منها 20 طن وتم نقل الشاحنات إلى مرفأ الإسكندرية بتاريخ 24 أكتوبر 1958، حيث بدأت تنقل السلاح بصورة منظمة إلى الحدود الليبية التونسية(أنظر الملحق03)،[2] وبذلك استعملت بتاريخ 13 نوفمبر 1958 كميات هائلة من المعدات الخاصة بعملية تدمير الأسلاك الشائكة المكهربة، كما تم نقل العديد من كميات الأسلحة بواسطة هذه الشاحنات عام 1959(أنظر الملحق04)،وقد ظهر ذلك في تحسن تسليح جيش التحرير الوطني بشكل ملموس فقد أصبح في حوزته أسلحة ذات طاقة نارية عالية من رشاشات مضادة للطائرات ومدافع هاون غير مرتدة.[3]

وحول نفس الموضوع يشير المجاهد دحو ولد قابلية بأن الثورة التحريرية بعد 1958 أصبحت تملك أسطولا من شاحنات النقل وسيارات خفيفة ظلت متنقلة باستمرار بين القواعد الخلفية للثورة بمساعدة من الأشقاء الليبيين والتونسيين.[4]

على الرغم من النشاط الثوري الدؤوب لهذه الوزارة إلاّ أن التقارير الواردة عن فرق جيش التحرير الوطني بالداخل تؤكد وجود مشاكل عديدة جراء نقص التسليم والتموين وفي كل الاحتياجات الضرورية،[5] وهذا ما أكدته التقارير الشهرية المتعلقة بمسألة التسليح الخاصة بمركز تونس الذي كان يعاني من نقص كبير في التسليح، فكانت الحصيلة الشهرية للمركز في هذا المجال غير مرضية، وقد يرجع ذلك إلى أن عملية تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الحدود الجزائرية خلال هذه الفترة لم تكن بالأمر السهل بل كانت مغامرة بسبب المخاطر المحيط بها، فالإضافة إلى المسافة الطويلة فإن القوات البريطانية والأمريكية المتمركزة بليبيا والقوات الفرنسية

[1] محمد صايكي، المصدر السابق، ص 156.

[2] مراد صديقي، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية. تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص ص 62-63.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع. المصدر السابق، ص190.

[4] Daho Oulad Kablia, la contribution du M.A.L.G a la lutte de libération, el Masso der m 06, mars 2002, Alger, p 84.

[5] نجاة بيّة، المرجع السابق، ص 161.

المتمركزة بتونس كانت تشكل عائقا كبيرًا لحركة الثوار خلال عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الليبية والتونسية بشكل خاص.[1]

وفي هذا السياق أكد فرحات عباس أن كل وزارات الحكومة المؤقتة كانت تقوم بمهامها على أكمل وجه وسائرة في تحقيق مهامها المتفق عليها وهي الدفاع عن حق الشعب الجزائري في الحرية والتزود بالمؤونة والسلاح والذخيرة، وتمويل المعارك والمحافظة على وحدة الجبهة،[2] لكن إيقاف تنفيذ بعض صفقات الأسلحة المبرمة مع الحكومة المؤقتة أو كشفها قبل وصولها من طرف القوات الفرنسية أكدت محدودية هذا الرأي، فبعد قيام المصالح الخاصة للثورة بالشروع في تحريات دقيقة ما أدى إلى الشك في جدارة هذه الوزارة،[3] خاصة بعد تأكد أنها مخترقة في دائرة تونس من طرف عضو فيها يعمل لصالح الفرنسين،[4] ما أدى بقيادة الثورة إلى الإسراع في تكثيف العمل من أجل إيجاد حلول سريعة لهذه القضايا، في ظل مشاكل التسليح التي يعاني منها جيش التحرير الوطني في الداخل.

المطلب الثالث: خطي شال وموريس

أجبر استقلال المغرب وتونس الجيش الفرنسي على التفكير في حل لجعل الجزائر مجالاً مغلقا ومعزولة عن جارتيها، وكان لدى القوات الفرنسية 125 ألف جندي في المغرب و55 ألف في تونس، لكنهم لم يستطيعوا معارضة تثبيت جيش ت. و بدون موافقة الحكومتين المغربية والتونسية، وفي 22 أكتوبر 1956 بدا أن تحويل طائرة القوات الجوية الفرنسية إلى العاصمة الجزائرية من الرباط إلى تونس لرؤساء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني إلى الجزائر، قد أثار رُدود فعل للتعاون العسكري بين فرنسا ومَحْمِيَاتِهَا السابقة، ما لم يتم استرجاعها بالقوة وبالتالي لم يكن هناك حل آخر عسكري سوى غلق الحدود.[5]

---

[1] محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلقية للثورة الجزائرية 1954- 1962. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 71,

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 355.

[3] نجاة بيّة، المرجع السابق، ص 161.

[4] محمد بوداود، أسلحة الحرية، تر: فخر الدين البلدي، منشورات RAFAR، ص 88.

[5] Gay Preville, La ligne Morice en Algérie, 1956- 1962, http://guypervillefree.fr/oppip/ article. Php3 ? id_ article: 95, 24/ 02/ 2023, 19 :21.

فلما اشتدت الثورة وكثر المنضمون إليها بأعداد كبيرة كان حتما أن يقلق هذا الوضع السلطات الفرنسية التي استشعرت الخطر المحدق، وخاصة بعد تزايد عمليات الحصول على السلاح والتموين بأنواعه من الحدود الشرقية والغربية، وامتداد نطاق الثورة في الخارج من خلال استغلال القواعد الخلفية.

ويرى البعض أن لفظة خط تحمل انتقاصا من خطورة الأسلاك الشائكة، والأَوْلَى أن نَدْعُها حواجز الموت، فهي موانع فعلية لعزل الجزائر وفصلها عن محيطها الطبيعي مغاربيا وعربيًا وقطع الثورة عن قواعد الدعم والإسناد الخلفية التي ترتكز عليها وتستفيد منها، أما الرائد الطاهر سعيداني فقد أطلق على الأسلاك الشائكة في مذكراته حاجز الموت أو الحاجز القاتل أو خط ماجينو.[1]

ونظرًا لأهمية كل من تونس والمغرب الأقصى كقاعدتين للإمداد، فقد شرع الجيش الفرنسي في إنشاء حواجز وموانع متنوعة على الحدود من الشمال إلى الجنوب، بعد فشل سياسة حق المتابعة داخل القطرين الشقيقين.[2]

في محاولة من السلطات الفرنسية منع الإمدادات عن جبهة التحرير الوطني وجيشها قامت بتطويق القرى والمداشر والمدن بالأسلاك الشائكة، على امتداد الحدود الشرقية والغربية إلى مشارف الصحراء ودعمتها بمراكز مراقبة وأجهزة تقنية متطورة، لرصد أي حركة واعتراض قوافل التسليم وعرقلتها لمنع دخولها أو تسريبها إلى الداخل.

وترجع فكرة إنشاء خط دفاعي عظيم بالأساس إلى السياسي الفرنسي بول ناب لوفي، الذي ترأس وزارة الدفاع الفرنسية من سنة 1925 إلى سنة 1929، إذ اتخذ قرار يقضي بإقامة حاجز دفاعي على الحدود الفرنسية الألمانية لتفادي الهجومات المباغتة، ويعود الفضل في تجسيد الفكرة ميدانيا إلى السيد ماجينو الذي كان وزيرًا للدفاع لفترتين من 1922 إلى 1924 ومن 1929 إلى 1932 وذلك من خلال إصدار قانون جانفي 1930

[1] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 129,

[2] يحي بوعزيز، ملامح من ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960. مجلة الأصالة، ع، 73-74، ص 26.

القاضي بإنشاء خط دفاع مع رصد الأموال الضرورية للتكفل بالمشروع،[1] وطي هذا الخط كامل الحدود الفرنسية الألمانية، إضافة إلى حدودها مع لكسمبورغ وبلجيكا، وهو عبارة عن مخابئ مشيدة بالإسمنت المسلح.[2]

كان الهدف من إنشاء هذا الخط المكهرب حماية قطارات نقل الحديد من ونزة من جهة ومن جهة أخرى حماية الجيش الفرنسي من هجومات جيش التحرير وعدم تمكينه من عبور الحدود إلى الخارج لجلب السلاح،[3] كان المخطط من اقتراح وزير الدفاع الفرنسي "أندري موريس" والذي إدعى حصوله على حل أو سلاح يمكنه من القضاء على الثورة في الجزائر، والتي استنزفت بلاده وجعلتها تشرف على الإفلاس، هذا السلاح يتمثل في شبكة فعلية من الأسلاك الشائكة توضع على الحدود الجزائرية في الشرق والغرب،[4] وصدر قرار إنشاء هذه الشبكة الشائكة المكهربة على طول الحدود الجزائرية التونسية في 20 جوان 1957،[5] وبدأت الأشغال فيه في جويلية من نفس السنة، ويمتد على طول 460 كم من عنابة إلى تبسة، وتم تعزيزه بمضاعفة التخطيط الأولي إلى الأماكن الأكثر حساسية، وأمر بإرسال العدة والعتاد والرجال لبناء السدّ الشائك المكهرب الذي يمتد من عنابة لتبسة وثانيا من تبسة إلى نقرين بجنوب الجزائر مع شبكة رادار.[6]

وبدقة أكبر فهو يبدأ من الناحية الشرقية من شواطئ البطاح قرب عنابة بمحاذات الطريق الوطني والسكة الحديدية حتى الجنوب، وتغطي الرادارات المنطقة حتى شط الفرسة فيمر عبر محطات مرداس، الزيزر، البسباس، الذرعان، سان جوزني، دفيفي، بوشقوف، لافرير، سوق أهراس، مداوروش، كلارفونتان،

---

[1] مسعود كواتي، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس. سلسلة الملتقيات، " الأسلاك الشائكة المكهربة"، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 99.

[2] نفس المرجع، ص 99.

[3] الجندي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة. ج1، المرجع السابق، ص443.

[4] جريدة المجاهد، ع 11، 1957/11/01، د ص.

[5] نفس المصدر.

[6] يمتد من شمال البلاد إلى جنوبها ويمر بمحاذاة السكة الحديدة التي تنطلق من عنابة مرورًا بمنجم الونزة والكويف، نظرا لوجود أكبر مناجم الحديد وباعتبارها مصدر أساسي لاقتصاد فرنسا. أنظر:

La Dépêche de Constantine et de l'est Algérien, N 16170, 19/02/1958, p03

-أما من الناحية الغربية فقد امتد من "بوساي" إلى إحفير "تلمسان"، " العريشة"، "مشرية" موكت الي عين الصفراء القصور "مويراس" الضواري ليصل إلى إيقلي جنوب بشار وقد غطى الخط من الجهة الغربية مسافة تقدر بحوالي 700 كم وهو غير بعيد عن الحدود المغربية بحوالي 3 إلى 4 كلم بينما يختلف الأمر في الناحية الجنوبية، نظرًا لنوعية سطحها ابتداءً من "بوهي" إلى جبال "القصور" أين يبتعد الخط عن الحدود المغربية بحوالي 100كم ليتبع مباشرة السكة الحديدة ابتداءً من مشرية ويصل عرض الخط حوالي 60 م.

العوينات، مرسط، تبسة، الحويجبات، أم علي، صفصاف الوسرى، بئر العاتر، سوكياس، إلى غاية نقرين في شط الفرسة،[1] وذلك على امتداد طوله 460 كم للمساهمة في حماية السكك الحديدية والطريق التي تربط بين عنابة للتصدير ومناجم الفوسفاط بمنطقة الكويف بضواحي تبسة، وذلك من أجل أن تكون هذه الشبكة سدًا منيعا لإعاقة حركة الثوار والحيلولة دون تموينهم بالسلاح والذخيرة أو تقديم أي مساعدات، مما يسهل القضاء عليها في وقت قصير،[2] أما علي كافي فيذكر أن خط موريس يمتد حوالي 500 كم على طول الحدود التونسية الجزائرية من البحر إلى الصحراء عُلُو أسلاكه متران ونصف وطاقته الكهربائية ألف فولط. [3]

كان الهدف من إنشاء قطع الإمداد على الحدود الشرقية باعتبار تونس منفذ هام للتموين والتمويل والتخزين والدعم العام للثورة لأنها كانت مفتوحة على البحر المتوسط وأوروبا وقريبة من المشرق العربي، الأمر الذي حذا بالفرنسيين التركيز على الحدود لعزل الثوار وشل حركتهم، فالحدود التونسية تعتبر تهديدًا للوجود الفرنسي،[4] فالمهمة الأساسية للسدود الشائكة هي منع وحظر مرور الثوار إلى الخارج لتلقي التكوين العسكري أو تشكيل وحدات منتظمة من ج. ت. و ثم العودة إلى الجزائر بعد اكتسابهم معرفة عسكرية تتعلق بالأسلحة والمعدات تؤهلهم لتعليم وتكوين رفاقهم في الداخل،[5] أي يهدف إلى غلق الحدود تماما لمنع أي تسلل وتتلخص الأهداف التي أقيمت من أجلها الحواجز في النقاط التالية:

- حبس قوافل السلاح أو على الأقل إعاقتها من العبور إلى الداخل.
- عزل القاعدة الشرقية عن باقي الولايات وعزل الشعب عن الثورة.
- محاولة خنق الثورة وحصرها في الداخل وعدم إسماع صوتها في الخارج من خلال حصار إعلامي عليها.

[1] يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م و د ب ح و ت1 ن 1954، خاصة بوزارة المجاهدين، ص 24.

[2] صالح بن النيلي فركوس، المرجع السابق، ص 426.

[3] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي "من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962". ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص 272.

[4] بشير خلدون، الأسلاك الشائكة المكهربة. شهادات ومداخلات، م. و. ب. ج. و. ث، 1 نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010، ص242.

[5] Militaire et guérilla dons la guerre d'Algérie, p25, http://www.Sowenirfrancais- issy.com /2017/10/ la Ling-Morice.

- العمل على حماية الاقتصاد الفرنسي المتمثل خاصة منه خام الحديد والفوسفاط، التي تزخر بها المنطقة الحدودية الشرقية وحماية خطوط السكة الحديدية التي تنقله من مناجم جبل العنق وبوخضرة والونزة.
- قيام الخط مقام جيش دون إحداث خسائر بشرية.
- حماية مزارع المعمرين من الهجمات التخريبية التي يقوم بها الثوار.[1]

أما بالنسبة لخط شال، تعود فكرة إنجازه في الجزائر إلى الجنرال شال موريس قائد القوات الفرنسية آنذاك (1959- 1960)، أنجز على خط سابقه موريس أندري، حيث يقترب منه ويبتعد حسب طبيعة المواقع والمناطق ومسالكها وتمتد المسافة الفاصلة بينهما من 05 إلى 40 كم وهو ثاني خط مكهرب خلف خط موريس لتدعيمه وتغطيه نقائصه بعد أن أدركت القوات الفرنسية أن الخط الأول لم يعد يؤدي الدور بشكل فعال، وذلك في نهاية 1958 وبداية 1959،[2] إضافة إلى اقتناع القيادة الفرنسية العليا أن جيش الحدود سيكون قادرًا في القريب على القيام بمجهودات كبيرة وواسعة وأنه سوف يقوم بتوجيه ضربات قوية وحاسمة لمراكز وحصون القوات الفرنسية في الداخل، وبالتالي " كان هذا ردًا مسبقًا على تطور لا يمكن تجنبه لوسائل ومخططات الخصم المستقبلية".[3]

كان الهدف من إنشاء هذا المشروع والذي كان يعتمد على أربعة نقاط:

- غلق الحدود بواسطة الأسلاك المكهربة التي أطلق عليها السدود القاتلة.
- إبادة جيش التحرير الوطني واحتلال المناطق التي تدعى مناطق الإيواء والالتجاء أو المناطق المحررة.
- تحطيم منظومة جبهة التحرير السياسية والإدارية.

[1] الملتقى الوطني الأول حول دور ولايات الحدود في الثورة التحريرية، ص 96 أنظر أيضا: عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها وتطوها. دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 89.

[2] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 131,

[3] خالد نزار، يوميات الحرب، المصدر السابق، ص 106.

- إحلال إدارة مخلصة للإدارة الفرنسية محل القيادة السياسية.[1]

واعتبرت أن المجهودات المبذولة لقطع التموين الخارجي عن المجاهدين قد نجحت، وأجمعت تقارير فرنسية عسكرية على فعالية السدود في عزل الثورة ووقف المدّ عن الداخل، ففي تقرير معد في شهر سبتمبر 1958 ذكر أن بناء السدّ قد أدى إلى انخفاض واضح في عمليات العبور بنسبة 50%، وأصيب نظام الدعم بالشلل، كما أن جبهة التحرير الوطني أصيبت بالحيرة والارتباك.[2]

أُنجِزَ الخط بحيث يقوم بعملية الإنشاء المساجين والمعتقلين والعملاء تحت إشراف الجيش الفرنسي وخبراء مختصين في الهندسة العسكرية، قُسِّمَ منجزو الخط حسب المناطق التي يقطنون فيها، فالعمال الذين يقطنون مثلا ببوحجار ينجزون فقط المسافة التي تربطهم بالمنطقة التي تليهم حتى سوق أهراس ويتولى عمال المنطقة التالية مواصلة الإنجاز وهكذا تتم العملية.

ينطلق خط شال من شرق وغرب القالة ويتجه الجزء الأول منه نحو الشرق ليبلغ أقصى نقطة في الحدود التونسية، ثم يعود على شكل دائري ليتجه مع الجزء الآخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن و القرى المتاخمة للشريط الحدودي، حتى يقترب من خط موريس بمدينة سوق أهراس ويتجهان معا إلى الجنوب،[3] وبصفة أكثر دقة فهو يمتد من باب بحر شرق أم الطبول مارًا بالعيون فشرق القالة إلى رمل السوق، ثم عين العسل فالطارف فالزيتونة، و بوحجار فسوق أهراس، وقبلها بكيلومترين عند وادي ماجودة يتجه ناحية حمام تاسة، ثم يمتد شرق الطريق الرابط بين تاورة وسوق أهراس، ويتحول عند الكيلومتر الثامن والعشرين إلى جبل سيدي أحمد مرورًا بالمريج ونقرين في الجنوب، عابرًا السدّ المحاذي لجبال النمامشة المحاذي للحدود، حتى يصل إلى نهاية وادي سوف.[4]

---

[1] الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة. ج2، المرجع السابق، ص44.

[2] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958- 1962)، سنوات الحسم والخلاص. منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 238.

[3] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص131.

[4] خماس سامية، إستراتيجية الجيش الفرنسي في تطويق الحدود الشرقية الجزائرية 1957- 1961. مجلة كان التاريخية، عدد27، مارس 2015، ص 107.

ويبلغ عرض الخطوط المكهربة من 8 إلى 12 كم وبكثافة أكثر من 100 لغم في 100م^2 مزروعة على شكل مخسات، زيادة على بناء التحصينات والأبراج على طول الحدود، وتعيين أماكن للمدفعية الثقيلة ومواقع لقيادة العمليات،[1] وزود بطاقة كهربائية عالية التوتر تصل إلى حـوالـــي

12 ألف فولط، وبلغت كلفة إنجاز الكيلومتر الواحد مليونين ونصف فرنك فرنسي[2] وتفنن التقنيون في الهندسة العسكرية في إدخال تحسينات جديدة على خط شال متجاوزين ما أخطأوا فيه بشأن خط موريس، كقوة التيار الكهربائي، وكثرة التعقيدات في أنواع القنابل وكيفية زرعها والممرات الخداعية وغيرها.[3]

[1] عمار بوجلال، المرجع السابق، ص 64.

[2] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 279.

[3] خضراء بوزايد، معركة سوق أهراس الكبرى أم المعارك والشهداء (ملف). منشورات م وب ح وث 1ن 1954، الجزائر، 2014، ص 80.

خلاصة الفصل

ما توصلت إليه من خلال هذا الفصل:

أن جيش الحدود ساهم بشكل كبير في دعم الثورة وتسليحها، وكان له دور كبير في نجاحها رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهته خاصة خطي شال وموريس، ومشكلة التسليح التي أثرت على مستقبل الثورة منذ الوهلة الأولى، إضافة إلى الخلافات والمواجهات التي عصفت بالقيادة، والتي كان محورها الصراع على السلطة، ورغم كل هذا إلاَّ أنَّ إرادة الجيش والشعب استطاعت في النهاية النيل من مكائد الاستعمار ومخططاته.

الفصل الثاني: الظروف العامة والدوافع الاستراتيجية لتشكيل هيئة الأركان العامة

الفصل الثاني: الظروف العامة والدو افع الاستر اتيجية لتشكيل هيئة الأركان العامة

مع بداية سنة 1960م كانت الثورة الجزائرية تمر بمرحلة حرجة نتيجة انعكاسات الاستراتيجية الفرنسية للجمهورية الفرنسية الخامسة التي نالت من عزيمة القيادة وحدت من فاعلية جيش ت. و في جبهات القتال داخل الولايات وعلى الحدود ، زيادة الى نقص وخلل التنظيم الى حد كبير -سياسيا وعسكريا- وتفاقم مشكل التنسيق والاتصال ونقص الإمكانات المادية والبشرية على رأسها الدعم بالسلاح والذخيرة ، و أمام هذه الأوضاع أخذت قيادة الثورة تفكر في مقاربة جديدة تتواكب مع التطورات الداخلية والخارجية والوقوف في وجه السياسات الفرنسية من جهة وتحقيق الإجماع الوطني ونبذ الخصومات لتحقيق أهداف الثورة من جهة ثانية.

المبحث الأول: بوادر تشكيل هيئة الأركان العامة

المطلب الأول: ظروف التأسيس

لقد كان لإستراتيجية الجمهورية الفرنسية الخامسة الأثر الكبير على الثورة التحريرية وعلى قدرة جيش التحرير الوطني في المواجهة والتحدي والاستمرارية ، حيث عانت وحدات جيش ت .و في الداخل نتيجة سياسة الغلق والتطويق فتناقصت خطوط الإمداد والتموين ، زد على ذلك حملات التفتيش والتمشيط في إطار مشروع شال العسكري الذي شتت قوات جيش التحرير الوطني وجد من نشاطها في المناطق والولايات العسكرية ، فأصبحت الأوضاع في الداخل صعبة للغاية خاصة مع شح الموارد التي كان مصدرها الشعب ، هذا الأخير الذي يتعرض للقمع والتنكيل والإبعاد من أرضه ضمن سياسة توسيع المناطق المحرمة و إنشاء مراكز التجميع ، وإن كانت الثورة في السنوات الأولى قد تطورت فإن الفضل الكبير يرجع للقواعد الخلفية ما وراء الحدود ، خاصة أن الموارد الداخلية أصبحت هزيلة في ظل اشتداد القبضة الاستعمارية، مع أن هذا الوضع هو شأن كل الولايات الداخلية دون استثناء وإن كانت الإحصاءات للجنود والموارد والسلاح في تزايد مستمر على مستوى مراكز الحدود الشرقية والغربية فإنها بقيت هناك بينما يعاني مجاهدو الداخل من تناقص مواردهم دون إيجاد حل من قبل القيادة في الخارج.[1]

ويمكن حصر الظروف التي كانت تعيشها الثورة قبل إنشاء هيئة الأركان العامة في النقاط التالية:

- تفاقم المشاكل المتعلقة بالدعم اللوجستي ونقص التموين في الداخل الذي انعكس سلبا على نشاط وحدات جيش ت. وفي ظل تفوق القوات الاستعمارية عدة وعددا واتباعها سياسة التطويق وغلق

[1] أمام هذا الوضع الكارثي عقد معظم قادة الداخل لقاءا تشاوريا بقصد دراسة الأوضاع السائدة داخل الجزائر وإيجاد الحلول الممكنة لفك العزلة ومواجهة القوات الفرنسية التي عرقلت عمليات الاتصال بقيادة الثورة في الخارج ، وقد عقد هذا اللقاء ما بين 06-12 ديسمبر1958 بمبادرة من العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة وبحضور العقيد سي الحواس قائد الولاية السادسة ومسؤول الولاية الأولى عبيدي الحاج لخضر والعقيد محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة ، وقد قام الرائد عمر أوحمد بنقل محضر الاجتماع إلى الحكومة المؤقتة في الخارج ، وعلى ضوء هذه التطورات قررت الح. ج.م تنظيم اجتماع لرؤساء الولايات خارج الجزائر، وأثناء توجههم لحضور المؤتمر المزمع عقده بتونس شهر أفريل1959م وقعت معركة مع قوات الكولونيل ديكاس (Ducasse) التي استشهد فيها العقيد عميروش والعقيد سي الحواس. أنظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص470-471.

الحدود (السد الشّائك شال وموريس) وسياسة العزل (المناطق المحرمة، المحتشدات)، حيث أصبحت قوات جيش التحرير في الولايات الداخلية تعاني من نقص كبير في الإمداد بالأسلحة والذخيرة وتلقيها ضربات عسكرية موجعة بفعل العمليات العسكرية الكبرى ضمن مخطط شال.

- عجز قيادة الثورة في الخارج في إيجاد حلول لتوصيل الإمدادات خاصة مع الخسائر البشرية الفادحة التي تعرضت لها وحدات جيش ت. وعلى الحدود الشرقية والغربية في محاولاتها كسر سياسة التطويق، حيث أن كثير من محاولات اختراق السّد الشائك المكهرب باءت بالفشل وهذا ما عزز الروح الانهزامية لدى شريحة واسعة من قادة وجنود جيش التحرير في الداخل وعلى الحدود.[1]
- استشهاد قائد الولاية الثالثة العقيد "عميروش" وقائد الولاية السادسة العقيد "سي الحواس" بتاريخ 29مارس1959، بالإضافة الى استشهاد العقيد "محمد بوقرة" قائد الولاية الرابعة بتاريخ 05ماي1959، حيث انعكست هذه الأحداث سلبا على الثورة في الداخل لاسيما مع الخسارة الجسيمة على مستوى القادة (ثلاث ولايات من أصل ستة) وما أفرزه من تأثير بسيكولوجي لجنود جيش التحرير في الداخل وحتى في الخارج.
- اندلاع أزمة داخل الحكومة المؤقتة على إثر استقالة وزير خارجيتها "الأمين دباغين" يوم 15مارس1959 والذي اتهم رئيس الحكومة "فرحات عباس" بالتدخل في صلاحياته وتسببه في مقتل "عميرة علاوة"[2] بتاريخ 15فيفري1959.[3]

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص472.

[2] حادثة مقتل عميرة علاوة: كان عميرة يعمل بمكتب جبهة التحرير بمدريد بإسبانيا، وكان من المفروض أن يتوجه الى المغرب بناءً على طلب قائده عبد الحفيظ بوصوف، غير أن عميرة لم يمتثل لذلك فتقرر نقله للقاهرة، وقام الدكتور لمين دباغين بتعيينه مندوبا للجزائر في بيروت إلا أن بوصوف استدعاه الى القاهرة وواجهه رفقة فرحات عباس بتقارير نسبت له وبأنه(علاوة) قام بشتم الح. ج. م واتهم رئيسها بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر1954، وفي يوم 15فيفري عثر على جثته ملقاة بالطريق العام أمام مبنى الحكومة المؤقتة، وأمام هذا الوضع أصر دباغين على أن الحادثة ليست عملية انتحار وإنما عملية مدبرة واتهم فرحات عباس وبوصوف بالوقوف ورائها. أنظر عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص472-473.

[3] المرجع نفسه، ص473.

- اتهام قادة الولايات الداخلية لأعضاء الحكومة المؤقتة في الخارج بالتقصير وأنها لم تستجب بما فيه الكفاية لحاجيات الثورة في الداخل، وأنها تغاضت عما يعانيه المقاتلون في الجبال، وهو الاتهام عينه الذي وجهه العقيد "بومدين" الى وزراء الحكومة المؤقتة بأنهم لا يقومون بواجباتهم اتجاه الثورة ومطالبته بضرورة دخول أعضاء الحكومة المؤقتة الى الجزائر.[1]
- قضية العقداء أو ما يعرف بمؤامرة العموري التي أثرت نتائجها الوخيمة على كثير من المجاهدين.[2]
- إضافة الى مشكلة الخطوط الشائكة المكهربة.
- حالة الفراغ[3] التي كان يعاني منها جيش الحدود حيث كان من مهام المجلس الوطني أن يضع حل وسط ويدمج الجهة الشرقية مع الجهة الغربية تحت ما يسمى بهيئة الأركان العامة "EMG" [4]

المطلب الثاني: اجتماع العقداء العشر 11أوت _ 16 ديسمبر1959

اختلفت الآراء حول تاريخ انعقاده، فحسب محمد حربي فإن هذا الاجتماع دام 110يوم[5] أما قائد الولاية الثانية علي كافي فيذكر بأنه دام 94يوم وبناء على هذه المعطيات يمكن القول إن الاجتماع الذي كانت بدايته في 11أوت1959 بتونس ونهايته في 16ديسمبر1959 بطرابلس قد استمرت جلساته 124يوم وتوقف لمدة 10أيام، وعليه فإن الجلسات الفعلية للاجتماع التي لم تكن أقل من 48 جلسة استمرت 114يوم[6].

[1] السعيد بلخرشوش، من قلب المعركة. دار الهدى للنشر والتوزيع،2016، ص447.

[2] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الولاية الأولى نموذجا، المرجع السابق، ص369.

[3] جمال بلفردي، علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المركز الجامعي، الوادي، 2010، العدد21، ص203.

[4] هيئة الأركان العامة المعروفة بالمختصر الفرنسي: EMG: état-major général.

[5] يذكر حربي أن الاجتماع بدأ في منتصف أوت 1959 وتخللته الكثير من الانقطاعات بسبب الصراعات. أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع. المصدر السابق، ص205.

[6] علي كافي، المصدر السابق، ص250.

لقد كان الخلاف قائم بين القادة العسكريين حول من يحق له الحضور في الاجتماع[1]، حيث رفض العقيد لطفي في بداية الاجتماع حضور[2] لأنه من غير المعقول في نظره أن يكونوا الحكم والخصم في نفس الوقت، في ظل تعدد مقاصد الاجتماع الذي طغى عليها الرغبة في الاستحواذ على قيادة الجيش[3]، وفي الأخير تم الاتفاق على مشاركة عشر عقداء فقط (أنظر الملحق رقم06) وهم الباءات الثلاث (كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، بن طوبال لخضر) ممثلين عن الحكومة المؤقتة، العقيد محمدي السعيد عن قيادة الأركان الشرقية، العقيد هواري بومدين عن قيادة الأركان الغربية، العقيد عبيد الحاج لخضر عن الولاية الأولى، العقيد علي كافي عن الولاية الثانية، العقيد السعيد يازوران عن الولاية الثالثة، العقيد سليمان دهيليس المدعو الصادق عن الولاية الرابعة، العقيد علي بودغن المدعو لطفي عن الولاية الخامسة[4].

طرح الاجتماع عديد القضايا المهمة على غرار المشاكل التي يتخبط فيها جيش التحرير الوطني، منها مسألة توحيد جيش التحرير الوطني تحت إشراف قيادة موحدة بعد استعراض الأسباب التي أدت الى فشل تجربتي قيادة العمليات العسكرية الشرقية والغربية في الفترة ما بين 09 أفريل الى 09سبتمبر1958، وهيئة الأركان الشرقية والغربية في الفترة ما بين 01أكتوبر1958 الى 18أوت1959[5]، ومسألة تأطير الولايات خاصة التي اتخذت مركزا على التراب التونسي.

وعلى العموم فإن فكرة الاجتماع كانت تدور حول التعديلات التي يمكن إجرائها على الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، باختيار قيادة جديدة للثورة.[6]

[1] شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر من11أوت الى 16ديسمبر1959 ظروفه وأسبابه وانعكاساته على مسار الثورة. ط2، دزاير أنفو، الجزائر، 2017، ص59.

[2] اقترح كريم بلقاسم إشراك ظباط فارين من الجيش الفرنسي، إلا أن بوصوف وبن طوبال رفضا ذلك خاصة وأن الحكومة المؤقتة هي التي كلفت الباءات الثلاث لتحضير الاجتماع، أنظر: رابح لونيس، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص40.

[3] الطاهر آيت حمو، رجال صنعوا التاريخ. دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص123.

[4] محمد تقية، المصدر السابق، ص473.

[5] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص227.

[6] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص77.

بعد أكثر من مائة يوم من المناقشات والخلافات والدسائس[1] توصل العقداء العشرة الى عدة قرارات منها:

- تعيين مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية[2] بتركيبة جديدة تكرس مبدأ القيادة الجماعية.
- توجيه الدعوات الى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة التي تقرر أن تكون في طرابلس ابتداء من منتصف شهر ديسمبر1959، وذلك من أجل الحل النهائي للأزمة.

وجاءت التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة الذي أستبعد منه كل من الأمين دباغين بسبب موقفه من قضية عميرة علاوة، وأحمد توفيق المدني الذي اتهم بقلة الاحتراس وإفشاء مداولات الحكومة، ومحمود الشريف الذي لم يعد له نفوذ على الولاية الأولى، وصالح الوانشي ومحمد البجاوي وعبد المالك تمام السجناء منذ عام 1957.[3] وتم إدراج اسمين دون سبب واضح وهما الشيخ خير الدين وأحمد بومنجل وبما أن الإثنين مدنيين لم يقع عليهما جدل.[4]

أما الأعضاء الجدد من العسكريين فقد رفضت الجماعات المتصارعة رأي كريم بلقاسم حول ضم ضباط فارين من الجيش الفرنسي الى التشكيلة بالمجلس، ولم يتمكن إلا أحمد بن شريف من اكتساب العضوية[5]، في حين استطاع بومدين أن يلحق بتشكيلة المجلس بعض الضباط من جيش التحرير في الحدود الموالين له كعلي منجلي وقايد أحمد والطاهر الزبيري و علي السواعي وعمار رجاي.

كما نسجل ضم المجلس بعض أعضاء الولايات أمثال: صالح بوبندير والطاهر بودربالة وحسين رويبح من الولاية الثانية، ومحمد ولحاج وأحمد فاضل (حميمي) ومحمد شعيباني من الولاية السادسة.[6]

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع. المصدر السابق، ص206.

[2] الطاهر آيت حمو، المرجع السابق، ص123.

[3] محمد حربي، المصدر نفسه، ص ص206-207.

[4] مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر1954 في الجزائر، دراسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954. دار هومة، الجزائر، 1998، ص179.

[5] حسب رابح لونيسي أن السبب يرجع الى التحاقه بالثورة منذ بدايتها، عكس الآخرين. كما أبلى بلاء حسنا ضد العدو في الولاية الرابعة، أنظر: رابح لونيسي، المرجع السابق، ص42.

[6] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965. ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص179.

هذا وقد تم الاتفاق في اجتماع العقداء العشرة على مبدأ العمل باستراتيجية تتمثل في وجوب تدمير الأسلاك الشائكة المكهربة والعمل الجاد على ضرورة إقناع المترددين بوجوب التحاقهم بالثورة، كما تم إقرار إنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير الوطني[1] بدل القيادتين الشرقية والغربية، وهذا ما يجعل من الممكن إيجاد استراتيجية تواجه هيئة الأركان العامة الفرنسية.[2]

وبذلك يكون الاجتماع قد أعطى تقييما شاملا للأوضاع ذات الصلة بالثورة مع التركيز على التقييم العسكري[3]، فالهدف كان يرتكز على وضع حد لتلك الانزلاقات التي كانت الثورة تتعرض لها داخليا وخارجيا عن طريق إعادتها الى مسارها الصحيح.

المطلب الثالث: الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة (16 ديسمبر1959–18جانفي1960)

كان اجتماع العقداء العشرة بمثابة لجنة تحضيرية اجتماع وطني للثورة، إذ بعد الانتهاء منه افتتحت أشغال هذا الأخير وقد امتدت من16ديسمبر1959 الى 18 جانفي1960 بمدينة طرابلس الليبية[4] وقد حضر الاجتماع كل الأعضاء الذين سجلت أسمائهم في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية التي عينها العقداء العشرة.

ويعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته الثانية وافتتحت جلساته وكان في جدول أعمالها ما يلي:

- استعراض حصيلة البرامج والقوانين.
- تحليل وحل المشاكل المطروحة على جيش التحرير الوطني.
- تعيين حكومة مؤقتة جديدة (أنظر الملحق رقم 07).

[1] محمد زروال، القيادة العسكرية لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية. المصدر السابق، ص374.

[2] خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار. منشورات الشهاب، الجزائر، 1999، ص148.

[3] محمد شبوب، المرجع السابق، ص71.

[4] المجاهد، العدد60، 25ديسمبر1960، ص80.

وبرمج أن يدوم هذا الاجتماع عدة أيام لكنه امتد الى شهر[1]،تناول المؤتمرون فيه البيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة، ثم ذهبوا الى بحث عميق ومستفيض يتناول الوضعية العسكرية من تنظيم ونشاط جيش الحدود وهيكلته، واتخذت مجموعة من القرارات تهدف الى تطوير الأجهزة النظامية للثورة الجزائرية وجعلها تتلاءم مع الأوضاع الجديدة، كما أجري تعديل خفيف على تركيبة الحكومة المؤقتة وأصى المؤتمرون بتكوين لجنة وزارية داخلها تكون مسؤولة على شؤون الحرب وتشرف على هيئات الأركان بعد أن حمل أغلب المتدخلين مسؤولية تدهور الأوضاع الى السياسة التي كانت تنتهجها وزارة القوات المسلحة التي اتهمت بالتهاون.[2]

كما قام المجلس بإدخال بعض التعديلات على تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى من ذلك أنه قام بتقليص عدد أعضائها من19 عضو الى 13عضو[3]، وأقر تزكية فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية للمرة الثانية[4]، وأبقى على مناصب كل من عبد الحفيظ بوصوف الذي كان وزيرا للاتصالات والاستخبارات، ولخضر بن طوبال الذي كان وزيرا للداخلية، و أمحمد يزيد وزيرا للإعلام، وفرنسيس أحمد كوزير للمالية والشؤون الاقتصادية، لكن هذا التعديل لم يكن في صالح تطلعات وطموحات كريم بلقاسم في تكليفه بوزارة الخارجية ونائب رئيس مجلس وزراء فرحات عباس، بعد أن كان المسؤول الأول عن القوات المسلحة.[5]

ويأتي قرار إبعاد كريم بلقاسم عن مسؤولية الجيش بعد أن خرج محمد الشريف بتقريره اللاذع وهجماته القاسية وفضح هؤلاء بسبب التبذير المالي وتحريف الحصص المالية للولايات عن وجهتها الحقيقية[6]، مما أدى بالمجلس لإنشاء لجنة للمحاسبة من أجل السهر على حسن سير مالية جبهة التحرير الوطني، وعلى

[1] حسين بن معلم، المصدر السابق، ص ص187-188.

[2] Mouhamed Harbi, Gilbert Moynier, le FLN document et histoire 1954-1962. Alger, 2014, P369.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع. المصدر السابق، ص211.

[4] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص43.

[5] حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر2، 2002،2001، ص100.

[6] محمد حربي، المصدر السابق، ص211.

ضرورة تطبيق توصيات المجلس المتعلقة بالتفتيش على مستوى المصالح الإدارية والديبلوماسية، ورفع ميزانية التسيير بالنسبة للولايات.[1]

ومن خلال ما ذكر سابقا اتضح أن الاجتماع انتهى بقرارين رئيسيين:

الأول: تنظيمي يتمثل في إعادة تنظيم الحكومة المؤقتة.

الثاني: عملي يتمثل في تكوين قيادة عسكرية جديدة[2] تمثلت في استحداث اللجنة الوزارية للحرب والمتكونة من عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، وتوحيد القيادتين الشرقية والغربية لجيش التحرير الوطني في هيئة أركان عامة بقيادة هواري بومدين(أنظر الملحق رقم 08).

[1] المجاهد، العدد59، 05 فيفري 1990، ص05.

[2] محمد مصطفى طالب، من أيام حرب التحرير 1954-1962. ج2، دار المغرب الإسلامي، الجزائر،2007، ص52-55.

المبحث الثاني: تشكيل هيئة الأركان العامة

المطلب الأول: إنشاء هيئة الأركان العامة جانفي 1960

كان إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني نتيجة لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1] في اجتماعه الثاني المنعقد بمدينة طرابلس، والقاضي بإلغاء وزارة القوات المسلحة واستبدالها باللجنة الوزارية للحرب التي تضم الباءات الثلاثة ومهمتها قيادة الجيش بواسطة هيئة الأركان العامة[2]، جاء هذا القرار في ظل اتخاذ إجراءات دقيقة تتعلق بالإستراتيجية العسكرية وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني.[3]

كان إنشاء هيئة الأركان العامة من اقتراح العقداء العشر[4] لاسيما وأن انعقاد المجلس الوطني للثورة جاء بطلب منهم[5] في ظل فشل كريم بلقاسم في مهمته بصفته قائد القوات المسلحة والتي كانت تشرف على لجنة العمليات العسكرية[6] حيث تبين للمؤتمرين من خلال عرض حال جملة الإخفاقات المتتالية في اللجنة وأن المسألة ليست مسألة هياكل بل مسألة رجال وإرادات وقرارات توضع موضع التنفيذ والتطبيق دون تحيز، وعليه فالعمل الأساسي لهذه الهيئة هو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين بشرق وغرب البلاد.[7]

لقد اتخذت هيئة الأركان العامة صفة المسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية فأصبحت هيئة تمثل الحكومة قانونيا[8] بعد تأسيسها في 06 جانفي 1960 بقيادة محمد بوخروبة (هواري بومدين) وبطاقم

---

[1] بودوح السبتي، مذكرات المجاهد بودوح السبتي. بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها 1955-1962، د د ن، باتنة، 2002، ص145.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص257.

[3] عبد الرزاق بوحارة، منابع تحرير أجيال في مواجهة العدو. تر: صالح عبد النوى، تقديم زهور لونيسي، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص198-199.

[4] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص183.

[5] محمد تقية، المصدر السابق، ص473.

[6] Rabah Zamoum, Si Salah mystère et vérités, Edi, Casbah, Alger, 2005, P123.

[7] زهير إحدادن، المصدر السابق، ص67.

[8] مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص184.

مساعد[1] سيشاركونه تنظيم الجيش وهيكلته طبقا لمتطلبات الثورة[2]، فوقع اختياره على الرائد علي منجلي والرائد سليمان قايد أحمد، أما بخصوص اختيار العضو الرابع لهذه الهيئة فإن المسألة قد ظلت معلقة بين الإخذ والرد حالي شهرين كاملين الى أن وقع الاختيار على الرائد عز الدين زراري باقتراح من بومدين أيضا.

كان للجوء قيادة الثورة الى تأسيس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني جاء من الناحية الظاهرية في سياق مساعيهم لتفادي تكرار الإخفاق العسكري السابق، لكن تلك المساعي لم تغفل خلال انعقاد أشغال المجلس الأهمية البالغة لتلك الخطوة التي قامت بها لأن الرهان الحقيقي كان ينطلق من السعي نحو الاستئثار بمواقع قيادية فعلية في صفوف جيش التحرير الوطني[3]،الذي أصبحت تتجاذبه المصالح الشخصية ويظهر ذلك بوضوح في معارضة كريم بلقاسم تعيين هواري بومدين على رأس هيئة الأركان العامة أمام إصرار عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال على تعيينه.[4]

المطلب الثاني: أداء ومهام هيئة الأركان العامة

إثر تشكيل هيئة الأركان العامة تم إعادة تنظيم الجيش من جديد ضمن كتائب وفيالق الدعم بالأسلحة الثقيلة، وتميز هذا التنظيم بالانضباط والقواعد الصارمة، وتم دمج جيوش الولايات في جيش واحد، ضمن وحداته مختلف الفصائل[5]، وتم فرض السلطة والانضباط اللذين كانا غائبين في الحدود، فقدمت عناصر أمام المحكمة العسكرية، وعقدت جلساتها لمدة أسبوع وكانت الأحكام صارمة ضد ارتكاب الأخطاء الكبيرة والخطيرة كالفرار والشذوذ.[6]

[1] أحمد مسعود سيد علي، جهود هيئة الأركان العامة خلال الثورة الجزائرية في ميدان الفداء فيفري1960-أوت 1961. المجلة التاريخية المغاربية، العدد141، السنة 38ربيع الثاني1432هـ، مارس 2011م، منشورات موسى التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ص33.

[2] Farhat Abbas, autopsie d'une guerre, L'Aurore, paris 1981, P28.

[3] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص228.

[4] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية. المصدر السابق، ص52.

[5] عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية ...، المرجع السابق، ص94.

[6] حسين بن معلم، المصدر السابق، ص96.

قامت هيئة الأركان باتخاذ غار الديماو مقرا رئيسا لها، وقسمت الأعمال من خلال إعادة هيكلة وتنظيم العمل المسلح على الحدود واتباع استراتيجية تسمح لها بإرباك العدو وجعله في حالة استنفار قصوى حيث قامت بالأعمال التالية:

- إفراغ السجون (باجة، دندن، تاجروين) من الجنود المسجونين مع اشتراط عودة الإطارات الراغبة في الالتحاق بصفوف الجيش.
- إطلاق صراح الضباط المسجونين في قضية العموري وتكليفهم بتنظيم خلايا جيش التحرير الوطني على الحدود المالية وفي أوساط الطوارق.
- إرسال وتسريح الضباط المحترفين السابقين في الجيش الفرنسي وإبعادهم عن الوحدات القتالية وقيادة الفيالق وإرسالهم الى المكاتب التنفيذية لمصالح التسليح والى مراكز التكوين.
- تقسيم المناطق الحدودية الى منطقتين: القاعدة الشرقية التي بدورها قسمت الى منطقة العمليات الشمالية والجنوبية ونفس العمل على مستوى القاعدة الغربية التي قسمت الى منطقة العمليات الشمالية والجنوبية.[1]
- استحداث نظام الفيالق والدعم بالأسلحة الثقيلة، وعاش هذا التنظيم جوا من الانضباط والقوانين الصارمة مما مكن من توحيد الجيش.
- إقرار مبدأ تصغير وحدات جيش التحرير الوطني سواء على الحدود أو في الداخل، كما قامت بالاتصال مع جيش الولايات بالداخل من أجل مراجعة التكتيك العسكري، وبهذا نجحت قيادة الأركان نسبيا في إخضاع الولايات الى سلطتها المباشرة، كما خصصت للجيش مجالا للتنشئة السياسية.[2]
- يتوجب على هيئة الأركان تموين الداخل بالعتاد الحربي والمال والإطارات.

[1] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص112-113.

[2] محمد الصالح، هيئة الأركان العامة للجيش أداة الاستقلال وأساس الجيش الشعبي، على الخط، جريدة المساء، le lmassa www.djazairess.com، اطلع عليه يوم 2023/04/14.

- يخضع قادة الولايات وقادة الحدود إلى سلطة هيئة الأركان العامة في كل المسائل العسكرية.
- تتكفل الهيئة بمهام الشرطة العسكرية في المناطق التي يتم تحديدها بالاتفاق مع اللجنة الوزارية للحرب.
- تشرف الهيئة على مصلحة الصحة العسكرية التي تزاول نشاطها في مناطق محددة.
- يتوجب على الهيئة تقديم تقارير منظمة حول نشاطها الى اللجنة الوزارية للحرب.[1]

ويذكر الطاهر الزبيري أن استراتيجية قيادة الأركان لإخماد التمردات تمثلت في إرسال المتمردين من الجنود والضباط الى المحاكم الثورية التي أقيمت على الحدود الشرقية، وعادة ما كانت هذه المحاكم تقضي بإعدامهم، الأمر الذي مكنها من فرض هيبتها.[2]

كان لتعيين هواري بومدين للرواد المساعدين له في القيادة العليا لهيئة الأركان العامة العديد من المعايير التي راعاها في اختيارهم، فبالإضافة الى افتقارهم للوزن السياسي فهم لا يشكلون خطر المنافسة له رغم أنهم كانوا معروفين في الأوساط العسكرية،[3] وبتمثيلهم الجمهوري حيث جاء قايد أحمد عن الغرب والرائد علي منجلي عن الشرق، والرائد رابح زراري عن الوسط، كما لم يكن أي ممثل في هيئة الأركان الجديدة عن الجنوب لأن الولاية السادسة لم تكن ممثلة على أعلى مستوى في جيش التحرير الوطني على الحدود.[4]

كما كان أيضا ينتقي الرجال وفقا لمعايير ثلاثة هي: الثقة والخبرة والكفاءة، فالثقة للرواد الأوائل ومقاومي الساعة الأولى، والخبرة للسابقين في حرب الهند الصينية أمثال عبد الرحمان بن سالم، أما بالنسبة للكفاءة فللضباط الفارين من الجيش الفرنسي.[5]

[1] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص478.

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص216.

[3] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية. دار الكتب الحديثة، الجزائر، 2008، ص285.

[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر. ج2، اتحاد الكتاب العرب، د س ن، ص141.

[5] إبراهيم لحرش، الجزائر أرض الأبطال. مطبعة دار المعارف، الجزائر، 2010، ص311.

المطلب الثالث: دورهيئة الأركان العامة في تنظيم الجيش

قامت قيادة الأركان بتشكيل وحدات جديدة على الحدود الشرقية والغربية والمنطقة الجنوبية وتنظيمها تنظيما عسكريا من حيث التسليح وأساليب العمليات العسكرية، بالإضافة الى تنظيم الوحدات بكيفيات معينة بالتالي تتلاءم مع طبيعة الموقف بالنسبة للحرب التي تقوم بها فرنسا خاصة مخطط شال، كذلك فتح مراكز تدريب على الحدود الشرقية والغربية وتعزيز برامج تلك المراكز بمجموعة من الاختصاصات كالمدفعية والمشاة، وتجنيد الشباب وتكوينه عسكريا سواء في الداخل أو على الحدود أو في فرنسا، بالإضافة الى استحداث وحدات عسكرية مرابطة بالجنوب لأنه في هذه الفترة ظهر الحديث عن فصل الصحراء فكان لابدّ من تعزيز جيش التحرير في هذه المنطقة.[1]

على الحدود الشرقية:

واجهت هيئة الأركان العامة عدة تحديات ميدانية أهمها العمل على توحيد وحدات الجيش المتمركزة على طول الحدود الشرقية والغربية في ظروف خطيرة تمثلت في انتشار الفوضى وغياب الاستقرار في صفوف هذه الوحدات، لذلك سعى هواري بومدين ومساعدوه الى العمل على القضاء بسرعة على الفوضى التي انتشرت في صفوف جيش التحرير الوطني على الحدود وفرض الانضباط التام بين أفرادها.

كذلك توسيع نطاق العمليات العسكرية التي تهدف الى تخريب السد الشائك والمكهرب، مع تنظيم فرق الحدود وهيكلتها وفقا لتنظيم قتالي يتيح إمكانية تحويلها الى فيالق خفيفة تقاتل بشراسة وتتواجد في أي مكان وزمان.

بدأت قيادة الأركان بإعادة تنظيم جيش التحرير الوطني وتوحيده في أواخر شهر جانفي 1960، وما أن حل الصيف حتى كانت قد أشرفت على نهايتها فوظف العقيد هواري بومدين من أجل إنجازها بنجاح

[1] الجنيدي خليفة وآخرون، المرجع السابق، ص290.

مؤهلاته الذاتية التنظيمية، مستفيدا في عمله من دعم العقيدين عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، وكذا تجربته الناجحة في الغرب. ومن الدروس الفاشلة لمن سبقوه في الشرق[1].

كما تم إعادة النظر في تنظيم الحدود حيث قسمت الحدود الشرقية الى منطقتين:

- منطقة شمالية: بقيادة الرائد عبد الرحمان بن سالم، ويساعده كل من مولاي عبد القادر والشاذلي بن جديد ومحمد بن أحمد عبد الغاني وكلهم برتبة نقيب[2]، وتمتد على طول الشريط الحدودي للقاعدة الشرقية سابقا.
- منطقة جنوبية: بقيادة بن صالح السوفي ويساعده سعيد عبيد ومحمد عَلاق، استحدثت هذه المنطقة نتيجة التنظيم العسكري الجديد لهيئة الأركان بعد إدماج المنطقتين الخامسة والسادسة الحدوديتين من الولاية الأولى وظهرت رسميا في 05 ماي 1960، وعلى الحدود بين تونس والجزائر وليبيا وضعت القوات بقيادة محمود قنز.[3]

على الحدود الغربية:

اختارت قيادة هيئت الأركان العامة منذ نشأتها نمط نظام واحد للحدود الشرقية والغربية على حد سواء، كان مركز القيادة الرئيسي في غار الديماو على الحدود الجزائرية التونسية ومركز قيادة ملحق على الحدود الجزائرية المغربية[4]، وكان التنظيم العسكري للحدود الغربية على النحو التالي:

- منطقة شمالية: بقيادة الطيب العربي يساعده كل من الملازمين بن زيان وبن قدادرة عبد القادر وعمر محجوب. لعبت هذه المنطقة دورا بارزا في العليات العسكرية تمثل نشاطها في مساعد الوحدات على المرور الى الداخل واجتياز الأسلاك الشائكة.

[1] فرحاتي طارق عزيز، مهام وتنظيم هيئة الأركان العامة. مجلة الوسط http://elwassat.dz ، يومية وطنية، 09أوت2020، شوهد يوم 2023/04/11.

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص215.

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص218.

[4] محمود شايب، دون حقد ولا تعصب. تر: كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص319.

- منطقة جنوبية: شملت العديد من القواعد العسكرية لجيش التحرير الوطني منها قاعدة بوذنيب وقاعدة بوعرفة، وبذلك اعتبرت الأراضي المحايدة للمغرب على أنها مقاطعة عملياتية تتطلب إنشاء فيالق عسكرية تستجيب لمواصفات جدول التسليح.[1]

على الحدود الجنوبية:

تناولت العديد من الدراسات التاريخية الجانب التنظيمي لهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني خلال المرحلة الأخيرة من عمر الثورة التحريرية 1960-1962 في الحدود الشرقية والغربية متناسين معظمهم المستوى التنظيمي لهذا الجهاز في الحدود الجنوبية، ويرجع ذلك الى شساعة المساحة الجنوبية خاصة طول الشريط الحدودي، الذي مثل عائقا أمام قيادة الثورة منذ انطلاقها سنة 1954 من حيث تغطيته بالدعم العسكري واللوجستي، كما قد يرجع السبب أيضا الى أن الجبهة الأساسية للثورة بعد الجبهة الداخلية هي الحدود الشرقية والغربية اللتان تفطنت لهما السلطات الفرنسية سنة 1957 فقامت بتسييجها بالأسلاك الشائكة المكهربة.

لم تغفل الإدارة الفرنسية على أهمية المنطقة الجنوبية خاصة بعد سنة 1956، وزادت حدة بعد مجيء ديغول للحكم إثر انقلاب 13ماي1985، وبعد مناوراته لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، هذا ما جعل قيادة الأركان ترسل وحدات من الجيش الى القواعد الخلفية للثورة بمالي[2]. واستطاعت هيئة الأركان أن تغرس جذور جيش التحرير الوطني وسط سكان الهقار وقورارة وتوات وتيديكليت في الصحراء الكبرى[3] بتأسيس منطقتين محررتين في الجنوب، تمتد الأولى على الحدود المالية الجزائرية والثانية على الحدود الليبية الجزائرية.

وكلف بهذه المهمة مجموعة المساجين المسرحين من قضية العموري.

[1] خالد نزار، الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني. محاضرة مطبوعة ألقيت في الملتقى الدولي حول نشأة وتطوير جيش التحرير الوطني1954 – 1962، الجزائر، 2-3-4 جويلية 2005.

[2] محمد مصطفى طالب، المصدر السابق، ص56.

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص218.

المبحث الثالث: الهياكل التنظيمية لهيئة الأركان العامة

المطلب الأول: البنية العمودية لهيئة الأركان

لقد صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه الذي عقد سنة 1959-1960 من أجل دراسته الأوضاع الداخلية والخارجية لجيش التحرير الوطني على الحدود فقرر تأسيس هيئة الأركان العامة، فقامت هذه الأخيرة بوضع مخطط يظهر ذلك من خلال البنية العمودية لهيئة الأركان[1]، حيث كلفت هذه البنية بمهام من طرف رئيس الحكومة المؤقتة بمساعدة اللجنة الوزارية للحرب لتسيير أمور جيش التحرير الوطني ولربط الاتصالات بين الولايات في الداخل والخارج، وقد كانت لديها صلاحيات تمثلت في:[2]

- تسمية الضباط المساعدين ورفع رتبهم الى رتبة نقيب.
- تقديم التقارير الدورية للجنة الوزارية للحرب.

كما قامت بإنشاء مكاتب من أجل تنظيم الجيش من بينهم مكتب الاستخبارات ومكتب التخطيط للعمليات العسكرية وكانت تحت إشراف هواري بومدين، وكانت تهدف الى إبقاء الجهتين الشرقية والغربية قواعد أساسية للمحافظة على الهيكل التنظيمي للجيش، وكانت مهامها تنحصر في مراقبة وتوجيه عمل الهيئة والعمل على تطوير وسائل ومخططات جيش التحرير الوطني[3] ويظهر ذلك وفق المخطط التالي:

[1] سميرة بلعيدي، جيش التحرير الوطني على الجبهة الحدودية (1960-1962)، جامعة الجزائر2، د س ن، ص349.

[2] محمد عباس، المرجع السابق، ص539.

[3] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص102.

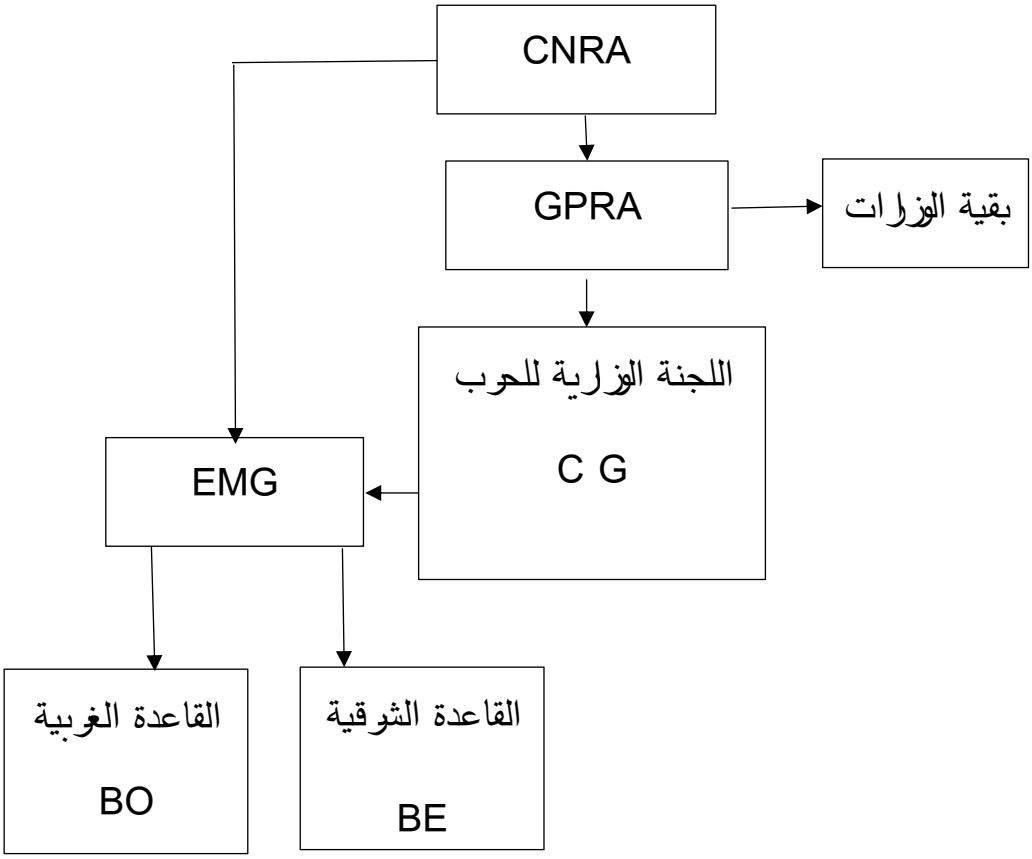

الشكل رقم01: مخطط يوضح إنشاء هيئة الأركان العامة

وجاء لتحقيق الأهداف الرئيسية التي تمثلت في[1]:

- إعادة تنظيم الوحدات التابعة لجيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية والحدود الجزائرية التونسية.
- العمل على اجتياز خطي شال وموريس للتدعيم وتموين الجيش على الحدود من أجل الضغط على المستعمر للتقليل من الضحايا والأرواح التي تسقط نتيجة هذان الخطان.

[1] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين. المصدر السابق، ص254.

المطلب الثاني: البنية القاعدية أو الأفقية لهيئة الأركان

اعتمدت هيئة الأركان العامة على البنية الأفقية تبعا لقرارات مؤتمر الصومام والتي تمثلت في الرتب والتقسيمات في صفوف الجيش، وقد كانت هذه البنية تهدف لإعادة تنظيم الجيش على الحدود حيث اتخذت غار الديماو بالحدود التونسية مقرا لها[1] وذلك لتوفر العدة والعتاد هناك.

إضافة الى الموقع الجغرافي وقربه من هياكل الثورة الأخرى من أجل إقامة علاقات معهم عكس الحدود الغربية التي كانت بعيدة نوعا ما عن مقر القيادة[2]، وقد استطاعت هيئة الأركان من توسيع نفوذها على الجبهة الشرقية ما أهلها لإقامة علاقات مع هياكل الثورة الأخرى وهو ما سيتوضح في المخطط التالي:

[1] Abderrazak Bouhara,Les viviers de la libération, Edi, casbah,Alger,2001,pp333-334.

[2] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص107.

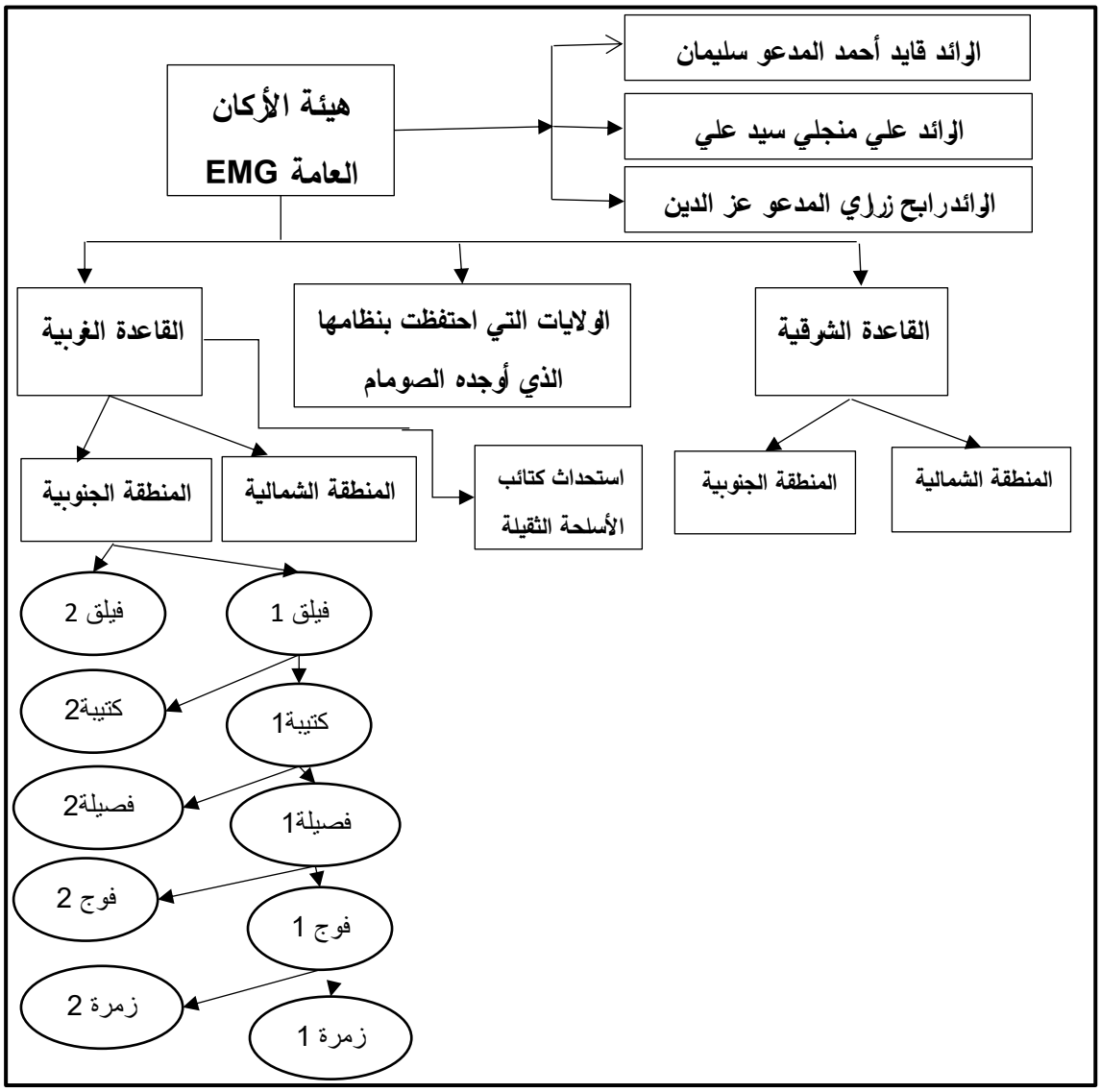

الشكل رقم 02: يوضح مخطط يمثل هياكل البنية القاعدية لهيئة الأركان العامة[1]

- المنطقة يقودها رائد يساعده ثلاث نقباء.
- الفيلق يقوده نقيب يساعده ثلاث نواب كل واحد برتبة ملازم أول.
- تتكون كل كتيبة من أربع فصائل يقودها ملازم أول وثلاث نواب كل واحد برتبة ملازم أول.
- الفصيلة تتكون من 03 أفواج وقائدها برتبة مساعد يساعده 03 نواب برتبة رقيب.

[1] خليفة الجنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج3، د ر ط المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام د-م-ن، 1986، ص290.

- الفوج يتكون من 11 فرد يقوده رقيب.
- الزمرة تتكون من 05 أفراد يشرف عليهم عريف أول.[1]

المطلب الثالث: مهام المصالح في هيئة الأركان

أسرعت هيئة الأركان الى إنشاء أول مكتب تقني وأسندت قيادته للضباط الفارين من الجيش الفرنسي من بينهم محمد زرقيني ومصطفى الشارقي الذي كان يترأس مصلحة التموين والتسليح، والعربي بلخير في إدارة مراكز التدريب، وغيرهم من الضباط حيث أسندت لكل واحد منهم مهمة خاصة به، فقد كلفت هيئة الأركان العامة أعضاء المكتب التقني بإعادة هيكلة وتنظيم وحدات جيش التحرير الوطني عن طريق إنشاء فيالق وكتائب في كل منطقة بعد الرجوع لموافقة هواري بومدين و علي منجلي[2]، واعتمد هواري بومدين هذه الطريقة (إنشاء الفيالق) لتطبيق خططه على أرض الواقع لمواجهة الاستراتيجية الجهنمية فنجح في ذلك وتمكن من فرض الانضباط والتنسيق بين الجهتين الشرقية والغربية.[3] كما اتخذ قرارات تخص الجهة الشرقية التي كانت تعاني من ضعف القيادة والانضباط، فقام باستحداث منطقتين عمليتين شمالية تحت قيادة عبد الرحمان بن سالم وجنوبية تحت قيادة صالح السوفي، إضافة الى تشكيل وحدات في الحدود الليبية الجزائرية تحت قيادة محمود قنز.[4]

عمل هواري بومدين على إنشاء كتائب للأسلحة الثقيلة وذلك من أجل دعم الفيالق[5] خلال المعارك والاشتباكات من أجل مواجهة العدو وإفشال مخططاته، فقد وصلت نسبة الجنود في الجيش في المنطقة الشمالية لما يتراوح بين 4000 الى10000 فرد[6]، أما الجنوبية فقدر عددهم بـ6000 فرد، وقد امتلك أيضا العديد من المعدات مثل مدافع هاون ورشاشات ومضادات للطيران ...إلخ

[1] خليفة الجنيدي وآخرون، المرجع السابق، ص290.

[2] عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية، شهادة من حزب فرنسا الحاكم في الجزائر1958-1999. دار الهوقار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص49.

[3] محمد زروال، المصدر السابق، ص55.

[4] عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص50.

[5] الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص151.

[6] عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص241.

وبفضل تعداد الجيش والإمكانيات المتوفرة أصبحت قيادة الأركان بقيادة هواري بومدين تخطط للقضاء على الخطوط المكهربة – خط شال- وتحطيم خطوطه الدفاعية عن طريق الكمائن والهجمات القتالية، كل هذا كان بالتنسيق مع المكتب التقني لهيئة الأركان.[1]

لقد أنشأت هيئة الأركان العامة وجمعت بين القاعدتين الشرقية والغربية وذلك من أجل تطوير وتنظيم جيش التحرير الوطني، وقد كان لها أثر في حسن التسيير بين الجهتين وذلك عن طريق مصالحها التي أهلتها لذلك والتي تمثلت في:

- مصلحة الاستعلامات: هي مصلحة مكلفة بمراقبة وكشف مخابئ العدو للتعرف على مواقعه، لضرب مصالحة ولمعرفة أماكن السلاح، كانت تتواصل مباشرة مع الفئات الشعبية وكانت مهمتها حماية الثورة من الأخطار ونسبت لهاشمي هجرس.[2]
- مصلحة الاتصالات: كانت من بين مهامها خلق تواصل بين وحدات جيش التحرير الوطني سواء في الفيالق أو الكتائب وكذلك تموين المراكز والمخابئ بالتجهيزات الحربية لتسهيل عملية الانتقال، وكانت تمنح وظائف مختلفة لأفراد الجيش.[3]
- مصلحة التموين: كانت تتكفل بتلبية حاجيات الجيش (الأغذية والألبسة) وكانت تمتلك فروع في الخارج من أجل إسعاف الجرحى في الحلات الخطيرة.[4]
- مصلحة العتاد والتسليح: كانت تجمع بين مصلحة التموين ومصلحة الصحة وتتوفر هذه المصلحة على وسائل متعددة منها تجهيزات الحفر ومواد البناء والسلاح بنوعيه الخفيف والثقيل والذخيرة إضافة الى تجهيزات المجاهدين، وكانت لها علاقة مع وزارة التسليح والمواصلات العامة.

[1] محمد قنطاري، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير. مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، ع3 خريف 1995، ص131.

[2] الطاهر سعيداني، المرجع السابق، ص53.

[3] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص109.

[4] المرجع نفسه، ص110.

- مصلحة التدريب: كانت تسهر هذه المصلحة على تدريب الضباط الجزائريين الذين كانوا في صفوف الجيش الفرنسي والتحقوا بجيش التحرير الوطني تدريبا خاصا ومميزا عن باقي التدريبات من بين هؤلاء عباس غزيل وسليم سعدي وخالد نزار وسليمان هوفمان وغيرهم، وكان هؤلاء الضباط بدورهم يقدمون تكونا موسعا في تدريب الجنود كتشغيل الأسلحة ونصب الكمائن وكذلك تقديم الدعم المعنوي للمقاتلين.[1]

- مصلحة الصحة: اعتبرت هذه المصلحة أهم مصالح هيئة الأركان العامة والتي ارتكز عليها جيش التحرير الوطني، اهتمت بتكوين الإطارات الخاصة في مجال الطب كما قامت بإنشاء مراكز الشبه طبي للجيش لإسعاف الجنود وكانت تحت قيادة محمد الصغير القناش ويساعده الأطباء مولاي الخياط وبوذراع.[2]

- مصلحة المحاكم العسكرية: وتسهر هذه المصلحة على النظر في القضايا المتعلقة بالجيش والجنود والعمل على حل الخلافات التي يرتكبها الجنود والمواطنون والتي تمس بأمن وسلامة الثورة، وإفشال كل المخططات التي تهدف الى تشويه صورتها والقضاء على الانحراف على مبادئها، وتجنب الوقوع في المشاكل.[3]

- المركز التقني لهيئة الأركان العامة: أسندت إليه المهام الخاصة والمتعلقة بجيش التحرير الوطني وقد ظل قائم الى غاية الاستقلال، وحاول ضبط حاجياته وكانت تحت إشراف بلوصيف وكمال عبد الرحيم ومحمد بوتلة وطاهر بوعرفة وإبراهيم العيدي.[4]

إضافة الى مصالح أخرى وكانت مهامها مختلفة عن بعضها البعض لكن هدفها واحد وهو العمل على تطوير نشاط الجهتين الشرقية والغربية[5]، وضمان قيادتها تحت قيادة موحدة وتفعيل نشاطها وتوسيع نفوذها على الحدود ويظهر ذلك من خلال المخطط التالي:

[1] عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية، أصولها نشأتها تنظيمها دورها تطورها. المرجع السابق، ص ص 98-99.

[2] Abderrazak Bouhara, les vivre de la libération, Edi, casbah, Alger ,2001, p334.

[3] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص110.

[4] Abderrazak Bouhara, op.cit. p334.

[5] عبد الحميد عوادي، المرجع نفسه، ص ص 100-101.

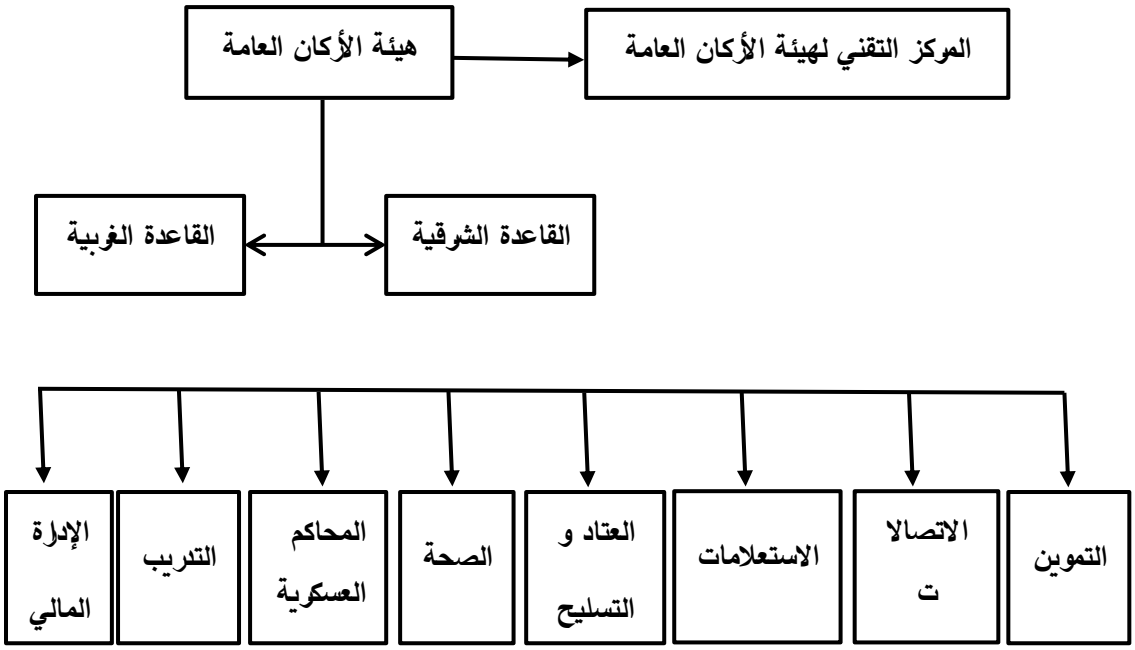

شكل رقم 03: مخطط يوضح المصالح الأساسية لهيئة الأركان العامة.[1]

[1] عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص ص100-101.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن تشكيل هيئة الأركان العامة لم يكن وليد الصدفة بل كان ذلك بعد محولات متعددة بدأت باجتماع العقداء العشرة الذي تمحورت حوله جملة من العوامل أدت الى انعقاده في ظل ظروف فوضوية كان يعاني منها جيش الحدود، وكذلك السياسة الاستعمارية الفرنسية (خطوط مكهربة، العمليات العسكرية ...) والخلافات القائمة بين الحكومة المؤقتة وقادة الجيش في الداخل، كذلك الانقلابات الداخلية، كما لا ننسى عجز القاعدة الشرقية في تنظيم الجيش الأمر الذي أدى الى تشكيل هيئة توحد الجهة الشرقية والغربية، ولم يتم هذا إلا بعد عقد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة المكمل لمشروع العقداء العشرة الذي عقد بتاريخ 16 ديسمبر 1959 الى 18جانفي 1960 والذي توصل الى ضرورة إزالة لجنة العمليات العسكرية، أما بالنسبة للجهة الشرقية والغربية فقد تم الإعلان عن ميلاد هيئة الأركان التي جمعت بينهما تحت قيادة محمد بوخروبة الملقب بهواري بومدين والذي أسندت له مجموعة من الصلاحيات:

- ترتيب وتكوين وحدات الجيش وفق مخطط عسكري.
- جلب وتزويد وتوزيع السلاح على المناطق الداخلية.

كما تم وضع هيكل تنظيمي تقوم عليه الهيئة وحدد الأعضاء المساعدة له.

الفصل الثالث: نشأة الصراعات وبوادر الانقسام وأثره على العمل الثوري

الفصل الثالث: نشأة الصراعات وبوادر الانقسام و أثره على العمل الثوري

خلال الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية شهر ديسمبر 1959 عالج مختلف قضايا الثورة وانبثق عن هذه الدورة قرارات هامة، كالتعديل الحكومي وإنشاء هيئة أركان عامة لجيش التحرير الوطني، وتشكيل لجنة وزارية للحرب لتنظيم وتطوير الثورة على مختلف الأصعدة، غير أن هذه الأجهزة المستحدثة دخلت في صراع مع بعضها حيث حاول كل جهاز فرض سلطته وزعامته على الآخر، مستغلين مناصبهم القيادية.

ظهر الخلاف بين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب من جهة وبين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان من جهة أخرى ما بين 1959-1962، وبلغ الصراع أوجه في السنة الأخيرة للثورة، وعن نقاط الخلاف والصراع سأعرض ذلك في هذا الفصل.

المبحث الأول: الصراع بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب

المطلب الأول: تشكيل اللجنة الوزارية للحرب CIG 1960

تقرر في اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس بداية من 16 ديسمبر 1959 إعادة هيكلة قيادة جيش التحرير الوطني، من خلال إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة للدفاع الوطني ضمن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1] بتشكيلتها الثانية التي جددت ثقتهم في فرحات عباس، وجاء القرار في إطار استبدال وزارة الحربية التي كان يترأسها كريم بلقاسم في الحكومة السابقة بهذه اللجنة[2]، وبذلك تمكن المجلس من وضع حد لوزارة القوات المسلحة بعد أن حلت محلها اللجنة الوزارية للحرب بقيادة الثلاثي كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال[3]،وأسندت لها مهام الإشراف على هيئة الأركان العامة التي استحدثت من أجل تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود وتنسيق العمليات العسكرية مع الولايات في الداخل وإمدادها بالسلاح وبذلك فسلطة هذه الهيئة سارية على جيش الحدود وتمتد الى جميع الولايات في الداخل.

وبموجب المرسوم الحكومي المؤرخ في 31 جانفي 1960 والمحدد لصلاحيات قائد الأركان العامة، فإن هذا الأخير عليه أن يقوم بانتظام بتقارير للجنة الوزارية المشتركة للحرب[4]، والتي حاول الباءات الثلاث من خلالها السيطرة على هيئة الأركان العامة على الرغم من علمهم بخروج السلطة من أيديهم بعد تأسيسها.

وفي هذا السياق يرى محمد حربي أن الوظيفة الأساسية للجنة الوزارية للحرب هي مراقبة هيئة الأركان العامة التي تسيّر كل الجيش، إلا أن هذه اللجنة لم تكن لتدع جيش التحرير الوطني بما في ذلك جيش الحدود وجيش الولايات يخرج عن دائرة سيطرتها.[5]

---

[1] محمد تقية، المصدر السابق، ص570.

[2] سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961. دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص50.

[3] Mohamed Lebdjaoui, Vérité sur la révolution Algérienne, Edi Gallimard, paris, 1970, p165.

[4] حسين بن معلم، المصدر السابق، ص196.

[5] Mohamed Harbi, Une vie debout, op.cit. p294.

لكن في حقيقة الأمر فإن خلق هيئة أركان عامة لجيش التحرير الوطني تكون قيادتها مسؤولية المجلس الوطني للثورة من جهة، واللجنة الوزارية للحرب من جهة ثانية، هو خلق توازن بينها كهيئة تنظيمية بين سلطة الحكومة المؤقتة كسلطة سياسية خاصة بعد إزاحة كريم بلقاسم من وزارة القوات المسلحة الى وزارة الخارجية، وهو المنصب الذي سيبعده عن التحكم الفعلي في جيش التحرير الوطني وكل القرارات العسكرية.[1]

بينما يرى سعد دحلب أن الاعتقاد السائد بتأسيس هيئة أركان عامة للجيش وتوحيد مجلس أركان الحرب الشرقية والغربية بقيادة هواري بومدين سيعطي انسجاما وفعالية أكثر سواء في الداخل أو الخارج بعد أن أصبح الجيش تحت قيادة موحدة، لكن في حقيقة الأمر فإن المجلس العام للأركان لم يكن يقود سوى جيش الحدود، في ظل تقلص صلاحيات اللجنة الوزارية للحرب التي وجدت نفسها منزوعة السلطة من قبل الحكومة المؤقتة[2] بالغم من أنها أنشأت للإشراف على هيئة الأركان العامة والتنسيق بينها وبين الحكومة المؤقتة.

وبين هذا وذاك وجدت اللجنة الوزارية للحرب كسلطة نافذة ضمن سلطة منفذة في ظل تمتع أعضائها الثلاث بشرعية تاريخية خولت لهم تقلد سلطات تفوق سلطة رئيس الحكومة المؤقتة نفسه[3]، وفي ظل تعهد هؤلاء الثلاث أمام المجلس الوطني للثورة بإخضاع كل شيء لسلطة الجيش، ما يعني نقل السلطة من الحكومة المؤقتة الى هيئة الأركان العامة.[4]

المطلب الثاني: علاقة هيئة الأركان باللجنة الوزارية للحرب

يعتبر عناصر اللجنة الوزارية للحرب نواة السلطة السياسية والعسكرية داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ديسمبر 1959- جانفي 1960 كان خاتمة لنفوذ الباءات الثلاث نتيجة القرارات التي أخرجت الى الوجود هيئة الأركان العامة بقيادة ضباط سامين أخذوا على أنفسهم مبادرة القيادة من يد الباءات الثلاث.

[1] محمد الصغير هلايلي، شاهد على الثورة في الأوراس. دار القدس العربي، الجزائر، 2013، ص294.

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص113.

[3] محمود شايد، المصدر السابق، ص317.

[4] محمد حربي، المصدر السابق، ص216.

واعتبرت اللجنة الوزارية للحرب أيضا المرجعية من حيث مراقبة وتوجيه عمل هيئة الأركان العامة المسؤولة فقط على المناطق الحدودية، أما هيئة الأركان فارقت سلطة المجلس الوطني للثورة الجزائرية التي أوجدها، والذي باستطاعته أن ينفي وجودها من خلال متابعة عمل هيئة الأركان العامة، ومدى تطبيقها للوائح المتفق عليها في اجتماع طرابلس 1959-1960 والتي منها:

- إدخال أموال الثورة الى الداخل.
- هيكلة جيش التحرير الوطني، ودعمه ماديا، وبشريا، بالإطارات.[1]

ومع بداية العمل تحركت قيادة الأركان العامة لتنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية، وذلك باستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات القتالية وقيادة الفيالق، واستدعاء الضباط القدامى، وتسريح المعتقلين على إثر قضية العموري.[2]

بالمقابل قامت اللجنة الوزارية للحرب بإرسال مئات المقاتلين من المدن التونسية والمغربية الى المناطق الحدودية من أجل إعادة مصداقية الحكومة المؤقتة، التي تأثرت بفعل الحركات التمردية على الحدود الشرقية والغربية أواخر 1959 وبداية 1960، وفور انتهاء هيئة الأركان من توحيد الجيش في الحدود أصبحت الظروف متوفرة لكي يطمح من رتبته، وفي موقعه كقائد عام لجيش التحرير الى المشاركة في السباق على السلطة، وكما ذكرت سابقا كانت مجريات الأمور في اجتماع العقداء العشرة والدورة الثانية للمجلس الوطني قد مكنت القادة العسكريين وفي مقدمتهم بومدين ولأعضاء قيادة الأركان من اكتشاف عيوب القادة الأساسيين في قمة الجبهة وعلى رأسهم الباءات الثلاث.[3]

[1] محمد عباس، المرجع السابق، ص109.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر1942-1992. ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص194.

[3] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية. دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص483.

ضمن هذه الظروف بدأ العقيد هواري بومدين يتطلع بشكل جدي الى السلطة وفق أسلوب خاص به، لكن سيطرته على جيش الحدود القوي لم يكن كافيا للوصول الى السلطة لأنه كان يفتقد للشرعية التاريخية من الناحية الدستورية.[1]

وحسب العقيد علي كافي أن من السمات الأساسية لأسلوب بومدين أنه لا يغامر أبدا ولا يعرض نفسه لأي خطر، ذلك أن السلطة لا تكون إلا من نصيب من يصلون أحياء وسالمين في نهاية المطاف، وخاصة في صيف 1960 وبعد نجاح هيئة الأركان في توحيد وإعادة تنظيم الجيش في الحدود الذي أصبح قوامه 23 ألف جندي يضاف إليه 05 كتائب ثقيلة وجيش كلاسيكي حقيقي يتمرد على كل من يتجرأ على سلبه تفوقه وسيادته، خاصة وأن قادة هيئة الأركان أدركت نقاط ضعف خصومهم[2]، وكانت معارضته موجهة في البداية لأعضاء اللجنة الوزارية للحرب (كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف).

المطلب الثالث: تصاعد الخلاف بين الهيئتين

لقد بدأ رهان القوة بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب يتصاعد بعدما انطلق الصراع على السلطة بين الهيئتين، خاصة فيما يتعلق برفع القدرة العسكرية لجيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود، وكذلك حجم التموين بالسلاح وأشكال توزيع المساعدة الدولية الموجهة للاجئين الجزائريين الموجودين في المناطق الحدودية[3]، ويتضح من خلال هذه المسائل أن اللجنة لم تمارس سلطتها الفعلية على هيئة الأركان العامة، فقد أدى هذا الأمر الى انشغال أعضائها بمشاكل أخرى، فأدى هذا الوضع الى اتخاذ هيئة الأركان العامة جملة من الإجراءات لتدعيم نفسها وبداية التفكير في كيفية الوصول الى السلطة.[4]

وكما سبق وذكرت أن تأسيس اللجنة الوزارية للحرب هو في الحقيقة محاولة من الباءات الثلاث للتحكم في الجيش، لكن قيادة الأركان لم تمكنهم من هذا الطموح حيث سارعت في فرض سيطرتها على الجيش

[1] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص14.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص ص258-265.

[3] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص ص52-53.

[4] إبراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص79.

في الحدود وداخل الولايات[1]، ولم تمضي مدة سوى قصير حتى استطاعت هيئة الأركان العامة تحقيق ذلك، وقد جعل هذا الانتصار المحقق اللجنة الوزارية للحرب تشعر وكأن ذلك يعد طعن في طريقة تسييرها.[2]

لم تكن اللجنة الوزارية للحرب راضية على أداء هيئة الأركان العامة في تنظيم الجيش خاصة بعد أن قامت بإجراء تسريح المعتقلين على إثر قضية العموري واستدعاء الضباط القدامى، كما قامت باستبعاد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي عن قيادة الفيالق والوحدات القتالية[3]، وإرسال رسالة الى الداخل تدعو فيها جيش الولايات ضرورة تغيير طرق مواجهة العدو، وبهذا اشتد الخلاف حول من تكون له سلطة الإشراف والرقابة على جيش التحرير الوطني في الداخل.[4]

أثارت هذه المسألة غضب الباءات الثلاث، مما أدى بهم لتقديم تقرير الى الحكومة المؤقتة بحكم أن هيئة الأركان العامة تعمل تحت مراقبة إشراف اللجنة الوزارية للحرب، وبضغط منهم أصدرت الحكومة المؤقتة أمرا يقضي بدخولها الى الجزائر والإشراف المباشر على سير المعركة وحدّدت تاريخ 31 مارس 1961 كأخر أجل[5]، وكان الهدف من هذا الأمر هو تقزيم صلاحيات هيئة الأركان العامة لأنها تدرك تماما أنه يستحيل عليها تنفيذه في ظل المعطيات المتوفرة، ذلك أن العودة الى الجزائر أو نقل مقر قيادتها إليها يؤدي بالضرورة الى المواجهة مع الجيش الفرنسي، هذا إذا استثنينا عبور الأسلاك المكهربة والذي بات ضربا من المستحيل.[6]

كما أن استجابة قيادة الأركان العامة لهذا الأمر يقتضي بالضرورة أحد الحلين أولهما التحرك مع وحداتها المكونة حديثا ما يجعلها عرضة لضربات الجيش الفرنسي ومدفعيته، وثانيهما تحرك قيادة الأركان

[1] محمد الصغير هلايلي، المصدر السابق، ص294.

[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص187.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر. المرجع السابق، ص142.

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص260.

[5] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص128.

[6] يتطرق الرائد عز الدين زراري في حديثه عن المساعدات التي قدمتها اللجنة الوزارية للحرب لهيئة الأركان العامة بصفتها المشرفة عنها، يذكر الرائد الجهود التي بذلتها اللجنة من أجل اختراق الأسلاك باستقدام ضباط أركان حرب من أندونيسيا لتقديم مساعدة نظرية حول أساليب اختراق الحاجز المكهرب، لكن النصائح المقدمة لم تكن قابلة للتطبيق لأنها كانت تتطلب عددا كبيرا من المدفعية، وحرية مطلقة للعمل في البلدان المجاورة (تونس والمغرب)، وهو ما لم يكن متاحا لهيئة الأركان العامة ولا حتى للقيادة العليا للثورة، أنظر: الرائد عز الدين، الفلاقة، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص289.

بمفردها ما يجعل الوحدات عرضة للتفكك والفوضى بعد أن تصبح في يد اللجنة الوزارية للحرب[1]، خاصة وأن الباءات الثلاث الذين يتمتعون بسلطة مطلقة داخل الحكومة المؤقتة.

فهم يعلمون أن دخول قيادة الأركان العامة الى الداخل يترتب عليه رفض بعض قادة الولايات أن يسيرهم قادة من الخارج بحكم الموالاة[2]، خاصة بعد إصدار قرار ثاني يتضمن أمر الولايات بوقف كل اتصال مع هيئة الأركان العامة وإخضاعها للاتصال المباشر مع الحكومة المؤقتة، وأمر ثالث يمنعها من تجديد أفراد جدد لتعويض خسائر المعارك.

لأجل ذلك لم تطبق قيادة الأركان أي أمر من هذه الأوامر وعملت على مواصلة نشاطها في سبيل إنجاز العمل الذي أقره المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية بطرابلس ديسمبر 1959 جانفي 1960[3]، المتمثل أساسا في إعادة هيكلة وتنظيم جيش الحدود ووضع حد للفوضى الموروثة عن التنظيمات العسكرية السابقة.

وحسب رأي الاتحادية الوطنية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا التي حذرت من حقيقة الصراع القائم بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب والذي أدى باللجنة الوزارية الى تنبيهها من التعامل المباشر مع هيئة الأركان خشية التهميش، وكانت ترمي من وراء ذلك الاحتفاظ بالسلطة، ولن يتم ذلك إلا بالرمي بهيئة الأركان العامة الى الداخل فإن نجحت في اجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة فإنها حتما لن تنجح في تحقيق سلطة إخضاع الولايات تحت سلطتها[4]، فتبقى هي سيدة الوضع سواء في المجال السياسي حيث تتمتع بدعم الحكومة المؤقتة، أو المجال العسكري حيث أن الثلاثي لازال يتحكم بمعظم الولايات.

[1] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص188.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص499.

[3] ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادة جيش التحرير الوطني (سبتمبر1958 -مارس1962). رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2010،2011، ص47.

[4] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر. المرجع السابق، ص ص146-147.

إن تحكم الباءات الثلاث بالوضع السياسي في الحكومة المؤقتة أصبح ظاهرا للجميع، ذلك بأن الدور الذي كان يقوم به فرحات عباس لم يكن يتجاوز مهمة القيام بدور الناطق السياسي باسم الحكومة المؤقتة.[1]

لم يكن هذا الوضع يخفى عن هيئة الأركان العامة التي اختارت البقاء على الحدود ورفضت الأمر بالدخول الى الجزائر، رغم علم اللجنة الوزارية للحرب أنه لا يمكن لهيئة الأركان المقيمة في الخارج أن تسيطر على الداخل[2]، وقد كان هذا القرار الذي اتخذته هيئة الأركان يقضي بجعلها في وضعية متناقضة، فمن جهة تجد سلطتها محصورة في جيش التحرير الوطني على الحدود من دون الولايات، ومن جهة ثانية تلقت إنذار الالتحاق بمواقع المقاومة وقيادة جيش التحرير من الداخل، وهو الأمر الذي ينذر بانطلاق الصراع على السلطة بين أعضاء وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني واللجنة الوزارية للحرب، وما الخلافات بين الهيئتين سوى مقدمة لهذا الصراع[3]، الذي سوف يتطور ويشمل في صورته النهائية صراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني[4]، ويمكن القول في هذا الشأن أن جذور صائفة 1962 التي عرفتها الجزائر تعود الى هذه الفترة بالتحديد، وهذا ما سأتطرق إليه في الدراسة اللاحقة من هذا الفصل.

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. المرجع السابق، ص27.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص223.

[3] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 78.

[4] محمد حربي، المصدر السابق، ص224.

المبحث الثاني: الصراع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة

المطلب الأول: أسباب الخلاف بين الطرفين

كانت هيئة الأركان تدرك مصادر القوة لديها، وتعرف مواطن الضعف عند خصومها، لاسيما وأن الحكومة المؤقتة ككل وبعض وزاراتها كل على حدى كانوا قد ارتكبوا أخطاء كثيرة في التسيير وفي غيره، وأصبحت تلك الأخطاء والنقائص معروفة في قيادات الجبهة بأسرها، فاشتغلت هيئة الأركان على ذلك لضرب مصداقية الحكومة المؤقتة وإضعاف سلطتها، والتشهير بأعضائها، وقد كان الوقت ملائم للنجاح في تلك اللعبة لأن أعضاء الحكومة بحكم تجربة السلطة الطويلة التي مارسوها ارتكبوا أخطاء وكانوا حقا منصفين بجزء من العيوب التي نسبتها إليهم هيئة الأركان العامة.[1]

تمكنت هذه الهيئة من تشكيل قوة عسكرية نشيطة ومنظمة ومهيكلة على الحدود الشرقية والغربية، وتم وضع كل الإمكانيات المسخرة للحرب تحت تصرف هذه الهيئة، حيث استطاعت تحويل جهاز كامل مهمته الحقيقية هي الحرب نحو سباق للفوز بالسلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية.[2]

وضمن هذه الظروف والخلفيات بدأ العقيد هواري بودين يتطلع بشكل كبير الى السلطة وفقا لأسلوب خاص به، لكن سيطرته على الجيش في الحدود لم تكن كافية للوصول الى السلطة لأنه وكما ذكرت سابقا أنه يفتقر الى الشرعية التاريخية.[3]

ويجدر الإشارة أن جوهر الصراع يتمحور حول المسائل التالية:

- السلطة على الولايات: بدأ الخلاف بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب ضمن الحكومة المؤقتة حول أحقية السلطة على الولايات الداخلية حيث كانت اللجنة الوزارية للحرب ترى أن هذا الأمر من

[1] رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي. مجلة إنسانيات، جامعة وهران، العدد02 على الخط، متوفرة على http://Jornals.openedition.org/Insaniyat:6492، أطلع عليه يوم 26-04-2023م.

[2] رياض الصيداوي، صراعات النخب، دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر. جريدة الأطلس، دار الأطلس للصحافة والنشر، العدد 293، (د س)، ص15.

[3] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص12.

صلاحياتها وأن هيئة الأركان لها مسؤولية جيش الحدود وليس لها الحق في الإشراف على جيش التحرير الوطني في الداخل لأنها لم تدخل الى الداخل كما كان مقررا[1]، وأصبح التحكم في الولايات منذ الوقت ورقة أساسية في منظور الصراع على السلطة بالنسبة للجانبين، فكانت هيئة الأركان تريد أن تعزز سلطتها وتفضل أن لا تجد ولايات معارضة عند دخولها الجزائر، ومن جهة أخرى أدركت اللجنة الوزارية للحرب أن جيش الحدود قد أفلت من رقابتها، فأصبح الاحتفاظ بالسلطة على الولايات أمرا غاية في الأهمية[2]، لذلك أخذو في الضغط على رئيس الحكومة المؤقتة لإعطاء أوامره لهيئة الأركان بضرورة الدخول الى الجزائر[3] في ظرف أقصاه مارس 1961.[4]

وحسب شهادة علي كافي أن هذا القرار جاء متأخرا عن أوانه لأن تدعيم الأسلاك الشائكة واشتداد الرقابة على الحدود من طرف العدو حال دون ذلك فقليلون جدا من تمكنوا من الالتحاق بالداخل، أما الأخرون فقد سقط معظمهم قتلى عند اجتيازهم للخط المكهرب كالعقيد لطفي.[5]

- مسألة الإطارات وزيادة قوة الجيش في الخارج: بالتجنيد في أوساط اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب، كانت هيئة الأركان مؤيدة لرفع عدد القوات وبدأت عملية التجنيد في صفوف اللاجئين بالمغرب دون موافقة اللجنة الوزارية التي كانت معارضة لتجنيد وحدات جديدة سوف تبقى مجمدة في الحدود، كما طالبت هيئة الأركان بضرورة تجنيد الأطباء والطلبة والإطارات العلمية المختصة وكذا إطارات متخصصة في التسليح والبث الإذاعي وغيرها من المجالات، وهو ما أوصت به دورة ديسمبر 1959 – جانفي 1960 بضرورة إرسال الإطارات الى هيئة الأركان العامة للتزود وتعزيز جيش الحدود، ونظرا لسوء العلاقات بين الطرفين والمناورات التي يقوم بها كل طرف، حال دون إرسال الإطارات بعد رفض الحكومة المؤقتة بحجة عدم تكرار الخطأ الذي ارتكبته الجبهة في تقديرها عندما دعت الطلبة في ماي 1956 الى مغادرة مقاعد الدراسة والالتحاق بالجبال، كانت هذه حجة اللجنة الوزارية التي ضغطت بها على الحكومة المؤقتة، أما بالنسبة لرد الحكومة المؤقتة عن

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص260.

[2] نوة نوي، صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة 1958-1962. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قطب شتمة، جامعة بسكرة، 2014، ص41.

[3] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص186.

[4] إبراهيم لونيس، الصراع السياسي في الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة. د ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص96.

[5] علي كافي، المصدر السابق، ص258.

سبب رفض تفويض إرسال الإطارات[1] كان أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته السابقة الذكر لم يصدر لائحة بهذا الأمر.

- حادثة إسقاط الطائرة الفرنسية يوم 21 جوان 1961 في التراب التونسي: أين كان الطيار الملازم Gailard يقوم بمهمة استطلاعية في الأجواء الحدودية بين الجزائر وتونس وقام بتدمير مركز ملاغ التابع لجيش التحرير الوطني[2]، وهناك من يرى أن المدفعية المضادة لجيش الحدود هي من أطلقت النار على الطائرة المستطلعة ليلقي الطيار بنفسه بواسطة مظلته، ويجد نفسه أسيرا بين يدي جنود جيش التحرير[3]، وبما أن الحادثة وقعت على التراب التونسي فقد طالبت الحكومة الفرنسية من حكومة بورقيبة تسليم طيارها، وهو ما طالبت به الحكومة التونسية الحكومة المؤقتة حيث لم تمانع هذه الأخيرة في تسليمه[4]، حيث وجدت الحادثة نفسها بين ثلاثة أطراف.

رفضت هيئة الأركان تسليم الطيار للسلطات التونسية مما أدى الى فرض حصار على الحدود ومنع كل تحركات الجنود وقطع الماء والتموين عنهم، هذا الإجراء زاد الوضع تأزما مما أدى بالحكومة المؤقتة بتوجيه إنذار لهيئة الأركان بسبب تقاعصها في تسليم الطيار، ثم انتقل فرحات عباس شخصيا الى مقر هيئة الأركان ومقابلة قائدها هواري بومدين[5]، وبعد إلحاح من الحكومة المؤقتة سلم بومدين الطيار الفرنسي، وحسب فرحات عباس أن بودين أراد اختبار سلطة الحكومة المؤقتة أمام جيشه، كما أنه لو لم يسلم الطيار لقررت الحكومة إيقافه ومحاكمته[6]، وأمام تطور الخلاف بين المؤسستين أقدمت هيئة الأركان على تقديم استقالتها بتاريخ 15-07-1961(أنظر الملحق رقم09).

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية. المصدر السابق، ص488.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص326.

[3] جريدة الشعب الجزائري، شهادة علي منجلي، عدد 6367، صدرت يوم 28جويلية 1985، ص05.

[4] محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية ...، المصدر السابق، ص64.

[5] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر1954 ومعالمها الأساسية. دار النعمان، الجزائر، 2012، ص591.

[6] Farhat Abbas, Autopsie d'une guerre, op.cit. p308-309.

متوجهة بعد ذلك الى ألمانيا ملتمسين تحكيم الزعماء المسجونين، وكانت هيئة الأركان قد استخلفت هيئتين مؤقتتين مواليتين لها على الحدود الشرقية والغربية لغلق الباب أمام أي تمرد أو محاولة من طرف الحكومة المؤقتة للسيطرة على الجيش.[1]

- قضية المفاوضات: زودت المفاوضات هيئة الأركان بفرص كثيرة لمهاجمة الحكومة المؤقتة من بدئ الاتصالات الأولى في مدينة "مولان" الفرنسية الى التوقيع على اتفاقيات إيفيان، حيث اتسم موقف الهيئة من هذه المسألة بالمهارة والغموض منها، فهي لم تعارض فكرة التفاوض بل أعلنت أنها تريد السلم بل اعترضت على الأسلوب الذي اتبعته الحكومة المؤقتة في إدارة المفاوضات وشككت في صلاحية الأشخاص المختارين[2] لإجرائها ونسبت إليهم النية في إبرام سلام مع فرنسا يتنافى مع السيادة الوطنية، ويؤدي الى قيام نظام بورجوازي كما في تونس والمغرب واتضح في هذا الشأن أن هيئة الأركان تعمل ليكون النظام المقبل للجزائر نظاما اشتراكيا، حيث عملت محافظاتها السياسية على نشر التسيس الاشتراكي لكوادر جيش التحرير.

استمرت هيئة الأركان في حملتها ضد الحكومة المؤقتة ولاسيما الوزراء الأساسيين فيها كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال، مع تركيز خاص على الأول[3]، ومعنى ذلك أن هيئة الأركان تؤيد مبدأ التفاوض وترفض التنازلات التي يسعى ديغول لانتزاعها من سياسيي الحكومة المؤقتة، لذلك يجب أن تكون هناك استراتيجية محكمة لإدارة المفاوضات في توقيت ملائم ومن قبل أشخاص يتحلون بالشجاعة والفطنة، قادرين على مسؤولية التفاوض ولا ينحنون أمام فرنسا مهما كانت قوتها ولا ينخدعون بإغرائها.

في الحقيقة ما كانت تريده قيادة الأركان في ذلك الوقت بالذات هو تأجيل الشروع في المفاوضات الى أن يتم حل مشكلتها مع الحكومة المؤقتة بشأن السلطة على الولايات، لأن إقرار سلطتها على هذه الأخيرة بعد

[1] مريم شويحات، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة (1960-1962)، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، العدد الثامن، ربيع الثاني 1439ه/2017م، ص236.

[2] نوة نوى، المرجع السابق، ص43.

[3] زبيحة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة. دار الهدى للنشر، الجزائر، 2009، ص133.

التحكم في جيش الحدود معناه أنها ضمنت لنفسها كل السلطة في الجزائر المستقلة وبالتالي التحكم في جيش التحرير في الداخل والخارج.[1]

المطلب الثاني: اجتماع طرابلس الثاني دورة 09-27 أوت 1961

تتفق الكتابات التاريخية حول الأسباب التي دعت الى عقد هذه الدورة المتمثلة في مسألتين:

- الأولى: الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.
- الثانية: مسألة المفاوضات وتعثرها.

فبالنسبة للأولى وحسب قرارات الدورة السابقة التي كان على هيئة الأركان أن تكون تحت إشراف اللجنة الوزارية للحرب لكنها لم تتم[2] وهذا لاختلافهما حول قضية السلطة على الولايات ومن جهة تضخيم عدد أفراد الجيش وأخرها القطرة التي أفاضت الكأس والمتمثلة في قضية الطيار، أما بالنسبة للثانية والنتائج السلبية التي أسفرت عنها مفاوضات "إيفيان" الأولى 20ماي – 13جوان 1961 بسبب الموقف المتباعد بين الوفدين الفرنسي والجزائري حول وحدة التراب الوطني ووحدة الشعب، ثم لحقتها مفاوضات "لوقران" التي أجريت من 20 الى 28 جوان والتي فشلت هي الأخرى بسبب تعنت الوفد الفرنسي.

انطلقت الدورة في 09 أوت 1961 بسؤال هيئة الأركان حول عدم تطبيق مقررات الدورة السابقة مقترحة تغيير النظام القائم بجعل الحكومة المؤقتة وقيادة الجبهة شيء واحد أي تكون قيادة سياسية وهيئة تنفيذية، إلا أن القرار رفض من طرف المجلس، كما أثيرت مسألة دخول الأجهزة القيادية للثورة الى البلاد من حكومة وجيش حدود، إلا أن وجهات النظر اختلفت حولها لاعتقاد الكثير منهم أن الأمر صعب التنفيذ.[3]

[1] صالح بلحاج ، المصدر السابق، ص ص490-491.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص265.

[3] عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962. (م .س)، ص453.

إضافة الى اقتراح بن يوسف بن خدة سنة 1959 بخلق قيادة جيش التحرير فوق الحكومة طرحه من جديد هادفا من ورائه إضعاف سلطة الباءات الثلاث وإقصاء فرحات عباس عن القيادة، وهذا ما راق لهيئة الأركان العامة كونها أرادت توحيد الجيش الخارجي والولايات تحت سلطتها.[1]

لكن سرعان ما خابت آمالها على إثر قرار المجلس الوطني للثورة بتعيين بن خدة رئيسا للحكومة الجديدة (أنظر الملحق رقم 10) ما جعلها تقرر الانسحاب من الدورة قبل نهايتها وسفرها الى ألمانيا.[2]

تواصل الاجتماع وقرأت العديد من التقارير كتقرير فرحات عباس حول السياسة الخارجية للحكومة المؤقتة وكذا تقرير الخلاف بينهما وبين هيئة الأركان، كما تم قراءة كريم بلقاسم حول مفاوضات إيفيان وجلسة 12 أوت 1961، ثم قرأت رسالة السجناء الخمس الموجهة للمجلس حول موقفهم إزاء الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان والذي كان حياديا[3]، في ظل هذه الأجواء المشحونة عين المجلس الوطني للثورة لجنة للتشاور متكونة من محمد بن يحي، عمر بوداود ومحمدي السعيد[4]، وبالإجماع وصل المجلس الوطني للثورة لقرار الموافقة على استقالة هيئة الأركان، وبعد 03 أيام تشكل فريق حكومي جديد برئاسة بن يوسف بن خدة.[5]

فيما يخص مسألة المفاوضات وقفت هيئة الأركان في مواجهة الغالبية الساحقة للمجلس، وعلى حد قول محمد حربي: "إن قائد الهيئة لم متحمسا للتعبير عن وجهة نظره تاركا قايد أحمد ومنجلي يقدمان تقييمهما للمفاوضات متهمين الحكومة أنها تتجه نحو حل نت النموذج الاستعماري الذي يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا.[6]

[1] محمد حربي، المصدر السابق، ص232.
[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص599.
[3] سليمان الشيخ، المصدر السابق، ص596.
[4] سعد دحلب، المصدر السابق، ص136.
[5] سليمان الشيخ، المصدر نفسه، ص597.
[6] محمد حربي، المصدر نفسه، ص236.

المطلب الثالث: تطور الخلافات من القطيعة الى السلطة المضادة

أمام التمرد الذي أعلنته هيئة الأركان ضد الحكومة الجزائرية المؤقتة لم يتمكن بن خدة ووزرائه من التصدي للعقيد هواري بومدين واتخذ الإجراءات الردعية ضدهم حيث اتسم موقف الحكومة المؤقتة بالتردد نتيجة الانقسامات والحسابات الشخصية لأعضائها، حيث تباينت الآراء وانقسمت الى ثلاث مجموعات:

- مجموعة تضم قدماء المركزيين كبن خدة وسعد دحلب و أُمحمد يزيد الذين رأوا ضرورة الإسراع في التوصل الى اتفاق نهائي مع فرنسا يسمح باستقلال الجزائر وإقامة نظام غير خاضع لسيطرة العسكريين.
- مجموعة بوصوف وبن طوبال التي تمثل موقفها بالازدواجية بين إدانة هيئة الأركان في اجتماعاتها الحكومية والامتناع عن التصدي الحازم لها كلما تعلق الأمر باتخاذ قرارات عقابية ضدها.
- مجموعة كريم بلقاسم ومحمدي السعيد كان موقفهما أوضح من كلا الجانبين فالهيئة أرادت إسقاط كريم اللذين حاولوا بأنهم غير معنيين بالمشكلة.[1]

عندما أدرك الباءات الثلاث حقيقة الوضع الذي كشف عن تراجع نفوذهم تحولوا الى القيام بمناورات فردية ساهمت بشكل كبير في زعزعة مكانة ومصداقية الحكومة المؤقتة في أوساط جيش الحدود، فقد أشار بعض المؤرخين الى أن كريم بلقاسم حاول اتباع سياسة فرق تسد عندما عرض على العقيد هواري بومدين رتبة جنرال غير أن هذا الأخير رفض العرض وسجل اللقاء ثم أذع الشريط على أمواج إذاعة جيش التحرير الوطني كي يدين التصرف ويدعم مكانته في أوساط وحدات الجيش، وقد كانت الحكومة الجزائرية المؤقتة تتمتع بصفتها التمثيلية الشرعية كجهاز تمثيلي للثورة، لكن ما غاب عن بن خدة أن يلك الشرعية كانت بحاجة الى تجانس مع الأداء الميداني للجهاز التنفيذي ليكون مساندا لها من خلال الأزمة التي وضعتها في مواجهة قيادة الأركان العامة، إلا أن ذلك ما لم تستطع الحكومة المؤقتة تحقيقه في السنتين الأخيرتين من عمر الثورة.[2]

[1] نورة العصار، يمينة بن قوشه، "النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962" (رسالة ماستر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لونيسي علي، العفرون، 2015-2016، ص ص106-107.

[2] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص389-391.

فقد أخفقت في تجاوز الخلل الشديد الذي كان يعتري العديد من قراراتها بسبب انشطاره الى مجموعات مستقلة تعمل في اتجاهات مختلفة والذي مس أيضا مجموعة من التاريخيين الخمسة.

وفي صيف 1961 ظهرت الانشقاقات الأولى في الحكومة الجزائرية المؤقتة فقد شرعت العناصر المركزية (بن خدّة – دحلب) بالتشكيك في قدرة فرحات عباس على مواصلة عملية تسوية أمور المفاوضات، خاصة وبالتهديدات الفرنسية الملوحة بإمكانية اللجوء الى تقسيم الجزائر في حال فشل المفاوضات، فما كان عليها سوى الإطاحة به من رأس الحكومة، ومن جهة أخرى نجد تعاظم نفوذ الباءات الثلاثة للحد من نفوذ هيئة الأركان على جيش الحدود محاولين إرغامها على الالتحاق بالتراب الوطني، ومن هنا بدأت قيادة هيئة الأركان في القيام بالدعاية المضادة للحكومة المؤقتة واتهامها بالانحراف والتسرع في تقديم تنازلات للطرف الفرنسي.[1]

منذ تولي يوسف بن خدّة رئاسة الحكومة قام بمحاولات عدّة للتحكم في جيش الحدود حيث ذهب في سبتمبر 1961 الى غار الديماو واقترح إعادة تنظيم الجيش لكن الضباط الذين عاهدوا بومدين عند استقالته رفضوا المشروع[2]، وفي أواخر سبتمبر أصدر بن خدة أوامر للولايات بإيقاف التعامل مع قيادة الأركان واقترح منصب القائد على النقيب موسى بن أحمد الذي وافق على ذلك.

لكن الموافقة جاءت متأخرة فقد قرر قادة الهيئة المستقيلين العودة الى استئناف نشاطهم، فقاموا باعتقال موسى بن أحمد وأنصاره، فكانت النتيجة المزيد من التوتر والتصعيد في العلاقة بين الطرفين.[3]

واصلت قيادة الأركان انتقاداتها الصريحة للحكومة المؤقتة وأعلنت عن عدم اعترافها بها وعملت كسلطة مضادة وموازية لها، وفي جانفي عقد بن خدّة اجتماعا مطولا للنظر في مشكلة قيادة الأركان[4] فاقترح كريم بلقاسم اتخاذ عقوبات صارمة ضد الهيئة بعزل بعض أعضائها، فعارض بوصوف وبن طوبال ذلك بشدة،

[1] Farhat Abbas, op.cit. p318.

[2] يوسف بن خدة، شهادات ومواقف. ط1، دار النعمان، الجزائر، 2001، ص262.

[3] محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد. ط1، طلحة جبريل، الرباط، 1995، ص180.

[4] يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص263.

وتمكن من إقناع المركزيين بمعارضة هذا الاقتراح، وهنا أيقنت الحكومة المؤقتة أنها عاجزة عن التصدي للهيئة، لذلك رأت أن عليها أن تدعم صفوفها بالقوات في الداخل، فقام بإرسال مفوضين عنها الى الولاية الرابعة للسهر على احترام الاتفاقيات، وشرع الرائد عز الدين في إعادة تنظيم الولاية بسرعة[1]، تمثلت في إنشاء خمس مناطق وصل عدد الجنود بها عند وقف إطلاق النار حولي 350 رجلا مسلحا.

بداية من شهر فيفري أصبحت المواجهة مفتوحة بين الطرفين، واتسعت هوة الخلافات بينهما مما اضطر المجلس الوطني للثورة لعقد اجتماع في 22 فيفري 1962 غيرت خلالها الهيئة رأيها عن معارضتها للمفاوضات والاتفاقيات لتتم مع فرنسا.[2]

وكانت العبارة التي رددها بومنجل لأعضاء الوفد المفاوض: <<الفرنسيون لعبوا بيكم>>.

لم يكن قادة هيئة الأركان من مؤسسي جبهة التحرير الوطني ولا من إطارات الحركة الوطنية قبل 1954، لذلك رأوا من الضروري البحث عن سند تاريخي لتوفير الشرعية التاريخية وتزكية حكمهم.

بداية قام بومدين بإرسال عبد العزيز بوتفليقة (المدعو عبد القادر المالي) لمقابلة بوضياف في السجن وعرض عليه التحالف لكن الواقع أن بوضياف تحلف مع كريم بلقاسم[3] ورفض عرض بومدين، فلجأ بوتفليقة لأحمد بن بلة الذي لم يرفض عرضه، ومع بداية جانفي 1962 تمت الصفقة بين بلة وبومدين لاتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المؤقتة وجاء هذا في تصريح بعث به بن بلة الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر أكد له فيه عن نيته في الاعتماد على قوات جيش الحدود للسيطرة على الداخل وإزالة خصومه السياسيين[4]، حيث كانت هذه الاستراتيجية تهدف أساسا لمنع الحكومة المؤقتة بأي ثمن من تجاوز عتبة الاستقلال والعودة مكللة بالنصر وفي مركز قوة يمكنها من استلام أدوات السيادة ومقاليد الحكم في الجزائر المستقلة.

[1] أنيسة كنداري، المشاكل والصراعات في الثورة من خلال مذكرات علي كافي. (رسالة ماستر) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2017-2018، ص71.

[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص178.

[3] أنيسة كنداري، المرجع نفسه، ص73.

[4] فتحي الذيب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص532.

المبحث الثالث: نتائج الصراع و أثره على المسار الثوري

إن دخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ ابتداء من 19 ماس 1962 قد فتح مرحلة صعبة جذا وحرجة في تاريخ الجزائر السائرة الى طريق الاستقلال، ومع خروج الخمسة من السجن اشتدت الصراعات من أجل الظفر بالحكم، وكان مؤتمر طرابلس الدليل الواضح على السباق نحو السلطة، هذا المؤتمر الذي كان من المفترض أن يوضح فيه آليات جزائر ما بعد الاستقلال.

المطلب الأول: اجتماع طر ابلس 25ماي – 07جوان 1962 وإشكالية القيادة

انطلقت أشغال مؤتمر طرابلس يوم 27 ماي في القاعدة المخصصة لاجتماعات مجلس الشيوخ (أنظر الملحق) في ظروف أمنية جيدة وحضور جميع القيادات، ترأس جلسات الدورة محمد الصديق بن يحي ونائباه العقيد علي كافي وعمر بوداود رئيس فيدرالية جبه التحرير الوطني بفرنسا، استمر الاجتماع حتى 07 جوان 1962[1]، والهدف العام من وراء هذا الاجتماع الطارئ يتمثل أولا في المصادقة على مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، وثانيا تعيين قيادة أو مكتب سياسي يشرف على المرحلة الانتقالية الى حين تنظيم مؤتمر تقييمي[2] والمصادقة على اتفاقيات إيفيان.

حضر المؤتمر أعضاء الحكومة المؤقتة، قيادة الأركان، أعضاء مجالس الولايات وأعضاء فيدراليات فرنسا، تونس، المغرب، بلغ عددهم 52 عضوا.[3]

خصصت الجلسة الأولى في 28 ماي لمناقشة مشروع البرنامج الذي عكفت على تحريره لجنة خاصة بمدينة الحمامات التونسية، رغم أهمية هذا المشروع في تحديده لمنطلقات وآفاق الدولة الجزائرية بعد

[1] بلعالية ميلود، خلافات قادة الثورة في اجتماع طرابلس 27 ماي – 07جوان 1962، تحديد الأسباب وقراءة استراتيجية الاستقلال السياسي. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد10 عدد 04ديسمبر 2018، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص179.

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص285.

[3] ميادة مزوزي، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مسار وتحديات (1956-1962). مجلة الأحياء، المجلد22، العدد30، جانفي 2022 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، مخبر دراسات في التاريخ-الثقافة-المجتمع، ص1128.

الاستقلال، إلا أنه لم يثر نقاشا ذا أهمية[1]، استمر03 أيام، بعد تعيين لجنة متكونة من: أحمد بن بلة، علي كافي، يزيد، هارون، قايد أحمد، بن علا لتقديم حوصلة للنقاش، ليجتمع المجلس في 02 جوان وتمت الموافقة بالإجماع على المشروع الذي أصبح يعرف بميثاق طرابلس[2]، الذي يحتوي على المعالم الكبرى لمشروع المجتمع الجديد:

- استمرارية الثورة لتوسيع ودعم الانتصارات في إطار الديمقراطية.
- إلغاء الهياكل الاقتصادية التي أوجدها الاستعمار الإقطاعي واستبدالها بهياكل جديدة في إطار الثورة الشعبية.
- استعمال حزب جبهة التحرير للتخطيط والتوجيه والمراقبة التي أتفق عليها.[3]

أما بخصوص قضية القيادة فعند إثرائها امتد النقاش بين مختلف الاتجاهات حيث برز رأيان متضاربان حول تفسير ما جاء في المادة 18 من الفصل الرابع من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني تنص على أن تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية[4]، أي الإبقاء على الحكومة حتى انتخاب الجمعية التأسيسية وهو ما ذهب إليه بن خدة ومعظم وزرائه.

أما الرأي الثاني فكان بزعامة بن بلة وبمساندة هيئة الأركان، يطالب بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية.[5]

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص285.

[2] حكيمة شتواح، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، المجلد02، العدد05، مارس 2017، ص152.

[3] جمال بلفردي، الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962، الأطراف، المواقف، الإفرازات. مجلة الأحياء، الجزائر، العدد 25 جوان2020، ص914.

[4] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع ...، المرجع السابق، ص57.

[5] الجودي بخوش، دور بن يوسف بن خدة في ثورة التحرير 1954-1962. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستير، قسم التاريخ، الجزائر، 2007، ص183.

وأمام تضارب الآراء تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة الى الجلسات المسائية من يوم 03جوان1962 دون التوصل الى أي قرار، لذلك عين المجلس لجنة خاصة كلفها بتحديد مميزات المكتب السياسي وتعيين أعضائه، وتضم هذه اللجنة كلا من: الحاج بن علا والعقيد محمد يزوران، عمر بوداود تحت رئاسة محمد بن يحي، قُدِّم للجنة اقتراحان هما:

- اقتراح بن بلة المتكون من: المساجين الخمسة والحاج بن علا وكذلك محمدي السعيد.
- اقتراح كريم بلقاسم الذي تضمن كل من: المساجين الخمسة والباءات الثلاث (كريم بلقاسم، بن طوبال وبوصوف) وسعد دحلب.[1]

وحسب الطاهر الزبيري فإن اقتراح بن بلة تحصل على 33 صوت مقابل 31 صوت لصالح اقتراح كريم بلقاسم.[2]

وعند هذه النتيجة رفعت الجلسة للتشاور في الكواليس كمحاولة لانقاض الموقف خاصة بعد رفض كل من أن يكونا في القائمة المقترحة من قبل بن بلة خاصة وأنهما كانا يدركان أن اختيار بن بلة لهما جاء لأجل إقصائهما بطريقة ذكية من خلال إبقائهما كأقلية ضعيفة التأثير، وبالتالي انسحبا من التشكيلة، ويرى بن خدة أن انسحاب الثنائي بوضياف وآيت أحمد لعدم حصول المكتب السياسي على أغلبية الثلثين الواجب توفرها كما تتطلب قوانين المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3] وهذا ما تسبب في مغادرتهم لطرابلس فيما بعد.

كان بوضياف يريد أن يكون المكتب السياسي أوسع عددا وأحسن تمثيلا وأكثر كفاءة، ويؤكد خطورة الوضع نظرا لاختلاف المجموعة التي كانت في السجن بقوله: "إننا لم نكن متفقين في السجن ونحن كذلك اليوم فلماذا يتم اقتراح قائمة لا يتفق أعضائها من البداية؟" في الوقت الذي كان يصرح فيه آيت أحمد "إن هذا المكتب سوف يؤدي الى دكتاتورية عسكرية"[4]

[1] حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص128.

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 12.

[3] بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف. ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص196.

[4] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص915.

يقول علي هارون عن اقتراح بن بلة: "من جهتي كنت أرى أنه ليس من الحكمة إزاحة ثلاثة رجال كانوا القادة الحقيقيين للثورة ... هذا السلوك لا يعد نكرانا للجميل وحسب، بل خطأ فادح له عواقبه الوخيمة ... وبدا لي من الضروري إضافة كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال الى قائمة الخمسة..."[1].

أما فيما يخص قائمة كريم بلقاسم التي رفضها بن بلة وأنصاره لأن فيها ألد أعدائه من الحكومة وهم كريم وبن طوبال وبوصوف وسعد دحلب بالإضافة الى بوضياف وآيت أحمد اللذان فضلا تشكيلة كريم بلقاسم، فهو إن قبلها سوف يكون معزولا داخل المكتب السياسي.

أمام هذا الوضع الصعب تدخلت لجنة تضم 22 شخصا[2] لإنقاذ الموقف وإيجاد صيغة مقبولة من طرف الجميع، وبعد اجتماع تشاوري لهذه المجموعة تم الاتفاق على حلى حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي مكون من المساجين الخمسة وكريم بلقاسم والحاج بن علا، أما بوصوف وبن طوبال فقد تخليا عن عضويتهما إراديا لتسوية هذه المشكلة.

وفي يوم 05جوان1962 استأنفت الأشغال ونشب خلاف بين بن بلة وبن خدة تم فيه إثارة قضية التصويت بالوكالات، حيث حاول الطاهر الزبيري تسجيل وكالات أعضاء مجلس الولاية الأولى وهم الرواد علي ملاح وإسماعيل محفوظ ومحمد الصالح يحياوي.

اندلعت عقب ذلك مشدات كلامية بعد تدخل بن خدة الذي أجاب رئيس الجلسة بأن وكالات الولاية الأولى جاءت متأخرة وبالتالي فهي غير قانونية[3]، فتدخل بن بلة داعما للزبيري وبدأ بسب وشتم رئيس الحكومة فردّ عليه صالح بُوبندير بنفس الشتائم، وتدخل بن طوبال متهما بن بلة بنشر الدسائس، ودخلت الجلسة في حالة من الفوضى حيث تدخلت هيئة الأركان في الخط وبدأت بتوجيه الاتهامات للحكومة المؤقتة، مما أدى برئيس الجلسة عمر بوداود الى رفع الجلسة، وبذلك اختتمت عندها محاضر الاجتماع.

---

[1] علي هارون، فتنة الانطلاق (خيبة صيف الجزائر 1962). تر: الصادق عماري وآمال فرج، مر: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص27.

[2] هؤلاء 22 شخصا كانوا ممثلين لولايات الداخل وفيدرالية فرنسا والمغرب وأعضاء من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص ص289-290.

[3] Ben Youcef Ben Khada, L'Algérie a L'indépendance, La crise de1962, p18.

منذ ذلك اليوم قرر بن خدّة مغادرة قاعة الاجتماع في ليلة 06. 07جوان 1962 متوجها الى تونس رفقة معظم الوزراء، وبذلك بقي أمر تعيين قيادة موحدة معلقا، وأدى هذا الانسحاب دون اختتام أعمال المجلس ورفع جلساته، وقد فسر بن خدّة انسحابه بأنه فضل مصلحة الدولة الجزائرية على الصراعات العقيمة وما دام الاجتماع عجز عن تعيين قيادة موحدة فإنه فضل إبقاء الحكومة المؤقتة رغم ضعفها، بالإضافة الى أن الإبقاء عليها يمكن أن يسد الطريق أمام المتطرفين الأوروبيين (OAS) لأن أي مساس بالحكومة معناه إعطاء ذريعة للمتطرفين فرصة نقض اتفاقيات إيفيان.[1]

بهذا الانسحاب الذي وصفه بن بلة بالمناورة استطاعت الحكومة المؤقتة المدعومة من الولاية الثانية والثالثة انتزاع الشرعية من القيادة الجديدة، هذا ما أدى ببن بلة الى تحالف هو الآخر مع الولاية الأولى والسادسة والخامسة، وزاد الخلاف حدة قبل الإعلان عن تشكيل المكتب السياسي.

وهكذا انتهى الاجتماع الذي سمي مؤتمر طرابلس والذي كان آخر مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث وصفه على كافي بأنه مؤتمر الانفجار ونهاية الشرعية وانتصار المغامرة[2]، وقال أيضا: "اتفقوا حول البرنامج واختلفوا حول الأشخاص"[3]، أما علي هارون فوصفه بـ: "الدورة غير المكتملة أو الاجتماع المعلق"

المطلب الثاني: اجتماع زمورة 24-25 جوان وعزل هيئة الأركان

أمام الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة والصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان خاصة بعد اجتماع طرابلس، وتدهور الموقف الى حافة الهاوية وردا على المساعي والمساومات لكل طرف قررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد بعقد اجتماع عام لكافة الولايات لمواجهة الخطر الذي كان يحدق بالبلاد، كان ذلك في زمورة[4] بالولاية الثالثة، جرى الاجتماع في الفترة ما بين 24-25 جوان 1962[5]

[1] Ben Youcef Ben Khada, op.cit. p19

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص291.

[3] علي كافي، المصدر نفسه، ص288.

[4] زمورة أهم معاقل الثورة الجزائرية، هذه المنطقة تابعة للولاية الثالثة القبائل، أنظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص720.

[5] علي هارون، المصدر السابق، ص74.

حضره بوضياف وكريم بلقاسم اللذان دخلا الى الجزائر خفية في مخالفة للاتفاق المبرم مع فرنسا[1]، كما حضر علال الثعالبي ومسؤولون عن الولايات الثانية والثالثة والرابعة ومنطقة الجزائر وفيدرالية فرنسا أوفدت إليها أهم مسؤوليها عمر بوداود وقدور العدلاني وفيدرالية تونس[2]، بينما رفضت الدعوة الولايتان الأولى والسادسة، وتذرع قائد الولاية الخامسة العقيد عثمان بسبب برنامج عمل مكثف.

ويقول علي هارون أن المجلس لم يكن في نيته مواجهة الولاية الأولى والخامسة والسادسة لذلك تم استدعاء هذه الولايات عن طريق البريد في نفس اليوم الذي عقد فيه الاجتماع.[3]

اتخذ الحاضرون قرارين حاسمين تعلق الأول بإنشاء لجنة تنسيق بين الولايات للمحافظة على وحدة البلاد، وإعداد قوائم خاصة بالمرشحين للمجلس الوطني التأسيس، أما الثاني فيتعلق بتوجيه نداء الى كل أعضاء الحكومة المؤقتة ليحافظوا على وحدتها الى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية من أجل حماية مصالح الأمة.[4]

وانتهى الاجتماع بالتنديد بالانشقاقات داخل الحكومة وإعلان حالة الطوارئ في الولايات الثلاثة، وطالب أعضاء الحكومة المؤقتة بعزل قيادة هيئة الأركان العامة.[5]

حمل وفد بقيادة سعد حرموش والرائد عز الدين قرارات الاجتماع الى تونس لإبلاغ جميع أعضاء الحكومة المؤقتة بمقررات اجتماع زمورة ومسألة قيادة الأركان (أنظر الملحق رقم 11)، فوافق آيت أحمد ومحمد بوضياف في حين عارض أحمد بن بلة ومحمد خيضر وانسحبا من الاجتماع[6]، وبعد استشارة أعضاء الحكومة

[1] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان. تر: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص21.

[2] عمر بوداود، المصدر السابق، ص233.

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص74.

[4] المصدر نفسه، ص71.

[5] المصدر نفسه، ص72.

[6] محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر. شركة دار الأمة والنشر، الجزائر، 2010، ص309.

أعلن في الاجتماع عزل بومدين ومنجلي وقايد أحمد وتجريدهم من رتبهم، وهو القرار الذي رفضه بن بلة وقيادة الأركان.[1]

وفي 30جوان 1962 أقالت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان في بلاغ وجهته الى جيش التحرير الوطني، أكدت فيه أن الجيش يحتل المكانة التي يستحقها داخل الأمة وتطالب الحكومة كل الجنود وضباط الولايات ووحدات الحدود بالانضباط والعمل تحت سلطتها وسلطة القيادة العسكرية والمعينة من طرفها.[2]

وقررت الحكومة ما يلي:

- التنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان العامة وتجريدهم من رتبهم.
- رفض كل أمر صادر من العقيد بومدين والرائد علي منجلي.

وتجدر الإشارة الى أن القرار الذي اتخذته الحكومة بعزل قيادة الأركان لم يعد عليها بأي فائدة، فالجنود عند الحدود والولايات بالداخل لم يمتثلوا لأوامرها، وذهب أحد قادة الولاية الرابعة المدعو لخضر بورقعة[3] الى القول إن بن خدة لم يحسم جيدا عناصر الصراع والتحالفات وعزل هيئة الأركان، وهذا القرار متأخرا عن أوانه لأنه صدر بعد كبر نفوذ هذه الجماعة داخل الجيش وخارجه، كذلك استخف به هؤلاء واعتبروا قراراته لاغية ورأوا وجوده على رأس الحكومة غير شرعي.[4]

أما هيئة الأركان فقد اعتبرت أن قرار مثل هذا ليس من صلاحيات الحكومة المؤقتة بل من صلاحيات المجلس الوطني للثورة[5]، أما بالنسبة للحكومة وأنصارها اعتبروا أن شرعية العزل تستند للمادة 22 من القانون الأساسي للجبهة، وتنص المادة أن الحكومة المؤقتة تعين الضباط السامين وأعضاء قيادة الأركان ورؤساء البعثات في الخارج والتعيين في مناصب المسؤولية، ومن ثم المبدأ القائل: "من يعين له حق العزل

[1] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر. دار المعاصرة، الجزائر، 2009، ص288.

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص80.

[3] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة. ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص103.

[4] المصدر نفسه، ص103.

[5] علي هارون، المصدر نفسه، ص103

قانونيا"، كان لبن خدة الحق في عزل قيادة الأركان لكن سياسيا يبدوا أنه لم يُقدّر الأمور حق قدرها لأن القرار لم يكن ملائما وكان من الأفضل ألا يُتخذ لأن صاحبه كان عاجزا عن فرض تطبيقه وفي ذلك إساءة أكبر الى سمعته وسلطته.[1]

المطلب الثالث: أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية

في نهاية شهر جوان كانت الحكومة المؤقتة أضعف وفي أسوء حالاتها، لأنها صارت أكثر انقساما، وباتخاذها قرار عزل قيادة الأركان زاد الوضع تأزما.

وبمجرد إعلان الاستقلال في 05 جويلية 1962 انقسم جيش التحرير الوطني الى قسمين وتحول الصراع من صراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان الى صراع بين مجموعة تلمسان بقيادة الثنائي بن بلة وبومدين، ومجموعة تيزي وزو بقيادة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف.[2]

حيث تضم مجموعة تلمسان الوزراء الآتية أسمائهم (رابح بيطاط، محمد خيضر، محمدي السعيد)، وكذلك الأعضاء القدامى في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذين أبعدوا عن قيادة الثورة الجزائرية في أوت 1961 وهم (فرحات عباس، أحمد بومنجل، أحمد فرنسيس)، وانضم الى فريق بن بلة أيضا مسئولون قدامى أمثال العقيد أوعمران و ياسف سعدي، ومناضلات مثل جميلة بوحيرد والزهرة ظريف، وتسيطر مجموعة تلمسان على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والخامسة بقيادة عثمان والسادسة بقيادة محمد شعباني، وهذه الولايات انضمت الى أحمد بن بلة لأنها لا تملك سوى بسيط في الجانب العسكري.[3]

أما جماعة تيزي وزو ضمت الى جانب رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة أولئك الذين يخشون وصول بن بلة الى الحكم، ليؤسس نظاما بونابرتي مثل ما هو الحال في معظم الدول التي تحررت من الاستعمار.

[1] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير....، المرجع السابق، ص126.

[2] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص62.

[3] المرجع نفسه، ص62.

هذه النظرة تقاسمها عدة وزراء أمثال آيت أحمد وبن طوبال وسعد دحلب ويزيد ومحمد بوضياف، بالإضافة الى المسؤولين عن الولايات الثانية والثالثة ومنطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا للجبهة[1] وقسم كبير من الشباب المثقف والنخبة المدنية اللاجئة خارج حدود الجزائر.

وقد صنف بن خدّة هذا الانقسام وتعداد جنوده من خلال الجدول التـالـي:[2]

تحالف تلمسان وتعداده	تحالف تيزي وزو وتعداده
الولاية الأولى 7000	الولاية الثانية 5000
الولاية الخامسة 4000	الولاية الثالثة 6000
الولاية السادسة 1000	الولاية الرابعة 12000
الجيش 36000	/
المجموع: 48000	المجموع: 23000

يتبين من خلال الجدول أن قوة جيش الحدود تفوق قوة الحكومة المؤقتة والتي تتمثل في تحالف تيزي وزو.

في حين لم تعلن الولاية الرابعة بوضوح عن موقفها لكنها أصرت على الحياد في الصراع، وتكمن أهمية هذه الولاية في أنها تسيطر على العاصمة والمرافق الأساسية للدولة، وقد حاولت مجموعة تلمسان اكتسابها إلا أن محاولاتها باءت بالفشل[3]، لذلك أصرت على استلام السلطة بالسلاح عن طريق غزو العاصمة.[4]

[1] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988). تر: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص11.

[2] Ben Youcef ben khada, op.cit. p36

[3] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص63.

[4] علي كافي، المصدر السابق، 297.

وبعد المواجهات بين مجموعة تلمسان وتيزي وزو حول مسألة تشكيل المكتب السياسي، وافقت مجموعة تيزي وزو على تشكيلة المكتب بشرط استبدال محمدي السعيد بكريم بلقاسم، بالنسبة للولاية الرابعة كانت محايدة.[1]

ويقول لخضر بورقعة أنهم اقترحوا تكوين مكتب سياسي يضم قادة الولايات كلهم، وبالنسبة للولاية الثانية قام أحمد بن بلة بزيارة لها في 06أوت 1962 واجتمع مع قادتها، وصل في النهاية الى فتح ثغرة في صفوفهم ووزعهم الى قسمين[2]، انضم فريق منها الى جماعة تلمسان وتبنى الفريق الثاني الحياد وبذلك حقق بن بلة هدفه وهو تحييد الولاية الثانية من النزاع والتي كانت مترددة من البداية، لتبقى الولاية الرابعة وحدها.[3]

وزاد الوضع تعقيدا الاشتباك الذي وقع يوم 20أوت 1962 في أعالي العاصمة بين أفواج ياسف سعدي وأفواج الولاية الرابعة وتوسع الخلاف، وأعلن المكتب السياسي تأجيل الانتخابات، وقامت مظاهرة في العاصمة منادية بشعار <<الجيش الى الثكنات>>، كان هذا الشعار الذي رفعته الحكومة في جويلية ضد هيئة الأركان.[4]

وفي 29 أوت اصطدمت الأفواج المسلحة لياسف سعدي في القصبة بقوات الولاية الرابعة، راح ضحيتها حوالي 13 قتيل، وقد اشتد الهجوم على الولاية الرابعة من جميع الجهات سعيا لغزو العاصمة[5].

وفي 30أوت 1962 وقع اجتماع في مدينة بوسعادة ضم الولايات الأولى والثانية بقيادتهما الجديدة والخامسة والسادسة وهيئة الأركان، وتقرر محاصرة الولاية الرابعة بقوات كبيرة من حيث العدد، حيث نجد قوات الولاية الثانية بقيادة الصاغ العربي والصاغ رابح بلوصيف والولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري والسادسة بقيادة العقيد شعباني والولاية الخامسة بقيادة عثمان.

[1] إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس بن بلة. دار هومة، الجزائر، 2007، ص41.
[2] مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص212.
[3] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص120.
[4] محمد حربي، المصدر السابق، ص302.
[5] لخضر بورقعة، المصدر نفسه، ص120.

وأمر بن بلة القوات بالزحف نحو العاصمة في 03 ديسمبر1962[1] وحدثت مواجهات بين عناصر جيش الحدود ومجاهدي الولاية الرابعة في الشلف وسيدي عيسى وقصر البخاري والمدية... خلفت أكثر من ألف قتيل.[2]

وفي هذا المسار الضيق خرج الشعب الجزائري الى الساحة وأقام من أجساده الحية حواجز بين القوات المتصارعة مرددا شعار "سبع سنين بركات"، ولولا تدخل بعض المناضلين الحكماء على رأسهم بن يوسف بن خدة لتسوية الوضع بالتنازل عن السلطة لدخلت الجزائر حربا أهلية يصعب حلها[3]، ومهما كان فإن جيش الحدود هو الذي فرض نفسه وكان الأقوى في هذا الصراع[4]، وهنا يقول محمد بوضياف إن الكثير من الناس لم يدركوا أن مجموعة تلمسان كانت تريد الاستيلاء على السلطة، وهي لم تصل الى هدفها إلا عن طريق استغلال مشاعر الشعب الجزائري.[5]

استغل الاستعمار الفرنسي هذه الأوضاع الى أبعد الحدود وانسحب حاملا معه كل أرشيف الدولة من أوراق وحسابات مستفيدا من عدم انتقال السلطة بشكل طبيعي ومنتظم.[6]

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص66.

[2] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص291.

[3] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر (1830-1962). ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص191.

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص371.

[5] محمد بوضياف، الجزائر الى أين. تر: محمد بن زغبة، مجموعة حواركم للصحافة والنشر والإشهار، الجزائر، 1992، ص15.

[6] محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية. دار هومة، الجزائر، 2009، ص241.

خلاصة الفصل:

شهدت المرحلة الأخيرة والحاسمة من عمر الثورة الجزائرية صراعا بين قيادة هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني والتي كانت تمثل العنصر المشترك في الخلاف مع اللجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لفترة تقارب لم تعرف سوى زيادة في الأزمة.

فمنذ تأسيس قيادة الأركان العامة بزعامة هواري بومدين استطاع أن يكسب الولاء التام لجيش الحدود الذي كان أكثر عدة وعتاد من الجيش في الداخل، ما أعطى للقائد القناعة بتحقيق النصر في سباق السلطة الذي أعلن عنه حين تمرد على اللجنة الوصية عن الهيئة الموكلة له، ثم زاد في تمرده ليصل الى صراع مع الحكومة المؤقتة، إلا أن مسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية التي وقفت هيئة الأركان طرفا معارضا لها كانت أهم بالنسبة للحكومة المؤقتة التي فضلت تأجيل الخوض مع الهيئة، لكن المواقف التي اتخذتها هذه الأخيرة وتحديها المعلن للحكومة حال دون تأجيل الخوض في الصراع، لذلك تم القيام بعدة محاولات باءت بالفشل، كما كان للأحداث المحيطة دور بارز كاختطاف الطيار الفرنسي واستقالة قادة الأركان والانقسامات داخل الحكومة.

وكاستنتاج لما سبق توصلت الى أن الصراعات القائمة بين EMG وGPRA وCIG يعتبر امتداد لسلسلة الصراعات التي كانت قائمة بين السياسيين والعسكريين في الثورة منذ مؤتمر الصومام.

الخاتمة

الخاتمة:

انطلاقا من الاستراتيجية التي اعتمدتها الثورة التحريرية في مواجهة المخططات الاستعمارية بمختلف أساليبها والتصدي لها بشتى الوسائل التي كانت متاحة لها نجد أن قادة الثورة أولوا اهتمام كبير لوحدات جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية التي كانت تمثل دورا محوريا في الثورة من خلال القواعد الخلفية وشبكات الدعم اللوجستيكي، حيث تعتبر من أبرز الهياكل و التنظيمات التي لعبت دورا بالغ الأهمية بالنظر الى جملة المهام العسكرية والثورية ومن خلال تتبع الموضوع والوقوف عند أهم محطاته خلصتُ الى النتائج الآتية:

- أن الثورة الجزائرية قبل انطلاقها شهدت تنظيمات سياسية كان لها الدور البارز خاصة بعد فشلها في التوفيق بين المتصارعين من حزب انتصار الحريات الديمقراطية والتوجه نحو التحضير للعمل الثوري، وتمثلت هذه التنظيمات في مجموعة الـ22 والقيادة الميدانية 5+1 والوفد الخارجي.

- أن مؤتمر الصومام كان له الدور البارز في إعادة بعث الهيئات القيادية وذلك بإقراره لهيئتين، واحدة تشريعية تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية والأخرى تنفيذية تمثلت في لجنة التنسيق والتنفيذ، مع إقرار مبدأين كان لهما الأثر الكبير على العلاقات بين الداخل والخارج والسياسيين والعسكريين.

- إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاءت في مرحلة حرجة وصعبة تزامنت مع اعتلاء الجنرال ديغول الحكم في فرنسا وتكريس فكرة الجزائر الفرنسية.

- أنه بإنشاء الحكومة المؤقتة شهدت هذه الأخيرة رغم نجاحها الدولي أزمات عدة كادت تؤثر بالسلب على مسار الثورة انطلاقا من محاولة العموري الانقلابية، اغتيال عميرة علاوة، واستقالة لمين دباغين.

- عرف جيش التحرير الوطني على الحدود تطورات متتالية فرضتها طبيعة النزاع المسلح مع العدو، وكذلك شمولية الثورة التي ساهمت في تشكيل المجموعات والوحدات المتفرقة التي أخذت شكلها النظامي بعد مؤتمر الصومام أوت 1956 ضمن كتائب تابعة للولايات بمصالح خاصة للاتصال وتنسيق العمليات العسكرية.

– الاستراتيجية الفرنسية المضادة التي تمثلت في إنشاء خطي شال وموريس بهدف تطويق وخنق الثورة بأسلاك كهربائية شائكة.

– وبسبب هذه الظروف عملت لجنة التنسيق والتنفيذ على إنشاء لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية لتحقيق هدف مزدوج تمثل في إدخال السلاح والذخيرة للولايات في الداخل لتخفيف الضغط عليها وتنسيق الاتصال بين الداخل والخارج وإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني على الحدود.

– وبانطلاق العمل المسلح تمكنت القيادة في الحدود الغربية من فرض الانضباط وإرساء نظام عسكري محكم في الوقت الذي فشلت فيه القيادة الشرقية في أداء مهامها، هذا ما عجل بحل لجنة العمليات العسكرية يوم 09 سبتمبر 1958 بعد 06 أشهر فقط من الإعلان عن إنشائها.

– بدأت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالعمل رسميا في أكتوبر 1958 وقامت بإنشاء هيئة أركان الشرق وهيئة أركان الغرب، اختلفت هذه القيادة عن سابقتها في الاسم فقط لكن المهام بقيت نفسها.

– كان اجتماع العقداء العشر الذي عقد في 11 أوت 1959 الى 16 ديسمبر 1959 نقطة تحول في مسار الثورة لأن نتائجه كانت واضحة للعيان، من ذلك إعادة تنظيم وهيكلة جيش التحرير الوطني، وكذا مطالبتهم للحكومة المؤقتة بضرورة مشكل نقص دخول الأسلحة عن طريق تحطيم الخطوط المكهربة على الحدود.

– يعتبر انعقاد المجلس الوطني للثورة بعد اجتماع العقداء أهم انعكاس له، حيث تم فيه التأكيد على قرارات اجتماع العشر والموافقة عليها وطالب المجلس الأعلى بالإسراع في تطبيق تلك القرارات، ويعتبر إنشاء هيئة الأركان الموحدة لجيش التحرير الوطني التي ظهرت في جانفي 1960 بقيادة العقيد بومدين من الانعكاسات الهامة لذلك الاجتماع.

– كان ظهور هيئة الأركان العامة بمثابة محطة حاسمة في مسار الثورة التحريرية خاصة في الميدانين السياسي والعسكري، وذلك بفضل أساليبها التي مكنتها من توحيد جيش الحدود.

– اعتمدت هيئة الأركان العامة على استحداث الفيالق والكتائب العسكرية في تسيير شؤون الجيش، حيث أسندت هذه المهمة للضباط الفارين من الجيش الفرنسي لامتلاكهم الخبرة في الميدان العسكري.

– أمام هذا الأداء التنظيمي الذي أوجدته الأجهزة العسكرية الجديدة للثورة التحريرية لم تكن هيئة الأركان بعيدة عن الخلافات والصراعات مع الأجهزة الأخرى خاصة اللجنة الوزارية للحرب التي كانت ترى نفسها المسؤول الوحيد عن جيش التحرير الوطني في الداخل والخارج، أما هيئة الأركان فلا تتجاوز في نظرها مسؤولية التوجيه والمراقبة وبذلك اشتد الصراع بين الهيئتين، ويظهر ذلك من خلال الدراسة أن العلاقة بين مختلف أجهزة الثورة تجاوز العلاقة بين الأشخاص بل القطيعة ألقت بظلالها على أقوى أجهزة الثورة من خلال الصراع الذي ظهر علانية بين هيئة الأركان والح. ج. م بعد الإعلان الرسمي لوقف إطلاق النار الذي لم يكن في حقيقته إلا صراع بين بومدين والباءات الثلاثة وبن خدة.

– كان لهيئة الأركان العامة الدور الهام في مسار الثورة خاصة بعد مشاركتها في المفاوضات وانتهاجها لسياسة ثابتة والحفاظ على مبدأ الاستقلال التام وعدم تقديم تنازلات تمس بالوحدة الترابية أو السيادة الوطنية.

– تعرضت هيئة الأركان العامة الى عدة أزمات كمحاولة تهميشها وهو ما حدث في اجتماع زمورة صائفة 1962، وهو أمر طبيعي ناجم عن التنافس على السلطة وتصور كل طرف لمستقبل الجزائر بعد الاستقلال لكن تم تجاوز الأمر في إطار بناء الدولة الجزائرية.

ومن خلال دراستنا هذه نخلص في الأخير الى أن جيش التحرير الوطني يختلف عن باقي الجيوش على الأقل في عالمنا العربي فهو الجيش الوحيد الذي يعتبر صنيعة الشعب، استطاع مواجهة أقوى الجيوش في القرن 19، فالمجموعة الأولى التي فجرت الثورة بأسلحة بدائية أصبحت جيشا نظاميا جعل من الجزائر عاصمة للحركات التحررية وكعبة للثوار، فبعد استرجاع السيادة الوطنية أصبح لدينا جيش مكون من جميع التخصصات (بري، بحري، جوي) فالتفكير أثناء الثورة كان النهوض وترقية الجيش والخروج به الى مصاف الجيوش الاحترافي

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: صورة القادة التاريخيين للثورة (5+1)[1]

[1] رابح خدوسي، ألف صورة وصورة من أيام الثورة 1954-1962، مشاهد وتعاليق، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2007، ص10.

الملحق رقم 02: أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى[1]

الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية التى حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة .

رئيس المجلس الوزاري	فرحات عباس
نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة	بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس	أحمد بن بلة
وزراء دولة	حسين آيت احمد
	رابح بيطاط
	محمد بوضياف
	محمد خيضر (1)
وزير الشؤون الخارجية	محمد الأمين الدباغين
وزير التسليح والتموين	محمود الشريف
وزير الداخلية	الاخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والمواصلات	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون شمال افريقيا	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	احمد فرانسيس
وزير الاعلام	امحمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	احمد توفيق المدنى
كتاب دولة	الأمين خان
	عمر اوصديق
كلهم في الجبل .	مصطفى اسطنبولي

[1] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص52.

الملحق رقم 03: شحنة المعدات التي استلمتها وزارة التسليح والتموين العام 13 نوفمبر1958[1]

النوع	العدد
لغم مضاد للدبابات 5	1650
لغم مضاد للدبابات 7	1350
لغم مضاد للأشخاص	500
قالبT.N.T	1204
محبس ألغام طويل	150
محبس ألغام قصير	20
قاطعة سلك شائكة	481
صاروخ 83 بلند سيد	500
سلاح قاذف	20
طوربيد بنجالور	1500
بطانية صوف لعبور الأسلاك المكهربة	350

[1] مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص 62-63.

الملحق رقم 04: كميات الأسلحة التي تم نقلها بواسطة الشاحنات سنة 1959[1]

نوع السلاح	الكمية
بندقية إيطالية 6,5	10000
رشاش برن 303	300
رشاش بريتا 6,5	1560
رشاش بريتا 8ملم	768
رشاش متوسط 7,92	400
بندقية رشاش طومسون	2000
بندقية كرانية 7,62	4000
بندقية 762	20000
بندقية جاران 7,62	2000
رشاش خفيف 7,62	1000
رشاش ثقيل 7,62	300
مدفع هاون 60	1000
مدفع هاون 61	200
مدفع 57 ضد الدبابات	300
مدفع 75 ضد الدبابات	100
جهاز إرسال	40
مدفع 20 ملم	6

[1] مراد صديقي، المصدر السابق، ص 64.

الملحق رقم 05: صورة لخطي شال وموريس على الحدود الشرقية والغربية[1]

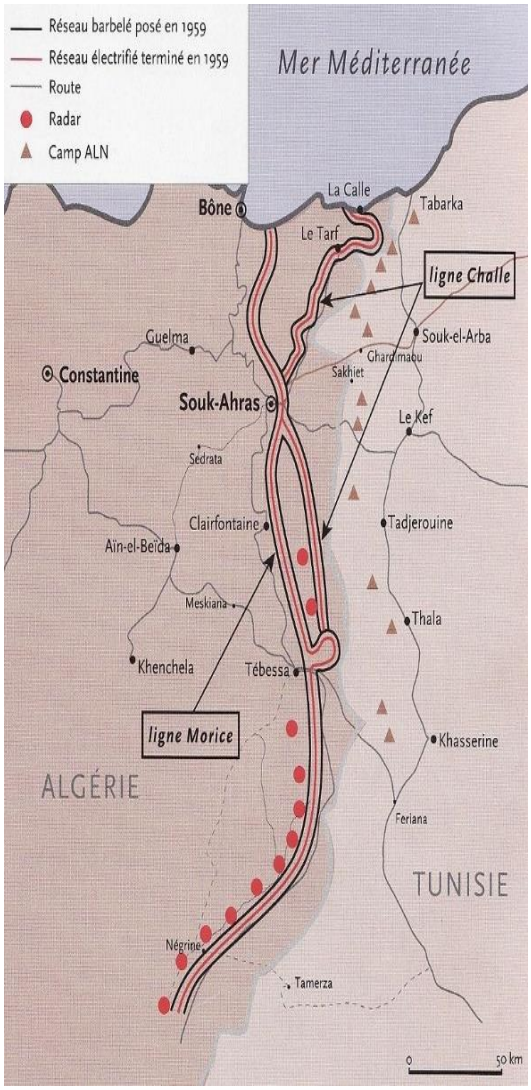

[1] جمال قندل، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص17.

الملحق رقم 06: صورة العقداء العشرة يرافقهم خليفة لعروسي[1]

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص251.

الملحق رقم 07: أعضاء الحكومة المؤقتة الثانية[1]

الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزئرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد إجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية أسماؤهم:

1 – رئيس مجلس الحكومة ..... عباس فرحات

2 – نائبه ووزير الشؤون الخارجية ..... كريم بلقاسم

3 – نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا) ... احمد بن بلة

4 – وزير دولة ..... محمدي السعيد

5 – وزراء للدولة (مسجونين بفرنسا) ..... حسين آيت احمد

رابح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

6 – وزير الشؤون الإجتماعية والثقافية ..... عبد الحميد مهري

7 – وزير الإتصالات والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف

8 – وزير الشؤون المالية والإقتصادية ..... احمد فرنسيس

9 – وزير الإعلام ..... محمد يزيد

10 – وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال

وكما يلاحظ فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال.

ثم إن الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة" التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب" وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين، قايد احمد، علي منجلي.

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 585-586.

الملحق رقم 08: بطاقة التعريف العسكرية للعقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان العامة[1]

[1] المصدر: صورة مقتطفة من الشريط الوثائقي (على أثار بومدين)، إعداد: مدني عامر ومجيد سلامة، التلفزيون الجزائري، د. ت، موجودة بحوزة المؤلف وللاطلاع عليها يمكن الرجوع الى الموقع التالي: www.multiuplod.com/P3UJBZPWP

الملحق رقم 09: وثيقة استقالة هيئة الأركان العامة[1]

DOCUMENT N° 59 (version intégrale inédite)

MEMOIRE DE L'ETAT-MAJOR GENERAL DE L'ALN A MONSIEUR LE PRESIDENT DU GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE (SOUS COUVERT DU CIG)[1]

15 juillet 1961. SOURCE : archives privées.

L'établissement de ce mémoire répond à deux préoccupations. D'une part, nous soussignés colonel Boumedienne, commandants Slimane, Mendjeli et Azzedine désirons rendre officielle notre démission de nos responsabilités à l'état-major général, d'autre part, donner les raisons et faits ayant déterminé cette décision.

Notre propos cherche à donner un sens à cette décision pour en éviter toute interprétation tendancieuse. Notre propos montre au travers de l'évolution politique et militaire que cette décision n'équivaut point à une fuite des responsabilités mais qu'il s'agit au contraire d'une décision à même, pensons-nous, de révéler à l'aide de multiples problèmes posés, la masse d'erreurs fort graves commises au nom de la révolution et auxquelles nous ne saurions apporter, plus avant, notre caution.

Ce document qui ne prétend pas avoir le caractère d'une étude exhaustive ne tend point à ouvrir une polémique vide de toute signification et encore moins à faire le procès de certains. Il est simplement destiné à rappeler de manière concise ce que nos écrits ont maintes fois rappelé en vain, des écrits adressés aux plus hauts responsables et qui n'ont sans doute pas toujours reçu la diffusion et la compréhension souhaitables au sein du gouvernement. Notre correspondance est là pour prouver que toutes les fois que les membres du gouvernement ont été à la hauteur de leur tâche, nous n'avons point manqué d'enregistrer avec satisfaction leur réussite. Ceci malheureusement n'a duré qu'un temps. Ceci malheureusement a progressivement fait place à une insouciance et à un à peu près point compatible avec l'esprit de dirigeants à la tête du gouvernement d'une nation en révolution. Et là aussi notre correspondance témoigne de l'orientation choisie depuis lors, orientation vers les chemins battus de la facilité.

La réunion des dix,[2] qui a été l'épilogue d'une crise ouverte, a permis à certains d'entre nous d'avoir une image sur la profondeur du cancer qui rongeait notre révolution.

Tripoli[3] ayant constitué la prise de conscience véritable nous semble-t-il pour ceux qui avaient perdu de vue les réalités, Tripoli ayant été l'occasion d'un nouveau départ sur des bases saines, il nous est d'autant plus douloureux de constater ce qu'il reste de l'historique serment prêté à l'issue de ce congrès.

La fausse orientation suivie depuis lors peut être envisagée à la lumière de deux catégories de problèmes, ceux que nous appellerons internes, et ceux qu'englobe le terme général de contentieux algéro-tunisien.

Ce que nous appelons fausse orientation en matière interne procède à la fois du déviationnisme et de la non-application des décisions de Tripoli. En ce qui concerne la première rubrique, il n'est que d'énumérer les nombreux travers enregistrés dont la somme est malheureusement un fardeau supplémentaire que la révolution déjà chargée ne peut se permettre de porter.

Nous avons toujours pensé que l'enfer vécu par notre peuple ne pouvait permettre à aucun d'entre nous le moindre oubli des douleurs et des deuils endurés par toutes les couches de nos populations. Nous avions toujours pensé que notre révolution ne pouvait guère s'accommoder des compromissions, des calculs personnels et des manoeuvres les plus mesquines. Et ne voilà-t-il pas que quotidiennement se déroulent, au su et au vu de tout un chacun, de mauvais exemples de corruption et de vénalité, ne voilà-t-il pas qu'un certain nombre d'éléments font couler à flots un argent corrupteur dont personne ne contrôle l'utilisation[4] ?

[1] Mohamed Harbi, op.cit. pp 343-344.

les seuls témoins en qui nous aurons toujours confiance resteront les cadres et les moudjahidines qui nous entourent depuis dix-sept mois, et l'oeuvre réalisée en dépit des obstacles insurmontables.

Cette oeuvre, les bilans qui seront présentés en fourniront et la matière et l'esprit. Pour assurer la continuité du travail et la permanence de l'autorité, certaines mesures conservatoires énoncées par la directive n° 24 et la décision n° 52 ont été prises en attendant le dénouement de la crise[26].

Il n'a pas été dans nos intentions de nous contenter de faire le procès des autres. L'action entreprise par nous et les activités qu'elle a fait naître sont ici pour prouver que nos critiques ne sont point stériles.

Nous laissons un certain nombre de commandements parfaitement organisés, des organismes structurés, une gestion des plus saines aussi bien à l'Est qu'à l'Ouest.

Nous laissons des jeunes et brillants cadres dont la déception et l'amertume ne vous échappent point. Un bilan général depuis février 1960 à nos jours décrit la situation organique et structurelle que nous avons établie et que nous laissons en place plus dynamique que jamais.

Pour l'Est : Zone Nord ; Zone Sud ; DGI[27] ; CDF[28] (Services : sécurité, auto, santé, finances, allocations familiales, intendance) ; Services de l'EMG: commissariat politique, service armement, bureau technique, secrétariat général, trésorerie, bureau des effectifs, foyer central.

Pour l'Ouest : Zone Nord ; Zone Sud ; DGI ; CDF (Services : sécurité, auto, santé, finances, allocations familiales, Intendance)
— Services de l'EMG : commissariat politique, service armement, bureau technique, secrétariat général, trésorerie, bureau des effectifs, foyer central.

Des noyaux [29] : Frontière algéro-tunisienne (extrême-Sud) ; Frontière algéro-libyenne ; Frontière algéro-malienne ; Frontière algéro-mauritanienne.

Ce n'est pas sans angoisse et sans déchirement que nous quittons l'institution qui nous est la plus chère au monde, au moment le moins indiqué et parce que certains, nous en sommes conscients, ont voulu qu'il en soit ainsi. Plusieurs choix s'offraient à nous. Nous avons préféré celui-là, grave certes mais qui a l'avantage de laisser persister un soupçon d'unité à un moment où la révolution est soumise à une rude épreuve. Une épreuve qui en fait, n'est que la conséquence directe de l'inadaptation de nos structures actuelles à la forme de lutte que nous menons. Le système qui en effet est la charpente dans laquelle nous avons à nous mouvoir se trouve un tant soit peu dépassé. Ceci d'un point de vue tout à fait pratique puisqu'il est aisé de reconnaître qu'en sept années de révolution, une fois et une seule le CNRA a pu se réunir en session plénière si l'on excepte encore les nombreuses procurations dont étaient investis alors certains des congressistes.

Le mal, tout le mal nous le répétons, nous vient beaucoup plus des structures que des hommes. Pour le salut de la révolution, il est grand temps de revoir le système et de l'amender.

Pour ce qui est de notre acte, notre démission de l'état-major général ne nous enlève en rien la conscience de nos responsabilités révolutionnaires, en tant que militants de la cause nationale.

La révolution algérienne dirigée par un simple organisme d'Etat — et seulement dans la mesure où il gouverne — nous nous en remettons, pour ce qui est de notre cas, au sain jugement de tous les membres du CNRA, aussi bien ceux qui sont à l'intérieur que ceux qui sont à l'extérieur et plus particulièrement, les lueurs d'espoir et de con-

الملحق رقم 10: أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة[1]

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة التي عينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة بطرابلس 27/9 أوت 1961 .

رئيس المجلس الوزاري وزير المالية

والشؤون الإقتصادية : ..... بن يوسف بن خدة

نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية بلقاسم كريم

نائبا لرئيس المجلس احمد بن بلة

نائبا لرئيس المجلس ..... محمد بوضياف

وزير دولة حسين آيت احمد

وزير دولة ..... رابح بيطاط

وزير دولة محمد خيضر

وزير دولة الاخضر بن طوبال

وزير دولة ..... السعيد محمدى

وزير الشؤون الخارجية ..... سعد دحلب

وزير التسليح والاتصالات العامة عبد الحفيظ بوالصوف

وزير الاعلام امحمد يزيد .

[1] بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص54

الملحق رقم 11: نتائج اجتماع زمورة (قرار عزل هيئة الأركان العامة)[1]

RESOLUTION D'UNE REUNION INTER-WILAYAS A ZEMMORAH

25 juin 1962 SOURCE : archives privées.

Participants :
Wilayas 2, 3, 4 — Zone autonome d'Alger — Fédération de France. (Fédération de Tunisie invitée).

Résolution générale :
— considérant que les divisions au sein du gouvernement ont porté atteinte à son autorité,
— considérant que le conflit gouvernement état-major a détruit les principes d'autorité et créé un vide absolu,
— considérant qu'en l'absence d'une autorité effective, les wilayas agissent séparément,
— considérant qu'une menace grave pèse sur l'unité, non seulement du FLN mais de la nation

Les responsables des wilayas 2, 3, 4 des Fédérations de Tunisie et de France et de la zone autonome d'Alger réunis les 24 et 25 juin 1962 à Zemmorah,
Décident :
1. La création d'un comité de coordination inter-wilayas pour unifier leur action et sauvegarder la nation.
Ce comité a pour tâche :
a) de préparer les listes des candidats à la Constituante,
b) d'arrêter les conditions de déroulement et de participation au congrès national,
c) d'organiser l'intégration au sein des wilayas respectives des unités de l'ALN stationnées aux frontières,
d) de faire rentrer l'armement stocké à l'extérieur du pays.
2. Décident de lancer un ultime appel à tous les membres du gouvernement, autorité légitime du pays, pour :
— rester unis jusqu'à l'élection de l'assemblée constituante,
— préparer la prise en charge de la souveraineté nationale après le 2 juillet,
— aider le comité inter-wilayas et la zone autonome d'Alger,
— dénoncer les membres de l'état-major,
— prendre les mesures adéquates pour sauvegarder l'intégrité territoriale et les intérêts de la nation.

Les responsables réunis à Zemmorah prennent l'engagement de rester unis, de défendre les objectifs de la révolution et de tout mettre en œuvre pour construire la patrie en restant fidèles, à la mémoire des martyrs et aux intérêts supérieurs du peuple algérien.

Fait le 25 juin 1962, à Zemmorah

Pour les conseils de wilayas et des Fédérations :
Wilaya 2
Wilaya 3
Wilaya 4

Zone autonome d'Alger
Fédération de Tunisie
Fédération de France

[1] Mohamed Harbi, op.cit. p345.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع:

- **باللغة العربية:**

أ- قائمة المصادر:

1- الزبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق للإلام والنشر، الجزائر، 2011.

2- الصديق محمد الصال، الجزائر بلد التحدي والصمود، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.

3- العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البحث، قسنطينة، 1992.

4- العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.

5- سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

6- الذيب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

7- اليحياوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

8- الصيد محمد عثمان، محطات من تاريخ ليبيا، مذكرات محمد عثمان الصيد، ط1، طلحة جبريل، الرباط، 1995.

9- آيت حمو الطاهر، رجال صنعوا التاريخ، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

10- براهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية، شهادة من حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، دار الهقار، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

11- بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، ط3، منشورات دار الأديب، بيروت، 1981.

12- بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة 1929-1979، ج1، تح: عبد العزيز بوبكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011

13-

14- بومايدة عمار، بومدين وآخرون، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

15- بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة 01نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012.

16-بن معلم حسين، مذكرات اللواء حسين بن معلم، حرب التحرير الوطنية، ج1، تر: محمد بن محمد بكي، دار القصبة للنشر، 2011.

17-بوحارة عبد الرزاق، ينابيع التحرير، أجيال في مواجهة القدر، تر: صالح عبد النور، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

18-بوجابر عبد الواحد، الجانب العسكري للثورة الجزائرية (الولاية الأولى- المنطقة الخامسة- أوراس النمامشة) د. د. ن، الجزائر، د. س. ط.

19-بودوح السبتي، مذكرات المجاهد بودوح السبتي، بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابياتها وسلبياتها 1955-1962، د. د. ن، باتنة، 2002.

20-بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

21-بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تر: لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1986.

22-بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1982-1988، تر: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.

23-بوضياف محمد، الجزائر الى أين، تر: محمد بن زغبة، مجموعة حواركم للصحافة والنشر والإشهار، الجزائر، 1992.

24-بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.

25-بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

26-بلعيدي سميرة، جيش التحرير الوطني على الجبهة الحدودية 1960-1962، جامعة الجزائر02، الجزائر.

27-تقية محمد، الثورة الجزائرية، تر: عبد السلام عزيزي، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

28-حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962، تر: جميل داغر، دار الكلمة بيروت، لبنان، 1983.

29-خلدون بشير، الأسلاك الشائكة المكهربة، شهادات ومداخلات م. و. ب. ج. و. ث 1نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

30-دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات سعد دحلب، الجزائر، 1986.

31-زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007.

32-زروال محمد، القيادة العسكرية العليا لجيش التحرير الوطني في الحدود الشرقية والعلاقات الجزائرية التونسية، 2017.

33-زيبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2009.

34-زراري عزالدين، الفلاقة، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

35-سعدالله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر 1830-1962، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

36-شايد حمود، دون حقد ولا تعصب، تر: كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010.

37-صايكي محمد، شهادة ثائر من قلب الجزائر، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2003.

38-صديقي مراد، الثورة الجزائرية، عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

39-طلاس مصطفى، العسلي بسام، الثورة الجزائرية، ط1، دار طلاس دمشق، سوريا، 2003.

40-طالب محمد مصطفى، من أيام حرب التحرير 1954-1962، ج2، دار المغرب الإسلامي، الجزائر، 2007.

41-عثماني مسعود، الثورة الجزائرية أمام رهان صعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

42-عجرود محمد، أسرار حزب الحدود 1957-1958، منشورات الشهاب، الجزائر، 2007.

43-عمراني عبد الرحمان، التسليح أثناء الثورة التحريرية، منشورات م و ج ث 1نوفمبر 1954، الجزائر،2001.

44-فركوس صالح بن النبيلي، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي- المقاومة المسلحة 1830-1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

45-فرحات عباس، تشريع الحرب، تر: أحمد منو، سلسلة المترجمات طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار لاميك، الجزائر، 2010.

46-كافي علي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر،2011.

47-كواتي مسعود، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس، سلسلة الملتقيات، الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

48-لحرش إبراهيم، الجزائر أرض الأبطال 1954، مطبعة دار المعارف، الجزائر، 2010.

49- لونيس إبراهيم، الصراع السياسي في الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007

50- ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

51- مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى الى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود، محمد عباس، دار القصبة، الجزائر، 2002.

52- مزهودي مسعود وآخرون، ثورة التحرير الوطني مبادئ وأخلاق، تر: إشراف محمد ميموني، دار الهدى، الجزائر، 2008.

53- ميقلاتي عبد الله، محمود الشريف، إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية 1954-1952، دار ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

54- مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال أفريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1954-1962، دار الطليعة، الجزائر، 2003.

55- ناصر لمجد، أحاديث مع أحمد علي أحد مهندسي ثورة التحرير، دار الخليل القاسمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

56- نزار خالد، يوميات الحرب، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

57- نزار خالد، مذكرات اللواء خالد نزار. منشورات الشهاب، الجزائر، 1999.

58- هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 1998.

59- هلايلي محمد الصغير، شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي، الجزائر، 2013.

60- هارون علي، خيبة الانطلاق وفتنة صيف 1962، تر: عماري الصادق، أمال فلاح، مر: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، 2003.

61- يحياوي مداني، ذكريات بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957-1958، دار هومة، الجزائر، 2010.

62- يحياوي جمال، الظروف العامة لمعركة سوق أهراس الكبرى، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار العلمية للطباعة والخدمات، الجزائر، 2014.

63- يلاج بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

ب- قائمة المراجع:

1- الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.

2- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1999.

3- بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

4- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997.

5- خدوسي رابح، ألف صورة وصورة من أيام الثورة 1954-1962، مشاهد وتعاليق، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2007.

6- زغيدي محمد لحسن، مجازر 08 ماي 1945م، الذاكرة. ع2 المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

7- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1945-1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

8- عباس محمد، ثوار عظماء، دار دحلب، الجزائر، 1992.

9- عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها، تطورها، دار الهدى للطباعة والتوزيع والنشر عين مليلة، الجزائر، 1993.

10- قندل جمال، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

11- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

قائمة المصادروالمراجع باللغة الفرنسية:

أ- المصادر:

1- Ben Khada Ben Youcef, L'Algérie a L'indépendance, La caris de 1962.

2- Bouhara Abderrazak, Les viviers de la libération, Edi, casbah, Alger, 2001.

3- Farhat Abas, Autopsié d'une guerre, L'Aurore, Paris, 1981.

4- Harbi Mohamed, Gilbert Moynier, Le FLN document et histoire 1954-1962, Alger, 2014.

5- Harbi Mohamed, Une vie de boot, T1, mémoire politique1954-1962, Edi casbah, Alger, 2001.

6- Horne Alistair, Histoire de la guerre D'Algérie, Edi spécial, Ministère des Moudjahidine, Edi Dahlab, Alger, 2007.

7- Kaddache Mahfoud, Le Nationalisme Algérienne, Questions Nationale, Politique Algérienne 1919-1951, société nationale d'édition et diffusion, 1980.

8- Lebdjaoui Mohamed, Vérité sur la révolution Algérienne, Edi Gallimard, Paris, 1970.

9- Oulad Kablia Daho, La contribution du M. A. L. G a la lutte de libération, el Masso der m06, Alger, mars 2002.

ب- المراجع:

1- Zamoum Rabah, Si Salah mystère et vérités, Edi Casbah, Alger, 2005.

قائمة المقالات والمنشورات:

1- الصيداوي رياض، صراعات النخب، دراسة في الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، جريدة الأطلس، دار الأطلس للصحافة والنشر، العدد 293. د. س. ن.

2- الصالح محمد، هيئة الأركان العامة للجيش، أداة الاستقلال وأساس الجيش الشعبي، على الخط، جريدة المساء.

3- بومالي حسن، المنظمة العسكرية تتبنى العمل المسلح، الذاكرة، العدد2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

4- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

5- بلفردي جمال، علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المركز الجامعي الواد، العدد 21، 2010.

6- بلفردي جمال، الجزائر عشية الاستقلال وأزمة صيف 1962، الأطراف، المواقف، الإفرازات، مجلة الأحياء، العدد 25 جوان 2020.

7- بوزايد خضراء، معركة سوق أهراس الكبرى، أم المعارك والشهداء (ملف)، منشورات م و ب ح و ث 1نوفمبر 1954، الجزائر، 2014.

8- بلعالية ميلود، خلافات قادة الثورة في اجتماع طرابلس 27 ماي -07 جوان 1962، تحديد الأسباب وقراءة استراتيجية الاستقلال السياسي، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، عدد 04ديسمبر 2018، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

9- بوداود محمد، أسلحة الحرية، تر: فخر الدين البلدي، دار النشر رافار (Rafar)، 2016.

10- بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحث والدراسات، الجزائر، 2012.

11- حبيب حسن اللولب، العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958، جريمة إنسانية، التداعيات والنتائج على الثورة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، المجلد04، العدد01، مارس 2020.

12- خماس سامية، استراتيجية الجيش الفرنسي في تطويق الحدود الشرقية الجزائرية 1957-1961، مجلة كان التاريخية، عدد 27مارس 2015.

13-شتواح حكيمة، الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وأزمة صائفة 1962، مجلة، الجزائر، 2017.

14-شويحات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1960-1962، مجلة قضايا تاريخية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، العدد 08، ربيع الثاني 1439ه/2017.

15-صيودة عيسى، مراحل الثورة التحريرية، مجلة الجيش، العدد 25، 1975.

16-قنطاري محمد، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقات الجزائري المغربية إبان ثورة التحرير، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، عدد03، خريف 1995.

17-مزوزي ميادة، المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مسار وتحديات 1956-1962، مجلة الأحياء، المجلد22، العدد30، جانفي 2022، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1.

18- جريدة المجاهد، 1957/01/21، ع 13.

19- جريدة المجاهد، 1958/05/07، ع 23.

الملتقيات:

1- بولحراف خليفة، الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجيل الأبيض، ولاية تبسة، 24 مارس 1999.

2- غربي الغالي، جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

3- مناصرية يوسف، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، الجزائر، 2005.

4- نزار خالد، الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني. محاضرة مطبوعة ألقيت في الملتقى الدولي حول نشأة وتطوير جيش التحرير الوطني1954 – 1962، الجزائر، 2-3-4 جويلية 2005.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006.

2- جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954-1962، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008-2009.

3- شلالي عبد الوهاب، دور عمال المناجم الجزائرية في حرب التحرير الجزائرية 1954-1962، المنطقة الحدودية الشرقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

4- بخوش الجودي، دور بن يوسف بن خدة في ثورة التحرير 1954-1962، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم التاريخ، الجزائر، 2006-2007.

5- خامس سامية، النشاط الثوري ومسألة الحدود التونسية الجزائرية 1954-1962. أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2، 2012- 2013.

6- ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادة جيش التحرير الوطني سبتمبر1958 - مارس1962، رسالة ماجيستير، جامعة وهران، 2010-2011.

7- العصار نورا، بن قوشه يمينة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962، رسالة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لونيسي علي، العفرون، 2015-2016.

8- نوي نوة، صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية وقيادة الأركان العامة لجيش التحرير وأثره على الثورة 1958-1962. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قطب شتمة، جامعة بسكرة،2013-2014.

المجلات والمو اقع الإلكترونية:

1- لونيسي رابح، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي، مجلة إنسانيات جامعة وهران، العدد02، على الخط، متوفرة على http://Jornals.openedition.org/Insaniyat:6492، أطلع عليه يوم 26-04 -2023م.

2- فرحاتي طارق عزيز، مهام وتنظيم هيئة الأركان العامة، مجلة الوسط http://elwassat.dz ، يومية وطنية، 09أوت2020، شوهد يوم 2023/04/11.

3- Gay Preville, la ligne Morice en Algérie 1956-1962, http://guypervillefree.fr/oppip/article.php3?id_article:95.

4- Militaire et guérilla dons la guerre D'Algérie. http:// www.Sowenirfrancais-issy.com/2017/10/la Ling-Morice.

فهرس المحتويات

فهـرس المحـتـويـات

شـــكـــروتـــقـــديـــــر

الإهـــــداء

قائمة المختصرات

مقدمة: ..... أ

مدخل: 8

الفصل الأول: الهيئات العسكريـة لـجيـش الـتحـريـر الـوطني عـلـى حـــدود (1958- 1960)

المبحث الأول: تأسيس الحدود وأعماله في الثورة 20

المطلب الأول: لمحة عن جيش التحرير الوطني على الحدود 20

المطلب الثاني: إنشاء لجنة العمليات العسكرية 24

المطلب الثالث: تركيز القيادة وتوزيع المهام داخل لجنة الشرق والغرب 26

المبحث الثاني: تشكيل قيادة الأركان الشرقية والغربية (EME- EMO) 1958 31

المطلب الأول: دورها في تنظيم الجيش داخليا وعلى الحدود 31

المطلب الثاني: الإستراتيجية الفرنسية لمواجهة جيش الحدود 34

المطلب الثالث: العمليات العسكرية على الحدود 36

المبحث الثالث: العوائق وتشديد الرقابة على الحدود 39

المطلب الأول: فشل كريم بلقاسم في تشكيل جيش الحدود 39

المطلب الثاني: مشكلة السلاح 41

المطلب الثالث: خطي شال وموريس 46

خلاصة الفصل 53

الفصل الثاني: الظروف العامة والدوافع الاستراتيجية لتشكيل هيئة الأركان العامة

المبحث الأول: بوادر تشكيل هيئة الأركان العامة 56

المطلب الأول: ظروف التأسيس 56

المطلب الثاني: اجتماع العقداء العشر 11أوت _ 16 ديسمبر 1959 58

المطلب الثالث: الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة (16 ديسمبر 1959–18جانفي1960) 61

المبحث الثاني: تشكيل هيئة الأركان العامة 64

المطلب الأول: إنشاء هيئة الأركان العامة جانفي 1960 64

المطلب الثاني: أداء ومهام هيئة الأركان العامة 65

المطلب الثالث: دور هيئة الأركان العامة في تنظيم الجيش..... 68

المبحث الثالث: الهياكل التنظيمية لهيئة الأركان العامة 71

المطلب الأول: البنية العمودية لهيئة الأركان..... 71

المطلب الثاني: البنية القاعدية أو الأفقية لهيئة الأركان..... 73

المطلب الثالث: مهام المصالح في هيئة الأركان..... 75

خلاصة الفصل: 79

الفصل الثالث: نشأة الصراعات وبوادر الانقسام و أثره على العمل الثوري

المبحث الأول: الصراع بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب 82

المطلب الأول: تشكيل اللجنة الوزارية للحرب CIG 1960..... 82

المطلب الثاني: علاقة هيئة الأركان باللجنة الوزارية للحرب..... 83

المطلب الثالث: تصاعد الخلاف بين الهيئتين..... 85

المبحث الثاني: الصراع بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة 89

المطلب الأول: أسباب الخلاف بين الطرفين..... 89

المطلب الثاني: اجتماع طرابلس الثاني دورة 09-27 أوت 1961..... 93

المطلب الثالث: تطور الخلافات من القطيعة الى السلطة المضادة..... 95

المبحث الثالث: نتائج الصراع و أثره على المسار الثوري 98

المطلب الأول: اجتماع طرابلس 25ماي – 07جوان 1962 وإشكالية القيادة..... 98

المطلب الثاني: اجتماع زمورة 24-25 جوان وعزل هيئة الأركان..... 102

المطلب الثالث: أزمة صائفة 1962 والصراع على الشرعية..... 105

خلاصة الفصل: 109

الخاتمة: 111

قائمة الملاحق: 115

قائمة المصادر والمراجع: 128

فهـرس المحـتـويـات 138

ملخص

ملخص

ملخص:

ظهرت هيئة الأركان العامة عقب اختتام أشغال جلسات الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة في 18 جانفي 1960، يترأسها العقيد هواري بومدين بمساعدة كل من الرواد علي منجلي وقايد أحمد ورابح زراري، باشرت هذه القيادة أعمالها بإعادة تنظيم الوحدات المقاتلة وتدريب أفرادها وتسليحهم وتوجيهها الى مواصلة الكفاح حسب استراتيجية جديدة من خلال مديريات مركزية على مستوى أمانة القيادة، وحددت مناطق عملياتية حدودية بقيادات تشرف على الفيالق ومراكز التدريب الموجودة فيها، كما ركزت على توسيع نطاق العمليات العسكرية بهدف تخريب السد الشائك والمكهرب مع إعادة تنظيم فرق الحدود وهيكلتها وفقا لتنظيم قتالي يتيح إمكانية تحويلها الى فيالق خفيفة تقاتل بشراسة وتتواجد في أي مكان وزمان، أما بالنسبة للتنظيم الداخلي فطبق فيه جزئيا المخطط التنظيمي الذي نجده في تنظيم الجيش الفرنسي.

وهكذا واصلت قيادة الأركان خطواتها بثبات يحالفها كثيرا من النجاح والتحكم في الوضع حيث أصبح لها جيش منظم يزيد تعداده عن 25 ألف جندي.

الكلمات المفتاحية:

القيادة، هيئة الأركان العامة، جيش الحدود.

Abstract

The General Staff appeared after the conclusion of the sessions of the second convention of the National Council of the Revolution on January 18, headed by Colonel Houari Boumediene, with the assistance of the majors Ali Mingli, Geyed Ahmed and Rabah Zarari, and this collective leadership began its work by reorganizing the combat units, training their personnel, arming them, and directing them to continue the struggle according to a new strategy through central directorates at the level of the Secretariat of Command, and border operational areas were identified with commands that supervise the corps and the training centers located in them. It also focused on expanding the scope of military operations with the aim of sabotaging the thorny and electrified wall with the reorganization of the border units and their structures according to a combat organization that allows the possibility of transforming them into light corps that fight fiercely and be present at any time and place

As for the internal military organization, it partially adopted the organizational style that we find in the organization of the French army

Thus, the Staff Command continued its steps steadily, with great success and control over the situation, as it now has an organized army numbering more than 25,000 personnel.

Key words:

Leadership, General Staff, Frontier army